تقدير الاستفهام في القرآن الكريم

إعداد

د. محمود بن عبد الجليل روزن

الباحث في علوم القرآن

ومدرس علوم وتقنية الأغذية

جامعة دمنهور

ملخص البحث

تقدير الاستفهام مسلكٌ من مسالك التأويل، له خطرُه وأثره، فتقدير الاستفهام فيما ظاهِرُه الإخبارُ قد يساعد في إدراك المراد من كلام الله ﷻ، وفهمه علىٰ وجهٍ صحيحٍ في بعض مواضع التنزيل، وخطرُه يرجع إلىٰ أنَّ دعوىٰ تقدير الاستفهام فيما ظاهره الإخبار يمكن أن تقلب معنىٰ الكلام من الإثبات إلىٰ النفي والعكس؛ إذا كان مجازُ الاستفهامِ المقدَّرِ الاستنكارَ والتعجُّبَ... ونحو ذلك. ويزداد هذا المسلك خطورةً فيما ينبني عليه اعتقادٌ تتأثَّر به صحَّة الإيمان. لذا وجب التحرِّي والتحقيق قبل ادِّعاء تقدير الاستفهام وإضماره. فإن قام به الاحتمال أسهم في حلّ الـمُشكِلِ، وكشف المعضل، وإلا فهو ضربٌ مردودٌ من التقوّل.

كما أنَّ له تعلُّقًا بالمهارة في الأداء القرآني، فتنغيم الكلام قد يكون فيصلًا بين الخبر والاستفهام، بل يمكن أن يُلوِّن الكلامُ بالتنغيم بمختلف المعاني المجازية التي يتضمَّنها الاستفهامُ الـمُقدَّر؛ كالاستنكار، والتوبيخ، والتعجُّب، والتقرير...وغير ذلك .

وفضلًا عمَّا سبق؛ فإنَّ التأويل بتقدير الاستفهام قد يترتَّب عليه اختلافٌ في الوقف والابتداء المناسبَينِ، ولا يخفىٰ أنَّ القارئ الماهر الـمُتقن أجدرُ أن يعلمَ ذلك .

وقد عُقِدَ هذا البحث علىٰ جزئين؛ الأول: حرَّر بعض القضايا التأصيلية؛ كإيضاح معنىٰ تقدير الاستفهام، وبحْثِ جوازه، وسرْدِ قرائنه، والجزء الثاني: درسَ المواضع التي قيل فيها بتقدير الاستفهام في القرآن الكريم؛ عارضًا إيّاها علىٰ ميزان النقد؛ مُرجِّحًا ما رآه راجحًا، ورادًّا ما لا يقوم للنَّظر، ولا يستقيم علىٰ قانون التأويل.

الكلمات المفتاحية: تقدير الاستفهام – الإضمار – التنغيم – القرآن الكريم.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله الذي هدىٰ بالقرآنِ سبيلَ البيانِ، وأَحقَّ الحقَّ بناصعِ البُرهانِ، وأشهدُ أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريكَ لـه، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده المصطفىٰ ونبيُّه المجتبىٰ، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه وبعد؛

فإنَّ أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم من الأساليب الثريَّة بالقضايا العلمية؛ تفسيرًا، ولغةً، ونحوًا، وبلاغةً. والموضوع الذي بين أيدينا لـه تعلُّقٌ بأسلوب الاستفهام القرآنيّ، بالغًا بعض مسائل تفسير القرآن وقراءاته وتجويده وأدائه، بالإضافة إلىٰ النحو والعقيدة وعلومٍ أخرىٰ.

ومُبتدأُ فكرة البحث أنِّي كنتُ أدرس موضوع التنغيم في القرآن الكريم، وطمعتُ أن أُجلِّيَ ما وصلتُ إليه فيه من تحريراتٍ بدراسة تطبيقية، تتّخذ من أسلوب الاستفهام القرآني مادةً لها، وكثيرًا ما كانت تعرض لي أقوالُ المفسّرين في بعض الآيات بأنَّ الاستفهام مرادٌ، وإنْ حُذِفت أداتُه. فتتبَّعتُ ما قيل فيه بتقدير الاستفهام أو حذفه؛ لأجد أنَّ جُلَّه مما وقع فيه الخلاف بين المفسِّرين، فرأيتُ أنَّ تحرير الخلاف في تفسير تلك الآيات مما يستحقُّ إفراده بالبحث. وما يرجح فيه القول بتقدير الاستفهام مع عدم وجود قرينة لفظيّة؛ هو من أصلح المواضع التطبيقية للتنغيم في الأداء القرآنيّ. فجمعتُ أمري علىٰ هذا؛ لتتبدّىٰ لي معالِمُ أخرىٰ كاشفةٌ عن أهمية الموضوع، وحاديةٌ عزمي إلىٰ الاضطلاع به.

أهمية البحث:

للبحث في هذا الموضوع فوائد متعدِّدة؛ منها:

(١) تعلُّقه بالاعتقاد:

القول بتقدير الاستفهامِ بدون قرينةٍ– وخصوصًا في تفسير القرآن الكريم – تقوُّلٌ علىٰ الله ﷻ، وفيه نفيُ المثبَت، وإثباتُ المنفيِّ، وقلبُ المراد من الكلام، فقولكَ: (زيدٌ كريمٌ)؛ علىٰ الإخبار بما هو ثابتٌ لزيدٍ من الكَرَم؛ يُمكن أن ينقلبَ إلىٰ النقيض إذا قلتَها بهيئة الاستفهام الاستنكاريّ: زيدٌ كريم؟! تريد: أَزيدٌ كريمٌ؟! مُنكرًا ذلك، لا

مُستخبرًا.

قال ابن تيمية: «وإضمار الاستفهام - إذا دلَّ عليه الكلام - لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة؛ فإن هذا يناقض المقصود. ويستلزم أنَّ كل مَن أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيَه؛ بأن يُقدِّر في خبره استفهامًا، ويجعله استفهام إنكار»[1].

ومن ذلك ما ذهبت إليه المعتزلة من إنكار الشفاعة لأهل الكبائر، وردُّوا الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ؛ قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[2]. فكان مما قالوا: وإن سلَّمنا بصحة الخبر لكان فيه احتمالات؛ أحدها: أن يكون المراد منه الاستفهام بمعنىٰ الإنكار؛ يعني: أشفاعتي لأهل الكبائر من أمتي؟[3].

فكان لابدَّ من دراسة ما قيل فيه بإضمار الاستفهام، وقياسه بمعيار صحَّة القول وفساده؛ قطعًا لتعلُّق صاحب المعتقد الفاسدِ به، وهدمًا لما أسَّسه عليه.

(٢) تعلُّقه بالمهارة في أداء القرآن وترتيله:

تُعدُّ مواضع إضمار الاستفهام نموذجًا مُناسبًا للتطبيقات الأدائية للتنغيم في أثناء قراءة القرآن الكريم، وخصوصًا فيما فُقِد فيه القرينة اللفظية الأخرىٰ، فصار التنغيم هو قرينةَ حذفِ الاستفهام.

ولـمَّا كان الوقفُ فرعًا عن المعنىٰ؛ فقد يكون اختلاف المعنىٰ بتقدير الاستفهام سببًا في تغيُّر موضع الوقوف ودرجاتها؛ تمامًا وكفايةً.

فعادَ العِلمُ بهذا الباب مفيدًا في تدقيق اختيار المواقف والمبادئ لطالب المهارة بالأداء القرآنيِّ من جهتَي التنغيم، والوقف والابتداء.

(٣) أثره في تفسير بعض الآيات المشكلات:

ومن أوضح الأمثلة عليه قول الله تعالىٰ: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ

---

(١) الحسنة والسيئة (ص١٥٩)، ومجموع الفتاوىٰ (١٤/ ٤٢٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٣٢٢٢)، وأبو داود في السنن (٤٧٣٩)، وغيرهما، وهو صحيح.

(٣) ينظر: تفسير الرازي (٣/ ٥٠١).

أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴾ [آل عمران: ٧٢-٧٣].

قال الواحدي: «وهذه الآية من مشكلات القرآن، وأصعبه تفسيرًا، ولقد تدبَّرت أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجدْ قولًا يطَّرد في الآية من أولها إلىٰ آخرها مع بيان المعنىٰ، وصحة النظم»(١). وسيأتي بيانها في موضعه من البحث بإذن الله.

(٤) **كونه نوعًا من الحذف،** وفيه من فوائد الحذف التي أشار إليها البلاغيون، والتي تنتظم تحت بابي: بلاغة الإيجاز، وبلاغة الإبهام وما يترتب عليها من زيادة اللذة باستنباط الذهن للمحذوفِ أو الـمُبهَم، وكلّما كان الشعور به أعسرَ كان الالتذاذُ به أشدَّ وأحسنَ؛ فضلًا عن زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك بخلاف غير المحذوف(٢) .

الدراسات السابقة:

لم أقف– في حدود بحثي ومطالعتي – علىٰ تناول بحثيٍّ مُفرَدٍ لهذا الموضوع. وقد عقد جامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ) فصلًا في كتابه "الجواهر"(٣) بعنوان: «باب ما جاء في التنزيل وقد حُذِف منه همزة الاستفهام»، وقد ذكر ستَّة مواضع سَرَدَها في صفحتين من المطبوع .

منهج البحث

اتَّبعت المنهج الاستقرائي التحليليَّ في استقصاء كلّ ما استطعتُ الوقوف عليه من الآيات موضع الدراسة، وتتبُّع أقوال العلماء فيها مُحلِّلًا ناقدًا. وليس من غرضي

---

(١) التفسير البسيط للواحدي (٥/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (ص ١٠٦)، والبرهان في علوم القرآن (٣/ ١٧٦).

(٣) المطبوع بعنوان: "إعراب القرآن المنسوب للزجاج" بتحقيق الدكتور إبراهيم الإبياري. وقد قطع الدكتور أحمد راتب النفاخ والدكتور محمد أحمد الدالي بأنَّ مُصنِّفه هو الباقولي. والفصل المشار إليه: (١/ ٣٥٢-٣٥٣).

الاستفاضة بذكر تفسير الآيات إلا بما يخدم موضوع البحث، فأذكر الآياتِ مُرتّبةً علىٰ ترتيب المصحف، وأُوثِّق – قدر الإمكان – أقوالَ مَن قالوا بتقدير الاستفهام فيها، ثم أُبيِّن ما أراه راجحًا من ذلك.

خطة البحث

وبعد؛ فقد رُسِمَ البحثُ – بعد هذه المقدِّمة الموجزة – علىٰ جزئين.

أوّلًا: المدخل النظري للموضوع: وفيه أربع مسائل:

١. معنىٰ التقدير والحذف والإضمار.

٢. الاستفهام وتقديره في القرآن الكريم.

٣. حُكم حذف همزة الاستفهام:

٤. قرائن حذف همزة الاستفهام.

ثانيًا: الدراسة التطبيقية، وفيها ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ما قيل بتقدير الاستفهام فيما دخل حرف الاستفهام فيه علىٰ الشرط وما في معناه، والمستفهم عنه الجواب.

المبحث الثاني: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة ثبوت قراءته بالإخبار وبالاستفهام.

المبحث الثالث: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بدلالة المعنىٰ والسياق (القرينة المعنويّة).

ثمَّ ختم البحث بذكر أهمّ النتائج التي توصَّل إليها، وبعض التوصيات.

هذا؛ وما كان من توفيق وصواب فمن الله ﷻ، فله الحمدُ من قبل ومن بعدُ، وما كان من خطأٍ أو تقصيرٍ فمن نفسي وبذنبي، نسأل الله أن يجعلنا ممَّن أبصر الحقَّ وأصابه، وجُنِّبَ الباطلَ وأسبابَه.

❊ ❊ ❊

أولاً: المدخل النظري

وفيه أربع مسائل:

١. الفرق بين التقدير والحذف والإضمار.
٢. الاستفهام وتقديره في القرآن الكريم.
٣. حُكم حذف همزة الاستفهام.
٤. قرائن حذف همزة الاستفهام.

أولاً: المدخل النظري

نناقش ها هنا بعض المسائل النظريّة لتقدير الاستفهام، ومن ثَمَّ نتهيَّأ – بإذن الله – في الجزء الثاني لدراسةِ مواضع تقدير الاستفهام في القرآن الكريم.

١ -الفرق بين التقدير والحذف والإضمار(١):

التقدير مظهر من مظاهر التأويل؛ وهو افتراض وجود تراكيب لا وجود لها فعلًا، يدفعُ إلىٰ افتراضها السياق وتقويم المعنىٰ، أو التزام القواعد النحوية، وسواءٌ في ذلك تقدير جملة بأسرها أو بعض أجزائها. وقد يكون التقدير بإعادة تنظيم الجملة، فهو في الظاهر لم يفترض ألفاظًا من خارجها، ولكنّه يُقيمُها علىٰ مُقتضىٰ القاعدة، فصار التقدير يشمل ما له وجودٌ، وما لا وجود له. والتقدير خلاف الأصل، ولذلك كان تفسير المعنىٰ بدون اللجوء للتقدير – ما أمكن – أولىٰ من التقدير؛ إلا إذا دلَّ عليه الدليل .

والحذفُ افتراض وجود ما لا وجودَ له في ألفاظِ النصِّ، فهو في هذا يلتقي مع التقدير، ولكنّه يفترق عنه في أنَّ التقدير قد يكون اكتفاءً بإعادة سَبْك النصِّ الموجود، أو افتراض إعادة صياغة المفردات. فالتقدير أعمُّ من الحذف.

والإضمار؛ كذلك – نوعٌ من التقدير. ويرىٰ البعض أنّه لا فرق بين الحذف والإضمار؛ لأنَّ في كلٍّ منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النصِّ، ولكنَّ النحاة يُفرِّقُون بينهما بأنَّ في الصيغة – حال الإضمار – ما يدل علىٰ المضمر، أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل علىٰ المحذوف؛ بل يمكن أن يفهم من السياق وحده.

وقد تتعاقب المصطلحات الثلاثة في عبارة العلماء والباحثين، فإنْ أردتَّ التدقيق فربَّما كان أحدها أصلح من غيره في موضع ما، ولكنَّه في مجمله من باب التسامح اللفظيّ الذي لا يضرُّ .

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٧٣-١٧٤)، والحذف والتقدير في النحو العربي (ص١٩٩-٢١٠)؛ للدكتور علي أبي المكارم.

وعليه؛ فقد سار هذا البحث علىٰ استخدام تعبير (التقدير)؛ في عنوان البحث؛ لأنَّه أعمُّ، وأمَّا في ثنايا الدراسةِ – سواء ما كان منها من عبارة الباحث، أو مما ينقله عن غيره – فقد تجدُ أثرًا من هذا التداخلِ، والأمر مُقاربٌ؛ إن شاء الله.

٢- الاستفهام وتقديره في القرآن الكريم:

حقيقة الاستفهام هي طلبُ الفهم والإفهام، وتحصيلُ علمِ ما لا علمَ للسائل به. فإن استفهم العالمُ خرج الاستفهام عن حقيقته إلىٰ معانٍ مجازية؛ كالإنكار والتقرير والتوبيخ والعتاب والتعجُّب والتحضيض والنهي...وغير ذلك[١].

ويُتصوَّر تقدير الاستفهام علىٰ أحد ضَربينِ: الأوّل: إضمار جملة الاستفهام كاملةً: أداة الاستفهام، والمستفهَم عنه، والثاني: إضمار أداة الاستفهام فقط.

فمن الأوّل قوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: ٥-٦].

قال أبو السعود: «خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ: استئنافٌ وقع جوابًا عن استفهامٍ مُقدَّرٍ كأنه قيلَ: ممَّ خلقَ؟ فقيلَ: خُلِقَ من ماءٍ ذِي دفقٍ[٢].

وقال الألوسي: «وظاهر كلام بعض الأجلَّة أنه جواب الاستفهام المذكور، مع تعلق الجار بـ(ينظر)، وفيه مُسامحة، وكأنَّ المراد أنه علىٰ صورة الجواب، وجَعْلُهُ جوابًا له حقيقةً – علىٰ أنه مقطوع عن (ينظر) – ليس بشيءٍ عند مَن له نَظَرٌ»[٣].

ومنه السؤال الذي يقدِّره البيانيُّون قبل الاستئناف البياني، وهو الاستئناف الذي تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنَفةِ والجملةِ التي قبلها، مع وجود الصلة المعنوية بينهما، فيُقدّرون رابطًا يجعل – غالبًا – من الجملة الثانية جوابًا عن سؤال ناشئٍ من معنىٰ الجملة الأولىٰ[٤].

فمن ذلك ما قيل عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ

---

(١) ينظر: بديع القرآن لابن أبي الإصبع (ص٥٠-٥١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣-٢٦)، والبرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٣٣-٤٤٦)، والإتقان في علوم القرآن (٥/ ١٧٠١-١٧٠٩).

(٢) تفسير أبي السعود (٩/ ١٤١).

(٣) تفسير الألوسي (٣٠/ ٩٧).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٥١٥)، والنحو الوافي (٤/ ٣٩٠).

﴿عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ما معنىٰ تكرار (رأيتُ)؟ قلتُ: ليس بتكرار، إنما هو كلام مستأنف علىٰ تقدير سؤال وقع جوابًا له؛ كأن يعقوب - عليه السلام - قال له عند قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ كيف رأيتَها؟ سائلًا عن حال رؤيتها؛ فقال: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾»[١].

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٩٣]؛ قال: «فإن قلتَ: (رَضُوا) ما موقعه؟ قلتُ: هو استئناف، كأنه قيل: ما بالهم استأذنوا وهم أغنياء؟ فقيل: رضوا بالدناءة والضعة والانتظام في جملة الخوالف»[٢].

والأمثلة علىٰ هذا كثيرة جدًّا من القرآن، وليس من مقصود البحث استقصاؤها، وهي حقيقةٌ ببحث بلاغيٍّ مُستقلٍّ.

والضرب الثاني مِمَّا يُتصوَّر فيه حذف الاستفهام: حذفُ الأداة، وإبقاء الكلام علىٰ إرادة الاستفهام الحقيقيّ أو المجازيِّ.

ويقع الاستفهام في القرآن الكريم في كلِّ ذلك مصرّحًا به بإحدىٰ أدواته؛ وهي: الهمزة، وهل، وما، ومَن، وأيّ، وكم، وكيف، وأين، وأنّىٰ، ومتىٰ، وأيّان.

وقد خُصَّت الهمزة من بينها - لكونها أصل أدوات الاستفهام - بعدة أحكام، منها جواز حذفها[٣]، وهو ما ذهب إليه أكثر النحْويين، علىٰ تفصيلٍ؛ نذكره في النقاط التالية.

٣- حُكم حذف همزة الاستفهام:

التحقيق أنَّ المذهب المختار عند جمهور النحويين هو جواز حذف همزة الاستفهام إذا دلَّ عليها دليلٌ لفظيٌّ من الكلام، قال ابن جني: «حذفُ الحرف ليس بقياسٍ؛ وذلك أنَّ الحرف نائبٌ عن الفعل وفاعله، ألا ترىٰ أنَّك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أَنفي)، كما نابت (إلا) عن (أَستثني)، وكما نابت الهمزة وهل

(١) تفسير الزمخشري (٢/ ٤٤٤).
(٢) تفسير الزمخشري (٢/ ٣٠١).
(٣) ينظر: رصف المباني (ص ١٣٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٩).

عن (أَستفهم)، وكما نابت حروف العطف عن (أَعطف)، ونحو ذلك.

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحافٌ به؛ إلا أنَّه إذا صحَّ التوجه إليه جازَ في بعض الأحوال حذفُه؛ لقوة الدلالة عليه»[1].

وبه قالَ المحقِّقون من النُّحاة، فأجازوا حذف همزة الاستفهام بشرطِ وجود قرينة دالّة علىٰ همزة الاستفهام المحذوفة. وسيأتي ما يدلُّ علىٰ ذلك من كلامهم في ثنايا الكلام عن القرائن.

٤ – قرائن حذف همزة الاستفهام:

بتتبُّع كلام النحاة تأصيلًا وتطبيقًا؛ يمكن حصر قرائن تقدير همزة الاستفهام عندهم في الأنواع الآتية، علىٰ خلاف بينهم في بعضها .

أ) قرينة (أم) المتّصلة المعادلة:

تأتي (أمْ) علىٰ وجهين: مُتَّصلة ومُنقطعة، والمتصلة هي العاطفة أو المعادلة، وسُمِّيت مُتصلة؛ لأنَّ ما بعدها مع ما قبلها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما دون الآخر؛ بل هما كلامٌ واحدٌ. وأما المنقطعة؛ فما بعدها منقطعٌ عما قبلها، ولذلك سمِّيت منقطعة[2].

وقد ذهب جمهور النحاةِ إلىٰ جواز حذف همزة الاستفهام إذا دلَّت عليها (أم) المعادلة؛ نحو قول الأخطل[3]:

كَذّبَتْكَ عينُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ ** غَلَس الظّلامِ من الرّباب خيالًا؟

قال سيبويه: «ويجوز في الشعر أن يريد بـ(كَذَبَتْكَ) الاستفهام ويُحذف الألف. قال التميمي، وهو الأسود بن يعفر[4]:

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٥١)، وينظر: الخصائص (٢/ ٢٧٣-٢٧٤)، والبرهان في علوم القرآن (٣/ ٢٧٩).

(٢) ينظر: المقرب (١/ ٢٣٠-٢٣١)، ورصف المباني (ص ١٧٨-١٨٠)، والمقاصد الشافية (٥/ ٩٨-٩٩).

(٣) البيت من شواهد الكتاب، وهو في ديوان الأخطل (ص٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢٥، ١٤٣-١٤٤).

(٤) ينظر: الكامل (٢/ ١٨١)، وشرح أبيات المغني (١/ ١٣٨)، وديوان الأسود بن يعفر (ص٣٧).

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريًا ** شُعَيْثُ بن سهمٍ أمْ شُعَيْثُ بن مِنقَر؟

وقال عمر بن أبي ربيعة[١]:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كُنتُ داريًا ** بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بثمانٍ؟»[٢]

أراد الأسود: "أشعيثُ بن سهم؟" وأراد عمر بن أبي ربيعة: "أبسبع؟" فحذفا همزة الاستفهام؛ لدلالة (أم)) عليها. فالمختار أنَّ حذفَها مُطَّرد إذا كان بعدها (أم) المعادلة لكثرته نظمًا ونثرًا[٣] .

ب) تقدير همزة الاستفهام في (أم) المنقطعة:

معنىٰ (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها هو الإضراب، ثم تارةً تتجرّد للإضراب فتكون بمعنىٰ (بل)، وتارة تتضمَّن معه الاستفهام الإنكاري أو الطلبيّ، فتُقدَّر بـ(بل) وهمزة الاستفهام .

قال ابن مالك: «فإن وقعت (أمْ) غير مسبوقة بالهمزة لا لفظًا ولا تقديرًا فهي منقطعة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [السجدة: ٢-٣]، وكذا إن كانت مسبوقة بالهمزة وليس في الكلام معنىٰ (أيّ) كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٩٥]. ولا بد في المنقطعة من معنىٰ الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهامًا»[٤] .

والبصريون يقدّرونها بـ(بل) وهمزة الاستفهام مُطلقًا[٥]، وقدَّرها قوم بـ(بل)

(١) ديوان عمر ابن أبي ربيعة (ص٢٠٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣١).

(٢) الكتاب (٣/ ١٧٤-١٧٥).

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري (ص٣٢٠)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٦-٤٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٠٤-١٠٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢١٤)، ورصف المباني (ص ١٣٥)، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية (ص٣٧٧)، والجنىٰ الداني (ص٣٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٠٠٣-١٠٠٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢١٩).

(٥) حكىٰ ابن الشجري إجماعهم علىٰ ذلك في أماليه (٣/ ١٠٨).

وحدها مُطلقًا، ويردُّ علىٰ الأول دخولها علىٰ الاستفهام نحو قوله: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾، [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٤] وهو فصيح كثير، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتيْ معنىٰ، وأنه قليل جدًّا. ففيه ردٌّ علىٰ من قدرَّها بـ(بل) والهمزة في كل موضع[1].

ويردُّ علىٰ الثاني مثل قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص: ٢٨]، فلو قُدِّرت بـ(بل) وحدها لانقلب المعنىٰ، وأُثبت المنفيُّ.

لذا؛ فإنَّ أعدل القول فيها أن تقدَّر بـ(بل) وحدها في مواضع، وهو قليل، وبـ(بل) وهمزة الاستفهام في مواضع، وهو الأكثر، وتتردَّد بين احتمال أيٍّ من التقديرين في مواضع أخرىٰ[2].

وجمهور المفسّرين علىٰ وقوع (أم) المنقطعة في القرآن، وكثيرٌ منهم يقدرونها بـ(بل) وهمزة الاستفهام، وإلىٰ ذلك ذهب الزمخشري وابن عطية والرازي والقرطبي وابن جزي وأبو حيان والسمين الحلبي وأبو السعود والآلوسي وابن عاشور، وغيرهم في مواضع كثيرة من تفاسيرهم؛ تربو علىٰ الحصر.

وقد جاءت (أم) المنقطعة في القرآن الكريم في أكثر من ثمانين موضعًا، منها ما قُطِع فيه بكونها منقطعة، ومنها ما تردّدوا فيه بين الانقطاع والاتصال. وليس من مقصودنا في هذا البحث استقصاء تلك المواضع؛ فقد كفتنا الدراسات السابقة ذلك[3].

ج) قرينة الدخول في حيِّز استفهامٍ متسلِّط علىٰ ما قدِّر فيه الاستفهام:

وأكثر ما يكون ذلك في الجمل الشرطية وما في حُكمها، بأن يكون معنىٰ

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ١٠٧-١٠٨)، والجنىٰ الداني (ص٢٠٥-٢٠٦).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٥/ ١١١-١١٦).

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ٣٩٦-٤١٢)، وأساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم (ص١٤٧-٢٣٢).

الاستفهام عن الجواب، ولكنَّه يدخل علىٰ الشرطِ؛ لأنَّ للاستفهام موقع الصدارة، ومثاله: أإذا أتيتكَ تكرمني؟ فأنت تستفهم عن إكرامه لا عن مجيئكَ، ونحوه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤] فتقدير الكلام: أفهم الخالدون إن مِتَّ؟! وإنما ساغ ذلك لتسلُّط الاستفهام علىٰ معنىٰ الجملة كلّها[1].

د) قرينة القراءة الأخرىٰ :

اتفق جمهور الأصوليين والمفسرين علىٰ أنَّ حمل الكلام علىٰ التأسيس أولىٰ من حمله علىٰ التأكيد، ولا يُذهَب إلىٰ إرادة التأكيد إلا أن يَتعذَّر حملُ المعنىٰ علىٰ التأسيس[2].

والأصل في علاقة القراءات القرآنية ببعضها أنَّها غير مُتدافعة معنًىٰ ولا متعارضة، ولا يُمكن أن يقع هذا النوع من الخلاف في حرفٍ واحدٍ من القرآن الكريم قُرئ علىٰ وجهين أو أكثر، فوقوعه في قراءتين كوقوعه في مواضع مختلفة من قراءة واحدة، وهذا مُحال؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

وعليه؛ فإنَّ التأكيد أوَّل ما ينصرف إليه الذِّهن في توجيه القراءات الواردة في حرفٍ من حروف القرآنِ، فإذا أمكن الحمل علىٰ التأسيس كان أَوْلىٰ مهما أضافت القراءة الثانية معنًىٰ جديدًا لا يتعارض مع معنىٰ القراءة الأولىٰ. ومع ذلك؛ تبقىٰ كلُّ قراءة مؤكّدةً لأختها؛ بحيث يمكن الجمع بينهما بوجهٍ من الوجوهِ، ويبقىٰ لهذا الوجه التفسيريّ حظُّه من الاحتمال والقبول .

وصدور الكلام مرةً واحدةً من مُتكلِّمٍ واحدٍ يبعدُ حملُه علىٰ ضِدّين في الوقت

---

(١) ينظر: الصاحبي في اللغة (ص١٣٧).

(٢) ينظر علىٰ سبيل المثال: البحر المحيط (١/ ٣٨٤)، (٤/ ٨٣)، (٨/ ١٨٢)، والدر المصون (٦/ ٤٣٧)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٣٢٣)، وتفسير ابن عرفة (٣/ ٧٤)، (٣/ ١٤٥)، و التحرير والتنوير (٢١/ ٦٤).

نفسه؛ كالإخبار والاستفهام، فإذا أتيتَ تردُّ أحدهما إلىٰ الآخر كان تقدير الاستفهام فيما ظاهره الإخبار أقومَ من تقدير الإخبار فيما ظاهره الاستفهام؛ علىٰ أنَّ للاستفهام أغراضَه البلاغيةَ المتعددة؛ مثل الإنكار والتوبيخ والتعجُّب والتعجيب والتهكُّم والتحضيض..إلخ .

فإن اختلف القرّاء في حرفٍ، فقرأه بعضهم بالاستفهام، وبعضهم بالإخبار، فإن كان المتكلِّم واحدًا لَزِمَ أن يُجمع بين القراءتين بوجهٍ ما، وإن كان حكايةً عن جماعةٍ جازَ أن ينطقَ بعضُهم بقولٍ وبعضهم بقول آخر مما لا يتعارضُ معناه ولا يتدافعُ، فأُثبِتتْ جُملةُ قولهم وخلاصتُه بأكثر من قراءةٍ، ويصحُّ حينها أن يكون الكلُّ مرادًا، وأن يُحمل الكلام علىٰ التأسيس من هذا الوجه.

وللتوضيح: في قوله تعالىٰ حكايةً عن إخوة يوسف ﷺ: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]؛ قرأها ابن كثيرٍ بالإخبارِ، وقرأها الجماعة بالاستفهام، ومُؤدَّىٰ قراءة الإخبار أنهم جزموا بمعرفته لِما اتَّضح لهم من قرائن دالة علىٰ ذلك، وقراءة الاستفهام يحتمل فيها أن يكون استفهامًا علىٰ الحقيقة، ولم يكن بعدُ قد تحقَّق عندهم كونُه أخاهم يوسفَ، وهذا ظاهره التعارض، فالتخريج القريب أن تُوجَّه قراءةُ ابن كثير بتقدير همزة الاستفهام، والظاهر أن يكون استفهامًا علىٰ سبيل الاستغراب والاستعظام، وإن كانوا قد عرفوه حقَّ المعرفة، فتتفق القراءتان. ويحتملُ الجمعُ وجهًا آخر، فيقال: لعلَّ بعض الإخوة قالوه خبرًا، وبعضهم استفهامًا، فجاءت القراءتان كذلك[1].

والحاصل أنَّ اختلاف القراءات بالإخبار والاستفهام يمكن اعتباره قرينةً علىٰ تقدير الاستفهام في قراءة الإخبار؛ جمعًا بين القراءتين. وإن أمكن حمل قراءة الإخبار علىٰ معنىٰ جديدٍ لا يتعارض مع قراءة الاستفهام، ولا يلزم منه تقدير الاستفهام؛ كان الحمل علىٰ التأسيس أَوْلىٰ؛ ولكن تبقىٰ قراءة الاستفهام قرينةً علىٰ جواز القول بأنَّ الاستفهام قد يكون مُرادًا مُقدَّرًا في قراءة الإخبار .

---

(١) أشار إلىٰ هذا المعنىٰ العلّامة أبو شامة؛ ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (ص٥٣٦).

هـ) القرينة المعنوية:

وقع الخلاف في حكم حذف همزة الاستفهام اكتفاءً بالقرينة المعنوية، فأجاز الأخفش حذفها مُطلقًا إذا كان في الكلام ما يدلُّ علىٰ إرادة الاستفهام، وهو ظاهر اختيار ابن جني وابن الشجري والباقولي وابن عصفور وابن مالك وابن هشام وغيرهم، وهو الذي تشهدُ له الشواهد الكثيرة.

قول ابن جني: «وحُذِفَت همزة الاستفهام نحو قوله[1] :

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كَمعشرٍ ** أتوني وقالوا: من ربيعةَ أو مُضَرْ؟

يريد: أَمِنْ ربيعة؟ وقال الكُمَيت[2] :

طَرِبْتُ وما شوقًا إلىٰ البِيض أطرَبُ ** ولا لَعِبًا مني، وذو الشيبِ يلعبُ؟!

أراد : أَوَ ذو الشيب يلعب؟! ومنه قول ابن أبىٰ ربيعة[3] :

ثُمَّ قالوا تُحبُّها؟ قلتُ بَهْرًا ** عَدَدَ القَطْرِ والحَصَىٰ والتراب

أظهرُ الأمرين فيه أن يكون أراد : "أتحبها؟" لأنّ البيت الذي قبله يدلّ عليه وهو قوله[4] :

أَبْرَزُوها مثلَ المَهاة تَهادَىٰ ** بين خَمْسٍ كواعبٍ أَتْراب

ولهذا ونحوه نظائر. وقد كثرت»[5] .

وليس فيما استشهد به ابن جني (أم) المعادلة إلا في البيت الأول؛ قامت (أو)

(١) البيت لعمران بن حطان، ينظر: الكامل (٧/ ٨٧)، وشعر الخوارج (ص١٩١).

(٢) هو الكُميت بن زيد الأسدي، والبيت مطلع إحدىٰ الهاشميات؛ يمدح بها أهل البيت؛ ينظر: شرح شواهد المغني (١/ ٣٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٣١٣-٣١٥).

(٣) من قصيدة مطلعها: "قال لي صاحبي ليعلم ما بي أتحبُّ القَتولَ أختَ الرَّباب؟" ينظر: الديوان (ص٣٠)، والكامل (٢/ ١٧٨-١٧٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩).

(٤) اختلف ترتيب هذه الأبيات في المصادر، ورواية الكامل:

أبرزوها مثل المهاة تهادىٰ ** بين خمس كواعب أتراب

وهي مكنونةٌ تحير منها ** في أديم الخدّين ماءُ الشباب.

ثم قالوا تحبها؟ قلت بهرًا ** عدد النجم والحصىٰ والتراب.

(٥) الخصائص (٢/ ٢٨١).

مقامها. وإنَّما القرينة في الشاهِدَيْن الأخيرين معنويةٌ.

وقال ابن مالك[1] :

ورُبَّمـا أُسْـقطَتِ الهمـزةُ إنْ ** كـان خَفَـا المعنـىٰ بحـذفِها أُمِـنْ

وقال في الشرح: «أجاز الأخفش حذف همزة الاستفهام في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم)، وجعل من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء: ٢٢]، ومنه قول الشاعر[2]:

أَفـرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكِـرامَ وأَنْ ** أُورَثَ ذَوْدًا شَصائصًـا نُـبَلًا

وقول الآخر[3]:

طَرِبْتُ وما شوقًا إلىٰ البِيض أطرَبُ ** ولا لَعِبًا مني، وذو الشيبِ يلعبُ؟!

أراد في الأول: أأفرح أن أُرْزَأَ؟ وأراد في الثاني: أَوَذُو الشيب يلعب؟!

وأقوىٰ الاحتجاج علىٰ ما ذهب إليه الأخفش قولُ رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام: "وإن زنىٰ وإن سرق؟ قال: وإن زنىٰ وإن سرق[4]" .

أراد أو إن زني وإن سرق؟ لأنه من هذا التقدير»[5] .

وهناك شواهدُ أخرىٰ لحذف همزة الاستفهام من الحديث النبويّ[6]؛ نذكر منها

---

(١) الألفية البيت (٥٤٩).

(٢) هو حضرمي بن عامر، وللأبيات قصةٌ: أنَّ إخوة حضرميٍّ ماتوا كلهم، وكانوا عشرة، فقال ابن عمِّه: قد فرِح حضرميّ بأكل الميراث، فردَّ عليه بأبيات من جُملتها هذا البيت. يُنظر: في البيان والتبيين (٣/ ١٩٦)، والتعازي والمراثي للمبرد (ص٢٥٩) وأمالي القالي (١/ ٦٧). والذَّوْد: القليل من الإبل، والشصائص جمع شصوص وهي الناقة القليلة اللبن، والنُّبل: صغار الأجسام الحقيرة، وهي من الأضداد.

(٣) هو الكُمَيت بن زيد الأسديّ، تقدَّم قريبًا.

(٤) أخرجه البحاري في مواضع من صحيحه؛ منها (ح١٢٣٧)، ومسلم (ح٩٤).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢١٦-١٢١٧). وانظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص٤٥-٤٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٩-٢٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٨٢).

(٦) المذهب المختار أنَّ الحديث النبوي يُستشهدُ به في إثبات مسائل اللغة في جميع مستوياتها؛ ببعض الضوابطِ المذكورة في مظانِّها من المقالات والكتب والبحوث التي عالجتْ هذه المسألة؛ ينظر علىٰ سبيل المثال: الحديث الشريف (ص٣٤-٣٩)، والاستشهاد بالحديث في اللغة (ص١٦٦-١٨٠)؛ =

منها علىٰ سبيل المثال: قول النبي ﷺ: «ما العملُ في أيام أفضلَ منها في هذه» قالوا: ولا الجهاد؟ قال: «ولا الجهاد، إلا رجل خرج يُخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء»[(١)].

قال ابن مالك: «والأصل في "ولا الجهاد" أَولا الجهاد؟ لأنّ قائلَ ذلك مسِتفهمٌ لا مخبِرٌ، فظهور المعنىٰ سوَّغ حذف الهمزة؛ كما سوغه في قول النبي ﷺ (وإن زنىٰ إن سرق) فإن أصله فيه: أوَ إن زنىٰ وإن سرق؟»[(٢)].

وعن أبي هريرة ﷺ، قال: أتىٰ رجلٌ النبي ﷺ فقال: هلكتُ، وقعتُ علىٰ أهلي في رمضان، قال ﷺ: «أعتقْ رقبة» قال: ليس لي، قال: «فصم شهرين متتابعين» قال: لا أستطيع، قال: «فأطعم ستين مسكينًا» قال: لا أجد، فأُتي بعَرَقٍ فيه تمرٌ فقال: «أين السائل؟ تصدّقْ بها» قال: علىٰ أفقر مني؟ والله ما بين لابَتَيْها أهلُ بيتٍ أفقر منا! فضحك النبي ﷺ حتىٰ بدت نواجذه، قال: «فأنتم إذًا»[(٣)].

وعن جابر بن سمرة ﷺ أنَّ رجلًا سأل رسول الله ﷺ: أأتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا توضَّأ» قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم؛ فتوضأ من لحوم الإبل» قال: أُصلّي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم» قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: «لا»[(٤)]. يعني: أأتوضأ؟، أأصلِّي؟

وعن أبي موسىٰ الأشعري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ولد العبد قال الله ﷻ لملائكته: «قبضتم ولد عبدي؟» فيقولون: نعم، فيقول: «قبضتم ولد عبدي؟»

=

للإمام محمد الخضر حسين؛ مطبوع ضمن كتاب: دراسات في العربية وتاريخها، والحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحْوية؛ د.محمد ضاري حمادي، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف؛ د.خديجة الحديثي، والحديث النبوي في النحو العربي، السير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث؛ كلاهما للدكتور محمود فجال.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح ٩٦٩).

(٢) شواهد التوضيح (ص١٧٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (ح٦٠٨٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٦٠).

فيقولون: نعم، فيقول: «قبضتم ثمرة فؤاده؟» فيقولون: نعم، فيقول: «ماذا قال عبدي؟» فيقولون: حمِدكَ واسترجع، فيقول: «ابنوا لعبدي بيتًا في الجنة وسموه بيت الحمد»[1]. يعني: أقبضتم؟

فهذه الشواهد التي ذكروها من الشِّعر، والشواهد التي سُقنا بعضها من الحديث النبوي الشريف وغيرها مما تركناه اختصارًا؛ تدلُّ علىٰ جواز حذف همزة الاستفهام إذا كان في الكلام ما يدلُّ علىٰ إرادة الاستفهام.

وخالف أبو جعفر النحاس، وتعقّب الأخفشَ في قوله بأنَّ همزة الاستفهام محذوفة من قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]؛ علىٰ معنىٰ: (أوتلك نعمة؟!)؛ قال أبو جعفر: وهذا لا يجوز؛ لأن ألف الاستفهام تُحدث معنًىٰ، وحذفها مُحال، إلّا أن يكون في الكلام «أم» فيجوز حذفها في الشعر، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافًا إلّا شيئًا قاله الفراء، قال: يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشكّ وحكىٰ: "ترىٰ زيدًا منطلقًا؟" بمعنىٰ: "أترىٰ؟" وكان عليّ بن سليمان يقول في مثل هذا: إنّما أخذه من ألفاظ العامة»[2].

وفي الشواهد التي ذكرناها قبلُ ردٌّ علىٰ ما ذهب إليه أبو جعفر ومَن وافقه، ولعلَّ في قوله (إنما أخذه من ألفاظ العامة) ما يشهدُ لدلالة التنغيم علىٰ إرادة الاستفهام، فكلام العامّة مظنَّة التخفّف من القرائن، فاكتفوا بالتنغيم عن التصريح بالعامل، والرواة إنما يُصوِّرون ما يسمعون بنصِّه، ولا شكَّ أنَّ العامة في زمان الأخفش لم يَسبِقُوا إلىٰ هذا التنغيم، ولم يخترعوه، فلم تزل اللغة موضوعةً للبيان، والبيان كما يقول الجاحظ:«اسم جامعٌ لكلّ شيءٍ كَشَفَ لَكَ قناع المعنىٰ، وهتَك الحجابَ دون الضمير، حتىٰ يفضي السامع إلىٰ حقيقته، ويهجم علىٰ محصوله كائنًا ما كان ذلك البيانُ، ومن أيّ جنس كان الدليل؛ لأنَّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل

(١) أخرجه الترمذي في السنن (١٠٢١)، وابن المبارك في الزهد (٢/ ٢٧)، وابن حبان في صحيحه (٢٩٤٨) وحسَّنه الألباني في الصحيحة (١٤٠٨).

(٢) إعراب القرآن (٣/ ١٢١)، وانظر: معاني القرآن (٥/ ٧٢).

والسامع، إنما هو الفهم والإفهام؛ فبأي شيءٍ بلغتَ الإفهام وأوضحتَ عن المعنىٰ؛ فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[١].

فتحصَّل أنَّ التنغيم لم يزلْ قائمًا في نحو هذا مقام القرينةِ، وبه يُؤمن لبس المعنىٰ.

و) قرينة التنغيم :

التنغيمُ هو الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياقِ، فالتنغيم الذي تأتي عليه الجملة الاستفهامية يختلف عن التنغيم الذي تأتي عليه الجملة التعجبيَّة أو الجملة الخبرية، وتنغيم الخبر المُجرَّد يختلف عن تنغيم الخبر المؤكَّد؛ إلىٰ غير ذلك من أغراض الكلام .

والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة؛ غير أنَّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة علىٰ المعنىٰ الوظيفي للجملة. وربما كان ذلك؛ لأنَّ ما يستعمله التنغيم من نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات؛ كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام وعلامة التأثر[٢].

وقد عدَّ السهيليُّ التنغيمَ قرينةً يجوز معها حذف همزة الاستفهام؛ فقال: «الحروف أدلةٌ علىٰ معانٍ في نفس المتكلم، فلو أُضمِرَتْ لاحتاج المخاطَب إلىٰ وحيٍ يُسفِر به عمَّا في نفس مُكلِّمه، وحُكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك؛ اللهم إلا أنَّ حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارُها في بعض المواطن؛ لأن للمستفهمِ هيئةً تخالف هيئة المخبر»[٣] .

وهيئة المستفهِم التي أشار إليها السهيليّ هي ما اصطلح عليه الدرس الصوتي الحديث بمصطلح التنغيم.

وعند تناوُل النَّسفي لتفسير قول الله تعالىٰ: ﴿ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام؛ ثلاثة

(١) البيان والتبيين (١/ ٦٠).

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها (ص ٢٢٦).

(٣) نتائج الفكر في النحو (ص٢٠٧).

مواضع: ٧٦، ٧٧، ٧٨]؛ قال: «أي قال لهم: هذا ربي في زعمكم، أو المراد: "أهذا؟!" استهزاءً بهم وإنكارًا عليهم. والعرب تكتفىٰ عن حرف الاستفهام بنغمة الصوت»[١].

وعدَّ الدكتور أحمد مختار عمر ملاحظة الجانب الصوتي الذي قد يؤثر علىٰ المعنىٰ؛ كالنبر والتنغيم؛ من ضروريات فهم المعنىٰ، وضرب مثلًا بقوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥]، فلا شكَّ أن تنغيم جملة: ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ بنغمة الاستفهام وجملة: ﴿مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ بنغمة التقرير سيقرب معنىٰ الآيات إلىٰ الأذهان ويكشف عن مضمونها[٢].

وقد لا يُوافقان علىٰ تخريجهما للمثالين اللذين اختاراهما؛ لاعتبارات تُذكر في ثنايا البحث – بإذن الله – ولكنَّ المقصود إيضاح أثر التنغيم وجودًا أو عدمًا في فهم معنىٰ الكلام.

وإنما كثر حذف همزة الاستفهام في الحوار المحكيّ؛ لأنَّ التنغيم قام مقام القرينة اللفظية، فعُلِم أنَّ مراد المتكلِّم الاستفهامُ، فضلًا عن دلالة السياق، فيحصل من إضافة القرينة المعنوية إلىٰ قرينة التنغيم ما يُستغنىٰ به عن ذكرها، ويُؤمَنُ به اللبسُ بحذفها.

وحكاية الحوارِ من مظانِّ حذف الاستفهام؛ إذ إنَّ الحاكي الـمُبينَ عادةً ما يُحاكي انفعالاتِ المتخاطبين فيؤديها كما أدّاها مَن صدرت منه، فإن كان الحوار مُصوَّرًا برموز الكتابة كان مظنَّة هذا النوع من الحذف، ولذا رأينا المحاورات المحكية– وإنْ كتابةً – في الأحاديث النبوية؛ يكثر فيها حذف همزة الاستفهام؛ لأنَّ كثيرًا من الرواةَ كانوا يتحرّون – ديانةً وصيانةً – نقل الكلام بنصِّه.

وينفرد التنغيم من بينها بأنَّه لا أثر له في النصِّ المكتوب، ولا يُمكن تتبُّعُه بسندٍ صحيح، فلا يمكن الاستشهاد به علىٰ إثبات مواضع تقدير الاستفهام في القرآن،

(١) تفسير النسفي (١/ ٥١٦).

(٢) ينظر: علم الدلالة (ص١٣).

ولكن إذا ترجَّح أنَّ الاستفهام مقدَّرٌ في موضعٍ من القرآن حسُنَ قراءته بنغمة الاستفهام، فإن تعيَّن فيه تقدير الاستفهام كان ذلك آكد.

ومن تمام المهارة بالقرآن الكريم إتقان هذا الباب من التجويد؛ قال الإمام الهمذاني (ت ٥٦٩): «وأمّا [اللحن] الخفيُّ فهو الذي لا يقف علىٰ حقيقته إلا نحارير القرّاء ومشاهير العلماء، وهو علىٰ ضربين: أحدهما لا تعرف كيفيته ولا تدرك حقيقته إلا بالمشافهة وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية وذلك نحو مقادير المدَّات وحدود الممالات والملطفات والمشعبات والمختلسات، والفرق بين النفي والإثبات والخبر والاستفهام، والإظهار والإدغام، والحذف والإتمام، والرَّوم والإشمام، إلىٰ ما سوىٰ ذلك من الأسرار التي لا تتقيَّد بالخطِّ واللطائف التي لا تؤخذ إلا من أهل الإتقان والضبط»[1].

فقوله: «والفرق بين النفي والإثبات والخبر والاستفهام»، فيه إشارة واضحة إلىٰ التنغيم، وقد عدَّها من الظواهر التي لا تتقيَّد بالخطِّ، وإنَّما تؤخذ بالمشافهة عن أهل الإتقان والضبط من المجوِّدين المُعربين. والتعبير بـ(الأسرار) إيماءٌ إلىٰ دقَّتها وخفائها، وصعوبة إدراك العوامّ لها، بل ربَّما خفيت علىٰ بعض مَن يتعاطىٰ الإقراء والتجويد .

ولا شكَّ أنَّ تحرير مواضع إضمار الاستفهام في القرآن الكريم تُخرج القارئ من مغبَّة ارتكاب لحنٍ قد تبطل به الصلاة علىٰ مذهب بعض الفقهاء؛ وتأمَّل قول برهان الدين ابن مازة الحنفيّ (ت ٦١٦هـ)؛ أثناء كلامه عمَّا تبطل به الصلاة؛ قال: «إذا وصل [أي القارئ أثناء الصلاة] حرفًا من كلمة بكلمة أخرىٰ بأن قرأ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ووصل كاف (إياك) بنون (نعبد)، أو قرأ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ووصل كاف (إنا أعطيناك) بألف (الكوثر)، أو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ووصل الباء بالعين أو ما أشبه ذلك؛ فعلىٰ قول

(١) التمهيد في معرفة التجويد (ص ٢٣٧).

بعض العلماء: تفسد صلاتُه، وعلىٰ قول العامة: لا تفسد صلاته؛ لأنَّ القارئ عسىٰ لا يجد بُدّاً عن الوقف في مثل هذا الموضع، إما لانقطاع النفس أو غيره، فلو راعينا ذلك يقع الناس في الحرج، وبعض المشايخ ذكروا في ذلك تفصيلًا، فقالوا: إذا علم أنَّ القرآن كيف هو إلا أنه جرىٰ علىٰ لسانه هذا: لا تفسد، وإن كان في اعتقاده أنَّ القرآن كذلك: تفسد صلاته. وعلىٰ هذا إذا قرأ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر: ١] بطريق الاستفهام»[(١)].

وبغضِّ النَّظر عن موافقة هذا القول أو مخالفته؛ فإنَّه يبقىٰ نصًّا عزيزًا فريدًا يدلُّ علىٰ دقَّة نَظَر علماء السَّلف، وأنهم لم يكتفوا برصد الظاهرة؛ بل أسَّسوا علىٰ ذلك الأحكام الفقهيَّة، ومعلومٌ أنَّ الحكم عن الشيءِ فرعٌ عن تصوُّره، فلا ريبَ أنَّ فهمهم لهذه الظاهرةِ لم يكن فهمًا سطحيًّا.

ز) اجتماع قرينتين أو أكثر من القرائن السابقة

قد تجتمع قرينتان أو أكثر مما سبق، فيتعضَّد القول بتقدير الاستفهام؛ كأنْ تحذف الهمزة المعادلة لـ(أم) المتصلة علىٰ قراءة وتثبت في قراءة أخرىٰ، فيجتمع قرينتان: وجود (أم) المعادلة، وقرينة القراءة الأخرىٰ .

وقد تتعاضد القرينة اللفظية مع القرينة المعنوية ويكون المتحدِّث مُبينًا يُجيد مهارة التلوين الصوتي بتنغيم الاستفهام، فيقطع السامع بأنَّ الاستفهام مرادٌ وإن لم يُصرَّح بأداته.

❊　　❊　　❊

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (١/ ٣٣٠).

ثانيًا: الدراسة التطبيقية

وفيها ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: ما قيل بتقدير الاستفهام فيما دخل حرف الاستفهام فيه علىٰ الشرط وما في معناه، والمستفهم عنه الجواب:
  - **المطلب الأول**: الاستفهام المفرد.
  - **المطلب الثاني**: الاستفهام المكرّر.
- **المبحث الثاني**: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة ورود قراءته بالإخبار وبالاستفهام:.
  - **المطلب الأول**: ما كان الاختلاف فيه بين القرّاء العشرة.
  - **المطلب الثاني**: ما كان الاختلاف فيه بين القراءة المتواترة وقراءة شاذّة.
- **المبحث الثالث**: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بدلالة المعنىٰ والسياق (القرينة المعنويّة):
  - **المطلب الأول**: ما وقع منه في القراءات المتواترة.
  - **المطلب الثاني**: ما وقع منه في القراءات الشاذة.

ثانيًا: الدراسة التطبيقية

تحصَّل ممَّا سبق جواز تقدير همزة الاستفهام إذا وُجِد ما يدلُّ عليها في الكلام لفظًا، أو إذا أُمِن اللبس في المعنىٰ ودلَّ السياق علىٰ إرداة الاستفهام .

وهناك ستُّ قرائن يكفي وجود واحدة منها لتصحيح القول بتقدير الاستفهام، وقد يجتمع أكثر من قرينة، فيتأكَّد أمن اللبس، ويُقوِّي القولَ بتقديرها. وهذه القرائن؛ هي:

- وجود (أم) المعادلة.
- تعيُّن معنىٰ الاستفهام لـ(أم) المنقطعة المقدَّرة بـ(بل) وهمزة الاستفهام.
- قرينة الدخول في حيِّز استفهامٍ هو في معنىٰ المتسلِّط علىٰ ما قدِّر فيه الاستفهام.
- قرينة القراءة الأخرىٰ.
- القرينة المعنوية: دلالة المعنىٰ والسياق.
- قرينة التنغيم.

وسوف نتقصَّىٰ – إن شاء الله – في الدراسة التطبيقية ما وقع من ذلك. وقد استبعدنا من الاستقصاء باب (أم) المنقطعة؛ لأنَّ المقصود الإجمالي منه متحقِّقٌ بما سبق بيانه، وأما تفصيل مواضع (أم) المنقطعة فقد وفَّت بها الدراسات السابقة، ولا حاجةَ لإطالة البحث بها.

وأما المواضع التي قيل بتقدير الاستفهام فيها بقرينة (أم) المتصلة فهي إمَّا غير قطعية الثبوت (قراءة شاذة)، وإما غير صريحة الدلالة؛ إذ اختلف بين كونها منقطعة أو متصلة، وكلُّها مما اختلف فيه القرّاء؛ لذا سنتناولها – إن شاء الله – ضمنًا خلال مبحث: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة ثبوت قراءته بالإخبار وبالاستفهام.

وأما التنغيم، فليس مما يُمكن تتبُّعه بسندٍ صحيح، فلا يمكن الاستشهاد به علىٰ إثبات مواضع تقدير الاستفهام في القرآن، كما فصَّلنا القول فيه آنفًا.

وعليه؛ فسوف تنتظم مباحث هذا الجزء من الدراسة تحت العناوين الآتية:

المبحث الأول: ما قيل بتقدير الاستفهام فيما دخل حرف الاستفهام فيه علىٰ الشرط وما في معناه، والمستفهم عنه الجواب.

المبحث الثاني: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة ثبوت قراءته بالإخبار وبالاستفهام.

المبحث الثالث: ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بدلالة المعنىٰ والسياق (القرينة المعنويّة).

❊ ❊ ❊

المبحث الأول

ما قيل بتقدير الاستفهام فيما دخل حرف الاستفهام فيه على الشرط وما في معناه، والمستفهم عنه الجواب

المطلب الأول: الاستفهام المفرد.

إذا دخل حرف الاستفهام علىٰ جملة شرطية فإنَّه يدخل علىٰ الشرطِ، والمستفهمُ عنه الجزاء، فقوله تعالىٰ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾؛ تقديره: أفهم الخالدون إن متَّ؟ لأنَّ الاستفهام في الحقيقة واقع علىٰ الخلود دون الموت، وفي ظاهر اللفظ وقع علىٰ الموت، وكذلك قوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ الاستفهام في الحقيقة واقع علىٰ الانقلاب، وهو في الظاهر واقع علىٰ الموت والقتل[١] .ألا ترىٰ أنك تقول: "أَزَيْدٌ حَسَنٌ؟" ولا تقول: "أَزَيْدٌ أَحَسَنٌ؟" والمستفهم عنه حُسْنُ زيدٍ لا زَيْد، وقال الله تعالىٰ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾، ولم يقل "أَفَهُمُ ٱلْخالِدُونَ"؛ لأنه جواب المجازاة[٢]. فهمزة الاستفهام دخلت علىٰ حرف الشرط ومعناها الدخول علىٰ الجزاءِ، والمعنىٰ: أتنْقلبون علىٰ أعقابكم إن مات محمد ﷺ أو قُتل؟ لأنّ الشرط والجزاءَ مُعلَّق أحدهما بالآخر، فدخلت همزة الاستفهام علىٰ الشرط، وأنبأت عن معنىٰ الدخول علىٰ الجزاءِ[٣].

قال مكي بن أبي طالب: «وفي لفظ الاستفهام تقديمٌ وتأخيرٌ، وذلك أنهم إنما وُبِّخوا وعُذِلوا علىٰ الانقلاب علىٰ العَقِبَيْنِ، فهم لم ينكروا موت محمد ﷺ فيقع عليه لفظ الاستفهام الذي يدل علىٰ التوبيخ، ولا أنكر عليهم ذلك، إنما أنكر عليهم انقلابهم، فحقُّ الاستفهام الذي للتوبيخ أن يقع علىٰ ما أنكر عليهم وهو انقلابهم، ومثله ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤] لم يستفهم عن الموت، وإنما استفهم عن خلودهم بعد موت

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٧)، والتفسير البسيط للواحدي (١٠/ ٢٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٣٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٧٤).

محمد ﷺ: أيكون أم لا؟ فحقُّ الاستفهام أن يقع عليهم، فيكون: أفهم الخالدون إن مت؟ وكذلك هذا حقه: "أتنقلبون علىٰ أعقابكم إن مات محمد أو قتل؟" ففيه اتساع معروف في كلام العرب مشهور قد عُلِم معناه. والأصل في ذلك أنَّ كل استفهام دخل علىٰ حرف الجزاء فالاستفهام في غير موضعه، وحقُّه وموضعُه أن يكون قبل جواب الشرط داخلًا علىٰ الجواب، فهذا تقديره حيث وقع»[1].

ومما وقفتُ عليه سوىٰ هاتين الآيتين مما يمكن إلحاقه بالباب؛ أربعة مواضع أخرىٰ:

الموضع الأول: قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، والاستفهام للتوبيخ، وقد دخلت همزة الاستفهام علىٰ (كلما) المضمنة معنىٰ الشرط، وحقُّها الدخول علىٰ جوابها، فالعامل في (كلما) الفعل (استكبرتم)، وتقدير الكلام: "أستكبرتم كلما جاءكم رسولٌ؟!" أو نحو ذلك.

الموضع الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [البقرة: ١٠٠]، والجواب جملة ﴿ نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾، والتوبيخ والتقريع المضمَّن في الاستفهام واقعٌ علىٰ النَّبذ؛ لا علىٰ المعاهدة.

الموضع الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، و(لـمَّا) اسمُ زمان مضمَّنٌ معنىٰ الشرط، فيدلُّ علىٰ وجود جوابه لوجود شرطه، وهو ملازم الإضافة إلىٰ جملة شرطه[2]. وجملة: ﴿ قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ هي جوابها في الآية. قال الزمخشري: «وتقديره: أقلتم حين أصابتكم؟... والهمزة للتقرير والتقريع»[3].

---

(١) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية (٢/ ١١٤٠).

(٢) التحرير والتنوير (٤/ ١٦١).

(٣) تفسير الزمخشري (١/ ٤٣٦)، وينظر تفسير البيضاوي (٢/ ٤٧)، وتفسير النسفي (١/ ٣٠٩).

الموضع الرابع: قوله تعالىٰ: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴾ [يونس: ٥١]، والاستفهام علىٰ إيمانهم حين يقعُ عليهم العذابُ، قال مكي: «وفي الكلام حذف، والتقدير: أتأمنون إذا نزل بكم العذاب، فتؤمنون ثم يقال لكم: الآن آمنتم، وقد كنتم تريدون استعجاله»[1]. وقال الواحدي: «يقول لنبيه عليه السلام: قل لهم: أثم تؤمنون به بعد أن نزل بكم فلا يقبل منكم الإيمان»[2]. وقال ابن عاشور: «والتقدير: ثم أإذا ما وقع، وليس المراد الاستفهام عن المهلة، والمستفهم عنه هو حصول الإيمان في وقت وقوع العذاب، وهذا الاستفهام مستعمل في الإنكار بمعنىٰ التغليط وإفساد رأيهم، فإنهم وَعَدُوا بالإيمان عند نزول العذاب استهزاء منهم، فوقع الجواب بمجاراة ظاهر حالهم وبيان أخطائهم؛ أي: أتؤمنون بالوعد عند وقوعه؟»[3].

فهذه ستة مواضع مما يقدَّر فيه الاستفهام علىٰ الجواب، وإن كان داخلًا علىٰ الشرط؛ لأنَّ الشرط والجواب بمثابة شيءٍ واحد.

ومما يحسن التنبيه عليه أنَّ العلماء من المفسرين وغيرهم؛ كثيرًا ما يستدلُّون بقوله تعالىٰ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وما كان من بابه؛ علىٰ جواز حذف همزة الاستفهام فيما ليس في المستدَّل له قرينة لفظية، وإنما هو ممَّا كانت قرينتُه معنوية. وهذا الاستدلال غير دقيق؛ لأنَّ في الآية المستدلّ بها قام دخولُ الاستفهام علىٰ الشرط مقامَ القرينة اللفظية. فصار الاستدلال بها كالاستدلال بالشواهد التي حُذِفت فيها همزة الاستفهام المعادلة لـ(أم) المتصلة؛ علىٰ جواز حذفها بدون قرينة لفظيّة، فهذا مما تنقصه الدقّة، والله أعلم.

* * *

(١) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية (٥/ ٣٢٧٩).

(٢) البسيط للواحديّ (١١/ ٢٢٢)، وانظر: تفسير القرطبي (٨/ ٣٥١).

(٣) التحرير والتنوير (١١/ ١٩٤).

المطلب الثاني: الاستفهام المُكرَّر

ويُلحق بهذا النوع الاستفهامُ المكرَّر مما اختلف فيه القرَّاء، وهو أن تدخل همزة الاستفهام علىٰ ما تضمَّن معنىٰ الشرط، ثمَّ يكون الجواب أيضًا استفهامًا بالهمزة. وجملة ذلك أحد عشر موضعًا من تسع سور؛ وهي: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد:٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٨-٢٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٥-١٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ ﴿٥١﴾ يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات: ٥١-٥٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١٠-١١]. فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفًا؛ اختلف القرَّاء في الإخبار بالأول منهما والاستفهام في الثاني، وعكسه، والاستفهام فيهما[1].

وفي المواضع جميعًا ما عدا موضعي (العنكبوت) و(النازعات)؛ فإنَّ المعنىٰ فيها واحدٌ، والاستفهام إنما هو عن الثاني في هذه المواضع، وهو استفهام إنكاريٌّ أو

(١) ينظر في بيان اختلاف القراء في تلك المواضع: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٠-٢٩١).

تعجُّبيٌّ، وإنما أنكر الكُفَّار أن يُبعثوا خلقًا جديدًا، وأن يُخرجوا من قبورهم، وأن يحاسبوا، ولم ينكروا أن يكونوا ترابًا أو رفاتًا أو عظامًا، فمَن قرأ بالاستفهام في الثاني فقط فهو علىٰ الأصل، ومَن قرأ بالاستفهام في الأول؛ فالقصد بالاستفهام الثاني؛ فهو مُضمرٌ فيه بقرينة المعنىٰ، وبقرينة تصدُّر الاستفهام قبل الشرط ودخول الجواب في حيِّزه، وبقرينة القراءة الأخرىٰ، وإنما ساغ ذلك؛ لأنَّ الاستفهام إذا دخل في أوَّل الكلام أحاط بآخره. ومَن قرأ بالاستفهام فيهما فهو علىٰ التأكيد[1].

والعكس من ذلك صحيحٌ في موضع (النازعات)؛ لأنَّهم قالوا: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١٠-١١]؛ فالاستفهام لإنكار الأول، وهو كونهم مردودين في الحافرة بعد أن صاروا عظامًا نخرةً، فهم لا ينكرون أنهم سيصيرون عظامًا نخرة، فمَن استفهم في الأول فهو المقصود، ومَن أخبر في الأول دون الثاني فقد أضمر الاستفهام في الأول، وهي قراءة أبي جعفر، ومَن استفهم فيهما فهو علىٰ التأكيد.

وأما موضع العنكبوت: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٨ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٨-٢٩]؛ فالاستفهام في الموضعين أبلغ؛ لبيان شناعة ما هم عليه من الفاحشة. وقد يقال: إنه يُقرِّر في الأول أنَّ ما هم عليه من الفاحشة لم يُسبقوا إليه، وربَّما كان ذلك مما عَلِمه لوطٌ ﷺ من جهة الوَحي أنَّهم لم يُسبقوا إلىٰ تلك الفاحشة؛ سواءٌ كان المقصود لم يُسبقوا إلىٰ فعلها أو إلىٰ المجاهرة بها، وعلىٰ كلٍّ فخبره يتضمَّن معنىٰ التوبيخ والتعجُّب، وقد أجمعوا علىٰ الاستفهام في الثاني. وتُخرَّج قراءة الخبر في الأوَّل علىٰ إرادة الاستفهام؛ نظرًا لأنَّه مقالٌ واحدٌ لا يختلف؛ إلا أن يُقال: إنَّ ذلك صدر من لوطٍ ﷺ مرارًا، علىٰ جهة الإخبار في بعض بلاغه، وعلىٰ جهة الإنكار في بعضه، وهو الأشبه بحال الأنبياء

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، وحجة القراءات لابن زَنْجَلَة (ص٣٧٠-٣٧٢)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ٢٠-٢١)، وتفسير ابن جزي (١/ ٤٠٠).

الذين يتخوّلون أقوامهم بالموعظة والبلاغ، فحكىٰ القرآنُ الحالين جميعًا، هذا محتمل، وهو وجهٌ آخر نفيسٌ من وجوه حمل اختلاف القراءات علىٰ التأسيس. والله أعلم.

وهذا النوع من الاستفهام المكرَّر مثالٌ لما اجتمع له أكثر من قرينة، ففيه قرينة الدخول في حيِّز الاستفهام المتسلِّط علىٰ معنىٰ الجملة، وفيه قرينة القراءة الأخرىٰ.

* * *

المبحث الثاني

ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة ورود قراءته بالإخبار وبالاستفهام

من أوجه الخلاف بين القرّاء أن يُقرأ حرفٌ بالإخبار في قراءة، وبالاستفهام في أخرىٰ، وهو علىٰ ضربين: الأوَّل: ما كان الاختلاف فيه بين القرّاء العشرة، والثاني: ما كان الاختلاف فيه بين القراءات المتواترة وقراءة شاذة.

وفيما يأتي نعقد لكلّ ضربٍ منهما مطلبًا.

المطلب الأوَّل: ما كان الاختلاف فيه بين القرّاء العشرة:

الموضع الأول: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[آل عمران:٧٢-٧٣].

قرأ الجمهور ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ بهمزة واحدة؛ علىٰ الخبر؛ إلا ابن كثير؛ فإنه قرأه بهمزتين علىٰ الاستفهام، وهو في تسهيل الهمزة الثانية علىٰ أصله من غير فصل بألفٍ[1].

وكما يقول الواحدي: «وهذه الآية من مُشكلات القرآن، وأصعبه تفسيرًا، ولقد تدبَّرت أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجدْ قولًا يطَّرد في الآية من أولها إلىٰ آخرها مع بيان المعنىٰ، وصحة النظم»[2].

ولعلَّ التوفيقَ إلىٰ مراد الله ﷻ من الآية متوقِّفٌ علىٰ الانطلاق من أنَّ إحدىٰ القراءتين مُفسِّرة للأخرىٰ. ولـمَّا كان يمكن حمل قراءة الجمهور علىٰ إضمار الاستفهام، ولا يُمكن تخريج الاستفهام في قراءة ابن كثير علىٰ الخبر؛ كان الأقرب

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٢) التفسير البسيط (٥/ ٣٥٩).

للصواب – إن شاء الله – أن يُفترض أنَّ الاستفهام الـمُصرَّح به في قراءة ابن كثيرٍ مُضمَرٌ في قراءة الجمهور.

وإرادة الاستفهام بقرينة القراءة الثابتة لابن كثير، يردُّ كثيرًا مما قاله المفسّرون في الآية؛ لتستقيم علىٰ معنىٰ واحدٍ ينسجم مع السياق. وبناءً علىٰ هذا يكون كلام اليهود قد انتهىٰ إلىٰ قولهم: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾، ثمَّ أمر الله ﷻ نبيه أن يقول رادًّا عليهم: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾، يهدي مَن يشاءُ إلىٰ الحقِّ، فهو ليس حكرًا عليكم يا أهل الكتاب، وإن ادّعيتم أنّكم أولياء الله وأحباؤه. وقد يكون المراد طمأنة النبيّ ﷺ؛ بأنَّ صدَّهم أَتباعَهم عن الإيمان، وقولهم لهم: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾؛ كلُّ ذلك لن يمنع تحقُّق إرادة الله ﷻ بإيمان مَن كتب له الإيمان منهم؛ فإنَّ الهدىٰ هدىٰ الله .

ثم قال موبِّخًا لهم مستنكرًا عليهم ما قالوا آنفًا، وما خطَّطوا من المكر: أأن يؤتىٰ أحدٌ مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم به عند ربكم قلتُم ما قلتمُ، ومكرتم ما مكرتم؟! والمعنىٰ: أبسبب أن آتىٰ اللهُ ﷻ سواكم – يا معشر اليهود – مثل ما آتاكم من الوحي والنبوة، وأن جَعَلَهم يحاجّونكم بهذا الوحي؛ قُلتم ما قلتُم حسدًا، وحجَّرتم واسعًا من فضل الله؟! قل إنَّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، وهو سبحانه يختصُّ به من عباده من يشاء.

وهذا بنحو ما ذهب إليه ابن عطية علىٰ أحد الأقوال التي ذكرها احتمالًا؛ فقال: «وقال قتادة والربيع: الكلام من قوله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾... إلىٰ آخر الآية؛ هو مما أُمِر به محمد ﷺ أن يقوله للطائفة التي قالت: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾، وتتفق مع هذا القول قراءة ابن كثير بالاستفهام والمدّ، وتقدير الخبر المحذوف: "أَنْ يُؤْتىٰ أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ، حسدتم وكفرتم"، ويكون قوله: "أَوْ يُحاجُّوكُمْ" محمولًا علىٰ المعنىٰ؛ كأنه قال: أتحسدون أو تكفرون؛ لأن يؤتىٰ أحد مثل ما أوتيتم؟! أَوْ يُحاجُّوكُمْ علىٰ ما أوتوه فإنهم يغلبونكم بالحجة. وأما علىٰ قراءة غير ابن كثير بغير المد، فيحتمل أن يكون بمعنىٰ التقرير بغير حرف استفهام، وذلك هو الظاهر من لفظ قتادة، فإنه قال: يقول لما أنزل الله كتابًا مثل كتابكم وبعث نبيًّا مثل نبيكم

حسدتموهم علىٰ ذلك؟[١]!

وعليه؛ فإنَّ قراءة الجمهور في هذه الآية مما يقوىٰ فيه القول بأنَّه مما قُدِّر فيه الاستفهام، بقرينة القراءة الأخرىٰ المنسوبة لابن كثيرٍ من العشرة وغيره من غير العشرة، وبقرينة السياق. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [الأعراف: ٨٠-٨١].

قرأ نافع وأبو جعفر وحفص ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ﴾ بهمزة واحدة علىٰ الخبر، والباقون بهمزتين علىٰ الاستفهام[٢]. قيل: معنىٰ ذلك كله واحد وهو الاستفهام[٣]. وقيل: البيان في صيغة الخبر قد يكون راجعًا إلىٰ الشيء المنكر بهمزة الإنكار في ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾، وتفسيرًا للفاحشة المذكورة، فلم يحسن إدخال الاستفهام عليه؛ لأنه يقطع ما بعده مما قبله[٤]. ويجوز اعتباره خبراً مستعملًا في التوبيخ، ويجوز تقدير همزة استفهام حذفت للتخفيف، ولدلالة ما قبلها عليها. وعلىٰ صيغة الاستفهام؛ يكون استفهامًا إنكاريًّا، وبه يعرف بيان المنكر، وتكريره المفيد للمبالغة في التقريع والتوبيخ، فالقراءتان مستويتان في الإنكار[٥].

وقال بعضهم: إنما استُغني عن الهمزة تشبيهًا باجتماع الاستفهامين، كما قال الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟[٦]

---

(١) تفسير ابن عطية (١/ ٤٥٦)، وانظر: تفسير الثعلبي (٣/ ٩٣).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٩).

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي (١/ ٥٣٠).

(٤) ينظر: تفسير القرطبي (٧/ ٢٤٥-٢٤٦)، وتفسير الشوكاني (٣/ ٢٥٣).

(٥) ينظر: تفسير الشوكاني (٢/ ٢٥٣)، والتحرير والتنوير (٨/ ٢٣١).

(٦) ينظر: إعراب القراءات لابن خالويه (١/ ١٩٢-١٩٣)، وكشف المشكلات للباقولي (٢/ ٤٦١-٤٦٢).

فجعل دلالة الاستفهام الأوّل علىٰ الثاني في قراءة من حَذَفه؛ كدلالة (أم) المعادلة علىٰ حذف همزة الاستفهام.

الموضع الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٣-١١٤].

قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر وحفص ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا ﴾ علىٰ الإخبار، والباقون علىٰ الاستفهام[(١)].

فالإخبار علىٰ جهة الثقة منهم به، وإثبات الأجر العظيم وإيجابه: كأنهم قالوا: لا بد لنا من أجر. فهم يقطعون بأنَّ لهم أجرًا إن كانوا هم الغالبين؛ علىٰ الإخبار. وتنكير (أجرًا) للتعظيم[(٢)].

ويجوز أن تكون قراءة الخبر علىٰ حذف همزة الاستفهام[(٣)]؛ بقرينة إيجابه لهم بـ(نعم)[(٤)]، وبقرينة القراءة الأخرىٰ الثابتة. قال الواحدي: «والاستفهام أحسن في هذا هذا الموضع؛ لأنهم يسألون عن الأجر، وليس يقطعون بأن لهم أجرًا. ويقوي ذلك إجماع القرّاء علىٰ الهمز للاستفهام في موضع سورة (الشعراء). وحجة مَن قرءوا علىٰ الإخبار أنهم أرادوا همزة الاستفهام؛ ولكنَّهم حذفوا ذلك من اللفظ، وكثيرًا ما تُحذف همزة الاستفهام من اللفظ، وهي ثابتة في المعنىٰ»[(٥)].

الموضع الرابع والخامس والسادس: قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡ ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡ ﴾ [طه:

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٨٩)، وتفسير الزمخشري (٢/ ١٣٩)، والتحرير والتنوير (٩/ ٤٦).

(٣) ينظر: الحجة (٤/ ٦٥-٦٦)، وتفسير ابن عطية (٢/ ٤٣٨)، وتفسير ابن جزي (١/ ٢٩٧)، والبحر المحيط (٥/ ١٣٢)، وتفسير أبي السعود (٣/ ٢٥٩).

(٤) ينظر: التحرير والتنوير (٩/ ٤٦).

(٥) التفسير البسيط (٩/ ٢٧٥)، وينظر: إعراب القراءات لابن خالويه (١/ ٢٠٠)، والحجة لابن خالويه (ص١٦١)، والحجة للفارسي (٤/ ٦٥-٦٦).

٧١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [الشعراء: ٤٩].

قرأ بعض القراء ﴿ ءَامَنتُم ﴾ بالإخبار كحفصٍ ورُوَيس وورش من بعض طرقه، وقرأ بعضهم بالاستفهام[(١)]. والقراءتان بمعنىٰ واحدٍ علىٰ الاستفهام، فحاصلهما أنَّه يوبِّخهم ويقرّعهم ويُنكر عليهم إيمانهم بموسىٰ[(٢)]. وتكون همزة الاستفهام محذوفة من قراءة الإخبار وما ذلك ببِدعٍ. والاستفهام للإنكار والتوبيخ والتهديد مجازًا مرسلًا مُركبًا، والإخبار مستعمل كذلك أيضًا؛ لظهور أنه لا يقصد حقيقة الاستفهام ولا حقيقة الإخبار؛ لأنَّ المخاطبين صرَّحوا بذلك وعلموه[(٣)].

الموضع السابع: قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١].

قرأه أبو عمرو وأبو جعفر بالاستفهام: (ءالسِّحرُ)، والباقون بهمزة وصل علىٰ الخبر[(٤)].

ولم يسألهم موسىٰ استفهامًا، وإنما هو علىٰ جهة التوبيخ والتحقير من شأن ما جاءوا به، بدليل قوله: (إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ). فأضافت قراءة الاستفهام إلىٰ قراءة الخبر أنَّ موسىٰ قال ما قال موبِّخًا مُهوِّنًا شأنَ ما جاءوا به، وهو الأقرب، وإلا فهُم لم يُنكروا أنَّ ما جاءوا به سحرٌ، وأنهم ليسوا بسحرة؛ بل هم معروفون بصنعة السِّحر، لم يكونوا يستترون منها، ولا يُسمُّونها اسمًا غير السِّحر، بل كانت موضع تفاخر بينهم، ينسبون أربابها إلىٰ العلم؛ بدليل قول الملأ: ﴿ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [الأعراف: ١١١-١١٢]، وقالوا: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٣٧]، وقول فرعون: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾

(١) انظر تفصيل اختلاف القراء في هذه الأحرف في النشر (١/ ٢٨٧).
(٢) ينظر: تفسير السمرقندي (١/ ٥٤٠)، والتفسير البسيط للواحدي (٩/ ٢٨٧)، وتفسير أبي السعود (٣/ ٢٦١).
(٣) ينظر: التحرير والتنوير (٩/ ٥٣).
(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٣-٢٩٤).

[يونس: ٧٩]، فلو قاله موسىٰ مُخبرًا فما أتىٰ بجديد، كما تقولُ – مثلًا – علىٰ سبيل الخبر لمَن يمارس الكتابة: ما تفعله كتابةٌ. ولو أنَّك قلتَه مُعلِمًا: ما تفعلُه الكتابةُ، فكأنَّه نازعكَ في مُسمَّىٰ الكتابةِ: هل هي هذا الفعل الذي يفعله أم غيره، أو أنَّك تريد أنَّه من إتقانه للكتابة بلغ أن يكون الكاتب علىٰ الحقيقة وما دون كتابته فليست بكتابة إذا قورنت بها. وهذا وقعَ من فرعون وملئه حين ادَّعوا أنَّ ما جاء به موسىٰ سحرٌ فقالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧٦ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [يونس: ٧٦-٧٧]، فكأنَّ موسىٰ يقول لهم موبِّخًا: ما جئتم أنتم به هو السحر وليس ما جئتُ أنا به سحرًا .

ولو قاله مُستفهِمًا استفهامَ مُستعلِمٍ؛ فكأنَّه كان يجهلُ هذه الحقيقة وهو مَن هوَ بالنُّبوة والوحيِ، فلم يَبق إلا أنَّه قاله موبِّخًا مُحقِّرًا، سواء خرَّج ذلك في صورة الخبر أو الاستفهام، فعادت القراءاتان إلىٰ معنىٰ واحدٍ. ولما كان الأقرب أنَّ موسىٰ قاله مرة واحدة في حالٍ واحدةٍ، وأنَّ القرآن حكاية لكلامه، وأنَّ كلام الله ﷻ لا يختلف؛ بل يُصدِّق بعضه بعضًا؛ فقد عادت قراءة الخبر إلىٰ معنىٰ الاستفهام التوبيخي التحقيري. والله أعلم.

الموضع الثامن: قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ﴾ [يوسف: ٩٠].

قرأه بهمزة واحدة ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ﴾ علىٰ الخبر: ابن كثير وأبو جعفر، والباقون بهمزتين علىٰ الاستفهام[1] .وقيل: قراءة الخبر علىٰ إرادة الاستفهام[2].

ومُؤدَّىٰ قراءة الإخبار أنهم جزموا بمعرفته لما اتَّضح لهم من قرائن دالة علىٰ ذلك، وقراءة الاستفهام يحتمل فيها أن يكون استفهامًا علىٰ الحقيقة، ولم يكن بعدُ قد تحقَّق عندهم، وتكون قراءة ابن كثير علىٰ حذف همزة الاستفهام، ويحتمل أن

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٩).
(٢) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (١٢/ ٢٣٣)، وتفسير الزمخشري (٢/ ٥٠٢)، وتفسير ابن عطية (٣/ ٢٧٧)، وتفسير القرطبي (٩/ ٢٥٦).

يكـون استـفهامًا علىٰ سـبيل الاسـتغراب والاسـتعظام، وإن كـانوا قـد عرفـوه حـقَّ المعرفـة، ولعـلَّ بعـض الإخـوة قـالوه خـبرًا، وبعضـهم استفهامًا، فجـاءت القراءتـان كذلك[1] .

وقـول ابـن جـزي: «قـرئ بالاسـتفهام والخـبر، فـالخبر علـىٰ أنهـم عرفـوه، والاستفهام علىٰ أنهم توهموا أنه هو ولم يحققوه»[2]؛ وإن كان ظاهره التعارض؛ لأن الحـالين متـدافعان فإمـا أن يتيقنـوه وإمـا أن يتوهمـوه؛ فيُوجَّـه بـأنَّ بعضـهم تيقنـوه وبعضهم توهموه، فيكـون الإخبار والجـزم صـادرًا عـن المتيقنين مـن أنـه يوسـف، ويكون الاستفهام صادرًا عن الآخرين. وهذا وجه نفيس في كلِّ ما يمكن أن يقاس عليه، وهو من صور التأسيس. والله أعلم.

وقد يقال في هـذا الموضـع: إنَّ تيقـنهم مـن كونـه يوسـف نقلهـم إلىٰ الاستفهام الدالّ علىٰ الاستعظام والتعجُّب لـما صار إليه حاله، ولأنهم قد تردَّدوا عليه قبل ذلك وهُم لا يعرفونه، وهو مع هذا يعرفهم، ويكتم في نفسه[3] .

الموضع التاسع: قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٦٦].

قرأ ابن ذكوان بخُلْفٍ عنه بهمزة واحدة ﴿ إِذَا مَا مِتُّ ﴾ علىٰ الخبر الصوري[4]. والقراءتان معناهما واحدٌ؛ يفيد الاستفهام الاستبعادي .

وقد تُخرَّج قراءة الإخبار علىٰ أنَّ هـذا القـول صـدر مـن منكـري البعـث علىٰ سـبيل الـتهكُّم والسـخرية؛ بلفـظ الخـبر، فقـراءة الاسـتفهام أفـادت التعجُّـب والاسـتبعاد، وقـراءة الخـبر تضـمَّنت – فـوق ذلـك – السـخرية والـتهكُّم، وهـذا مختلـف بـاختلاف أحـوال المنكرين للبعث؛ إذ ليسوا سواءً في مدىٰ تكذيبهم، فبعضهم يجزم بالتكذيب، وبعضـهم في شكٍّ منه، واللام في (الإنسان) للجنس؛ علىٰ الراجح، والمقصود بعض الجنس وهم

(١) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (ص٥٣٦).
(٢) تفسير ابن جزي (١/ ٣٩٥).
(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤٠٨).
(٤) ينظر للتفصيل: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٩).

الكفَّار منهم[1]، فاختلفت أحوالهم، وعلىٰ هذا يمكن حمل معنىٰ قراءة الإخبار علىٰ التأسيس. وهذا أيضًا من دقائق مسالك التأسيس. وعلىٰ كلٍّ؛ فالقول بتقدير الاستفهام في قراءة الخبر قول قويٌّ معتبرٌ. وتكون القراءتان بمعنًىٰ. والله أعلم .

الموضع العاشر: قوله تعالىٰ: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٣].

قرأ أبو جعفر ﴿ ٱصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ بوصل الهمزة علىٰ لفظ الخبر فيبتدئ بها مكسورة. واختُلف عن ورش في وصلها؛ كقراءة أبي جعفر، أو قطعها علىٰ لفظ الاستفهام؛ كقراءة الجمهور[2].

والسؤال في قراءة الاستفهام للتوبيخ والتقريع والاستنكار؛ إمَّا من الله ﷻ علىٰ هؤلاء الكاذبين المفترين، وإمّا هو عَوْدٌ إلىٰ السياق؛ أي: واستفتهم: أصطفىٰ البنات علىٰ البنين؟!

ووجه قراءة الوصل أن تكون علىٰ اطّراح همزة الاستفهام وإرادة معناها؛ فتكون بمعنىٰ قراءة القطع علىٰ الاستفهام، والعرب إذا وجَّهوا الاستفهام إلىٰ التوبيخ أثبتوا ألف الاستفهام أحيانًا وطرحوها أحيانًا، يُستفهم بها، ولا يُستفهم بها، والمعنىٰ في الحالين واحد[3]. فالاستفهام مُراد في قراءة الخبر بقرينة قراءة الاستفهام.

وقال جماعة: إنَّما سوَّغ ذلك وجود (أم) في قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ ﴾ [الصافات: ١٥٦] ، فكأنهم جعلوا (أم) معادلة[4]. والأظهر أنَّ (أم) منقطعة للإضراب الانتقالي، وليست المعادلة، فلا تصلح قرينة لحذف همزة (اصطفىٰ)، وإن كان تقديرها علىٰ الراجح: بل ألكم سلطانٌ مبين؟ كما بيَّنا ذلك من قبلُ إجمالًا. والله أعلم.

وقد وُجِّهت كذلك؛ بإضمار القول أي: "وإنهم لكاذبون في قولهم: اصطفىٰ

---

(١) ينظر: تفسير الزمخشري (٣/ ٣١)، والمحرر الوجيز (٤/ ٢٥)، وتفسير البيضاوي (٤/ ١٦).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٩٤)، وتفسير الطبري (١٩/ ٦٤٢).

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي (٥/ ١٩)، وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٤٧٥).

البنات"، أو هو بدل من (ولد الله) وتفسيرٌ له؛ أي: ليقولون ولد الله: اصطفىٰ البنات علىٰ البنين[١].

الموضع الحادي عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ص: ٦٣].

قرأ أبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخَلَف بوصل همز (اتخذناهم) علىٰ الخبر، والابتداءُ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة علىٰ الاستفهام[٢].

وهو من الاستفهام الذي معناه الأَسَفُ وتوبيخ النَّفس وتأنيبها علىٰ السخرية من هؤلاء الرجال الذين كانوا يعدّونهم من الأشرار، فهو يجوز بالاستفهام وبطرحه. وكل استفهام كان بمعنىٰ التعجب والتوبيخ فإنَّ العرب تستفهم فيه أحيانًا، وتخرجه علىٰ وجه الخبر أحيانًا[٣].

واختار أبو عبيد والفارسي وغيرهما قراءة الإخبار،وأنها علىٰ معنىٰ الخبر حقيقةً؛ وذلك من جهتين؛ إحداهما: أنّ الاستفهام متقدم في قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾، وعليه؛ تكون جملة (اتخذناهم سخريًّا) صفة لـ(رجالًا). والجهة الأخرىٰ: أنَّ المشركين لم يكونوا يشكُّون في اتخاذهم المؤمنين في الدّنيا سخريًّا، فكيف يستفهمون عمّا قد عَمِلوه؟ وعلىٰ هذا التأويل تكون (أم) منقطعة بمعنىٰ (بل) كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف:٥٢][٤]. أو تكون (أم) عديلة لاستفهام مُضمَر؛ تقديره: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار؟ ويجوز أن تكون معادلة لـ(ما) الاستفهامية في قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا﴾[٥]. ويجوز أن يكون التقدير:

(١) ينظر: تفسير الثعلبي (٨/ ١٧١)، وتفسير البيضاوي (٥/ ١٩).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧١).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٤١١)، وتفسير الطبري (٢٠/ ١٣٧).

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٨٢-٨٣)، والكشف والبيان (٨/ ٢١٥)، وتفسير السمعاني (٤/ ٤٥١)، وتفسير البغوي (٤/ ٧٥)

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٨٣)، والهداية إلىٰ بلوغ النهاية (١٠/ ٦٢٨١).

أيُّ الفعلين فعلنا بهم: السخرية منهم، أم الازدراء بهم والتحقير، وأنَّ أبصارنا كانت تعلو عنهم وتقتحمهم؟ علىٰ معنىٰ إنكار الأمرين جميعًا علىٰ أنفسهم، وعن الحسن: كل ذلك قد فعلوا، اتخذوهم سخريًّا وزاغت عنهم أبصارهم محقرة لهم(١).

ومن قطع الهمزة قال هو علىٰ اللفظ لا علىٰ المعنىٰ؛ ليعادل (أم) في قوله: (أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ)(٢)، أو يكون علىٰ التقرير، وعودلت بـ(أم)؛ لأنها علىٰ لفظ الاستفهام، كما عودلت الهمزة بـ(أم) في نحو قوله تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] وإن لم يكن استفهامًا في المعنىٰ(٣).

وعلىٰ القول بأنَّ (أم) متصلة معادلة لاستفهام مقدَّرٍ فيجتمع قرينتان تُعضِّدان تقدير الاستفهام: وجود (أم) المعادلة، والقراءة الأخرىٰ بالاستفهام.

الموضع الثاني عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤].

قرأ قنبل وهشام ورويس باختلاف عنهم ﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ بهمزة واحدة علىٰ الخبر، والباقون بهمزتين علىٰ الاستفهام(٤).

ومعناه علىٰ الاستفهام: هلا بُيِّنت آياته بالعربية حتىٰ نفهمها؟ أكتابٌ أعجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ؟! وهذا استفهام علىٰ وجه الإنكار، فلو أنزله أعجميًّا علىٰ رسول عربيٍّ لاستنكروا أن يكون المنزَلُ أعجميًّا والمنزَلُ عليه عربيًّا.

ووُجِّهت قراءة الإخبار بما رُوي عن سعيد بن جبير، قال: قالت قريش: لولا أنزل هذا القرآن أعجميًّا وعربيًّا حتّىٰ يكونَ بعض آياته أعجميًّا وبعضها عربيًّا(٥).

(١) تفسير الزمخشري (٤/ ١٠٣).
(٢) ينظر: تفسير البغوي (٤/ ٧٥).
(٣) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٨٣).
(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٥).
(٥) تفسير الثعلبي (٨/ ٢٩٨).

يعني علىٰ فرض نزوله أعجميًّا لقالت قريش: هلا كان نزل بعضُه أعجميًّا لإفهام العجم، وبعضُه عربيًّا لإفهامنا؟!

قلتُ: ولا يتوافق هذا التوجيه مع رفع (أعجميٌّ وعربيٌّ)، إلا علىٰ تأويلاتٍ متعسفة، وكان حقّهما أن تكونا منصوبتين علىٰ التمييز أو الحال. وإنما الوجه –والله أعلم– أن تُحملَ قراءة الإخبار علىٰ إضمار الاستفهام؛ لأنَّ غرض الكلام الاستنكار والتعجُّب، وما كان كذلك فَطرْحُ الهمزة وإثباتها فيه كلاهما جائزٌ فصيحٌ؛ كما تقدَّم مرارًا.

وخلاصة المعنىٰ: أنّ آيات الله علىٰ أيّ طريقةٍ جاءتهم وجدوا فيها مُتعنّتًا؛ لأنّ القوم غير طالبين للحق، وإنما يتبعون أهواءهم[1].

الموضع الثالث عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون من العشرة بهمزة واحدة علىٰ الخبر، وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بهمزتين علىٰ الاستفهام[2].

قال أبو جعفر: «والعرب تستفهم بالتوبيخ، وتترك الاستفهام فيه، فتقول: أذهبت ففعلت كذا وكذا؟ وذهبت ففعلت وفعلت؟ وأعجب القراءتين إلي ترك الاستفهام

(١) يُنظر: تفسير الزمخشري (٤/ ٢٠٢). وقد يُقال: إنَّ الشُّبهة ما زالت قائمةً للأعاجم الذين لا يفقهون اللسان العربيَّ، فيُقال لهم: إنَّ الله ﷻ لم يُسلِّم لكفار قريش بصحَّة حُجّتهم، وإنما أخبر أنَّهم متعنِّتون علىٰ كلِّ حالٍ؛ سواء أنزل القرآن عربيًّا أو أعجميًّا. ولعلَّ في سياق الآية ما يدلُّ علىٰ أنَّ إعجاز القرآن وتحدّيه للبشرية كامنٌ في صفاته وتأثيره جميعًا لا في لُغته فحسب، فقال: هو للذين آمنوا – من أيِّ قوم وبأيّ لسانٍ – هدًىٰ وشفاءٌ، وليس ذلك للعرب خصيصة، وأما الذين لا يؤمنون جحودًا وعنادًا واستكبارًا: ففي آذانهم وقرٌ عن سماعه، وفي أعينهم عمًىٰ عن هداياته، وفي قلوبهم أكنة دون فقهه، ولو كانوا من أفصح العرب لسانًا، وأوضحهم بيانًا، فلفت انتباههم إلىٰ تطلُّب أثره في خواصِّه وصفاته وتأثيره وهداياته؛ بغضِّ النَّظر عن لغته ونظمه. فلعلَّ في هذه الآية ما يصلح للاستئناس لقول القائلين بأنَّ الإعجاز التأثيريّ للقرآن مقدَّم علىٰ الإعجاز البلاغيّ، وأنَّ هذا الأخير إنما هو مُكوِّنٌ واحدٌ داخلٌ في الأوَّل. والله أعلم.

(٢) ينظر: النشر في القراءت العشر (١/ ٢٨٥).

فيه؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، ولأنه أفصح اللغتين»[١].

قلتُ: وبكلٍّ قرأ الـحُجَّة، فلا حجَّة فيما رجَّح به الطبري – رحمه الله – وغاية القول أنَّ من يُخرِّج اختلاف القراءتين علىٰ أنَّ إحداهما تؤكّد الأخرىٰ؛ فإنَّ قراءة الخبر تُحمل علىٰ الاستفهام، وتكون القرينة فيها ثبوتها من وجه آخر صحيحٍ، وأنَّ السياق لا يأباه. وعليه؛ فمعناهما واحدٌ ويكون استفهامًا علىٰ التوبيخ والتقرير، ولذلك حسنت الفاء في جوابه: (فاليوم تُجزون)، وإلا فهي لا تحسن في الجواب مع الاستفهام المحض[٢].

الموضع الرابع عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٥-٦٦].

قرئ (﴿ أَءِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ علىٰ الاستفهام لأبي بكر بن عياش، والباقون بهمزة علىٰ الخبر[٣]. ومعنىٰ قراءة الخبر: فصرتم تعجبون بذهابها وتندمون مما حلَّ بكم، وتقولون: إنَّا لملزمون غرامة ما أنفقنا، ومهلكون لهلاك رزقنا[٤]. وقراءة الاستفهام بمعناها؛ علىٰ الاستفهام الإشفاقي أو التحسُّريِّ. والاستفهام التحسُّري أوقعُ في الندبة من الخبر. والله أعلم.

الموضع الخامس عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٤].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخَلف وحفص بهمزة واحدة علىٰ الخبر، وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو جعفر ويعقوب وأبو بكر بن عيّاش بهمزتين علىٰ الاستفهام[٥].

---

(١) تفسير الطبري (٢١/ ١٤٩).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي (٦/ ١٨٩)، وتفسير السمرقندي (٣/ ٢٩٠)، وتفسير الثعلبي (٩/ ١٣)، وتفسير البغوي (٤/ ١٩٦)، وتفسير ابن عطية (٥/ ١٠٠).

(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٩).

(٤) ينظر: تفسير الزمخشري (٤/ ٤٦٦).

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٥).

وتتوجه قراءة مَن قرأ بالاستفهام إلىٰ وجهين: أحدهما أن يكون مرادًا به تقريع هذا الحلّاف المهين، فقيل: أَلِأنْ كان هذا الحلاف المهين ذا مال وبنين إذا تتلىٰ عليه آياتنا قال أساطير الأولين؟! أي: جعل مجازاة النَّعْمةِ التي خُوِّلَهَا في المال والبنين الكفرَ بآياتنا؟! وهذا أظهر وجهيه. والآخر أن يكون مرادًا به: ألأن كان ذا مال وبنين تُطيعُه؟! علىٰ وجه التوبيخ لمن أطاعه[1].

وعلىٰ وجه الخبر بغير استفهام بهمزة واحدة؛ قيل معناه: ولا تطع كل حلاف مهين أن كان ذا مال وبنين؛ كأنه نهاه أن يطيعه - مع ما هو عليه من المعايب والمثالب - من أجل أنه ذو مال وبنين[2]. ويجوز أن يتعلق بما بعده علىٰ معنىٰ: لكونه متمولًا مستظهرًا بالبنين كذب آياتنا، ولا يعمل فيه (قالَ) الذي هو جواب (إذا)؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن ما دلت عليه الجملة من معنىٰ التكذيب[3]. ويجوز أن تكون (أن كان) متعلقة بقوله ﴿ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١١-١٣]؛ (أي): يفعل ذلك لِأنْ كان ذا مال وبنين[4].

ويجوز أن يُقدّر الاستفهام في قراءة الخبر، فيكون من باب تفسير القراءات بعضها بعضًا، وقرينة إرادة الاستفهام فيما ظاهره الخبر القراءة الأخرىٰ الثابتة، وإن كان الحمل علىٰ التأسيس أولىٰ من الحمل علىٰ التوكيد. والله أعلم.

* * *

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢٣/ ١٦٩)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٠٦).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢٣/ ١٦٩)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٠٦)، وتفسير البغوي (٥/ ١٣٧)، وتفسير الزمخشري (٤/ ٥٨٨)

(٣) تفسير الزمخشري (٤/ ٥٨٨).

(٤) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية (١٢/ ٧٦٣٢).

المطلب الثاني
ما كان الاختلاف فيه بين القراءات المتواترة وقراءة شاذَّة

الموضع الأول والثاني: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠].

قرأ ابن محيصن (أنذرتهم) بهمزة واحدة[1]، وهذا مما لابد فيه أن يكون تقديره: (أأنذرتهم) ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: "سواء عليهم" لابد أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء (أم) من بعد ذلك أيضًا[2].

وعلىٰ كلٍّ؛ فقد خرج الكلام مخرج الاستفهام وهو خبر؛ لأنه وقع موقع (أيّ)، كما تقول: لا نبالي أقمت أم قعدت، وأنت مخبر لا مستفهم لوقوع ذلك موقع (أيّ)، والمعنىٰ: ما نبالي أيّ هذين كان منك، فكذلك في قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ لما كان معنىٰ الكلام: سواءٌ عليهم أيّ هذين كان منك إليهم، حسن في موضعه مع (سواء): أفعلت أم لم تفعل[3].

فهذا الحذف مما دلَّت عليه قرينتان: قرينة وجود (أم) المعادلة، وقرينة قراءة الجمهور.

الموضع الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥].

يقرأ بوصل الهمزة ولفظه لفظ الخبر ومعناه الاستفهام، ودلَّ علىٰ حذف همزة

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ ٢١- ٢٢)، وتفسير ابن عطية (٤/ ٤٤٨) وعزاها لابن محيصن والزهري، وتفسير القرطبي (١/ ١٨٥)، والبحر المحيط (١/ ٧٩) وتابع ابن عطية.

(٢) ينظر: المحتسب (١/ ٥٠-٥١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ١١٥).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١/ ٢٦٤).

الاستفهام وجود (أم) المعادلة في قوله تعالىٰ ﴿ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾[(١)]. وقيل: (أم) علىٰ قراءة الوصل منقطعة للإضراب، ويكون قوله: "استكبرت" إثباتًا[(٢)].

والأظهر أن يكون استفهامًا حُذفت أداته بقرينة (أم)، وبقرينة قراءة الجماعة؛ لأنَّ الكلام كان مرَّة واحدة في موقفٍ واحدٍ، فيبعد حمله علىٰ التأسيس. والله أعلم.

الموضع الرابع: قوله تعالىٰ: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[المنافقون:٦].

قال العكبري: «يقرأ بوصل الهمزة وفيه ضعف؛ لأنَّ ذلك يُبطل الاستفهام؛ إلا أنَّ (أم) تدلُّ علىٰ إرادة الاستفهام»[(٣)].

ولا يخفىٰ أنَّ له صورة الاستفهام، وهو خبرٌ. فهو شبيه بالموضعين الأوّلَيْن.

الموضع الخامس: قوله تعالىٰ: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾ [عبس: ١-٢].

قال الطبري: «﴿ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾ يقول: لأن جاءه الأعمىٰ. وقد ذكر عن بعض القراء أنه كان يُطوِّل الألف ويمدها من «أن جاءه»، فيقول: (آن جاءه)، وكأن معنىٰ الكلام كان عنده: أأن جاءه الأعمىٰ عبس وتولىٰ؟! كما قرأ من قرأ: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٤] بمد الألف من أن وقصرها»[(٤)].

وإلىٰ نحوه ذهب ابن جني؛ قال: «قرأ: "آنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ؟" بالمد: الحسنُ. قال أبو الفتح: أن معلقة بفعل محذوف دلَّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾، تقديره: "أأن جاءه الأعمىٰ أعرض عنه، وتولىٰ بوجهه؟" فالوقف إذًا علىٰ قوله: ﴿ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾، ثم استأنف لفظ الاستفهام مُنكرًا للحال، فكأنه قال: ألأن جاءه الأعمىٰ كان ذلك منه؟»[(٥)].

(١) تفسير الزمخشري (٤/ ١٠٧)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/ ٤٠٠).
(٢) ينظر: تفسير السمرقندي (٣/ ١٧٤)، وتفسير الزمخشري (٤/ ١٠٧)، وتفسير ابن عطية (٤/ ٥١٥).
(٣) إعراب القراءات الشواذ (٢/ ٥٨٨-٥٨٩).
(٤) تفسير الطبري (٢٤/ ١٠٢).
(٥) المحتسب (٢/ ٣٥٢). وهي غير معزوة في إعراب الشواذ للعكبري (٢/ ٦٧٨).

وقال الزمخشري: «وقرئ: "آأن جاءه" بهمزتين وبألف بينهما، ووقف على ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ ثم ابتدأ على معنى: "ألأن جاءه الأعمى فعل ذلك؟!" إنكارًا عليه»[1].

فإذا قلنا بأنَّ هذه القراءة الشاذَّة ترقى أن تكون استئناسًا، وقرينة لمعنى قراءة العامّة، فقد يقال بأنَّ الاستفهام مُقدَّر في قراءة العامَّة. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

(١) تفسير الزمخشري (٤/ ٧٠١).

المبحث الثالث: ما قيل بتقدير همزة الاستفهام فيه بقرينة معنوية

يختلف هذا النوع عما سبق في عدم وجود قرينة لفظية، وإنما القرينة فيه معنوية محضة، وما ترجَّح فيه القول بتقدير الاستفهام كان أصلح أنواع الاستفهام لتطبيق التنغيم؛ إذ يقوم التنغيم مقام القرينة اللفظيَّة علىٰ تقدير الاستفهام .

ويمكن القول بأنَّ الضابط العام للقرائن المعنوية: ادّعاء وجودُ نوعِ تناقضٍ في المعنىٰ لا يصلح تخريجه إلا بتقدير الاستفهام.

وهذا التناقض قد يكون دليله خارجيًّا؛ بمعنىٰ أنَّ شبهة التناقض المزعوم تكون قائمةً بين ظاهر الآية وبين دليلٍ آخر خارجيٍّ، وأكثر ما يتعلَّق بعصمة الأنبياء وعصمة الملائكة. فالدليل الخارجيُّ الإجماعُ علىٰ أنَّ بعض الأقوال والأفعال – علىٰ اختلاف في التفاصيل – لا تجوز من معصومٍ، فإذا كان هذا القول أو الفعل صادرًا عمَّن يُعتقد عصمته من اجتراحه، وأمكن دفعٍ ذلك بتقدير الاستفهام بدون أن يضطرب السياق، أو ينبو النظم؛ فيكون التقدير فيه محتملًا .

وقد يكون الدليل داخليًّا، كأن يكون انتظام الكلام علىٰ تقدير الاستفهام حاصلًا بما لا يحصل مثله علىٰ تقدير الخبر .

وعند دراسة مواضع هذا النوع يجب الأخذ في الاعتبار أنَّ القرينة المعنوية الدالة عليه يجب أن تكون قويَّة؛ لأنَّ التقدير عمومًا خلافُ الأصل، فمتىٰ ما أمكن تخريج المعنىٰ بدون تقديرٍ فهو أولىٰ. أضفْ إلىٰ ذلك أنَّ حرف الاستفهام إذا كان فارقًا بين الاستفهام والخبر كان إسقاطه مما يُوجِد اللبسَ؛ كما سبق بيان ذلك مفصَّلًا.

وينقسم هذا الضرب أيضًا إلىٰ قسمين؛ الأول: ما جاء من ذلك في القراءات المتواترة، وهو جُلُّ هذا النوع. والثاني: ما جاء منه في القراءات الشاذة، ولا يُصار إلىٰ تقدير الاستفهام إلا علىٰ تلك القراءة الشاذَّة، ولا مدخل له في قراءة الجماعة، وهو موضعٌ واحد.

ويجدر التنويه إلىٰ أنَّ بعض ما قيل فيه بتقدير الاستفهام قد يتعضَّد بقراءاتٍ

شاذة تشهدُ له، ولو كانت صحيحة السَّند لكانت الصيرورة إلىٰ القول بتقدير الاستفهام حتميَّة. فتقدير الاستفهام في هذا الضرب إنما هو في القراءة المتواترة، وجاءت القراءة الشاذَّة مُعضِّدة لذلك.

وفيما يأتي سردٌ للمواضع التي وقفتُ عليها، مما قيل فيه بتقدير الاستفهام، معلِّقًا عليها بما يُظهر منزَعَ مَن قال بذلك ودليلَه، ومدىٰ ثبوت تلك الأدلة للنَّقد.

* * *

المطلب الأول
ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة معنوية مما وقع في القراءات المتواترة

الموضع الأول: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

استفهام الملائكة إمَّا أن يكون علىٰ معنىٰ الاستعلام عن وجه الحكمة فيما أخبرهم به الله ﷻ، فكأنهم قالوا: أعلمنا يا ربنَّا؛ أجاعلٌ أنت في الأرض مَن هذه صفتُه، وتاركٌ أن تجعل خلفاءك منا، ونحن نسبح بحمدك، ونقدِّس لك؟ لا إنكارًا منهم لما أعلمهم ربهم أنه فاعل[(١)]. وإما أن يُحمل علىٰ معنىٰ الاستعظام والتعجُّب، لِما كان الله ﷻ قد أعلمهم إذا كان في الأرض خَلْقٌ أفسدوا فيها وسفكوا الدماء، وهو قول قتادة وغيره[(٢)].

ويُحتمل أنَّهم قاسوا علىٰ ما قد رأوا قبلُ من حال الجنّ، فتأوَّلوا أنَّه إذا كان خَلْقٌ في الأرض أفسدوا فيها وسفكوا الدماء، فخرج الاستفهام علىٰ معنىٰ التعجُّب والاستعظام.

كما يحتمل أنَّ في الكلام حذفًا؛ تقديره: إني جاعل في الأرض خليفةً يُفسد فيها ويسفك الدِّماء. فدلَّ سؤال الملائكة علىٰ هذا المحذوف، وإنما لم يُصرّح به منعًا للتكرار[(٣)]. ويكون الاستفهام علىٰ معنىٰ التعجُّب والاستعظام كسابقه.

ولا يصحُّ أن يخرّج الاستفهام علىٰ معنىٰ الاعتراض والإنكار؛ لِمَا عُلِم من حال الملائكةِ كما وصفهم الله ﷻ بقوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[الأنبياء: ٢٦-٢٧]، وقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۝٤٩

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/ ٤٩٩).
(٢) ينظر: تفسير الطبري (١/ ٤٩٢).
(٣) أفاده أحد المحكّمين الكريمين في تعليقه علىٰ البحث، فجزاه الله خير الجزاء.

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٤٩-٥٠]؛ إلىٰ غير ذلك من الأوصاف الشريفة.

فإذا قُدِّر الاستفهام المحض فقد يُشكِل عليه قولهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾، فلذا قدَّر بعضهم فيها الاستفهام كذلك، فكأنَّ الملائكة سألت سؤالًا محضًا عن أمرين: أتجعل فيها من يُفسد فيها؟ والثاني: أونحن نسبح بحمدكَ أم نتغيَّر عن هذه الحال؟ قال ابن عطية: «وقولهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ قال بعض المتأولين: هو علىٰ جهة الاستفهام، كأنهم أرادوا: وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، أم نتغير عن هذه الحال؟ وهذا يحسن مع القول بالاستفهام المحض في قولهم: أَتَجْعَلُ؟ وقال آخرون: معناه التمدُّح ووصف حالهم، وذلك جائز لهم كما قال يوسف ﷺ: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. وهذا يحسن مع التعجب والاستعظام لأنْ يستخلف الله مَن يعصيه في قولهم: أَتَجْعَلُ، وعلىٰ هذا أدَّبهم بقوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وقال قوم: معنىٰ الآية ونحن لو جعلتنا في الأرض واستخلفتنا نسبح بحمدك. وهذا أيضًا حسن مع التعجب والاستعظام في قولهم: أَتَجْعَلُ»[1].

وهذا الذي ذهبوا إليه من تقدير الاستفهام لا يساعد عليه السياق، فعطف الجملتين علىٰ هذا النحو فيه ركاكةٌ ظاهرة لا تقع في أفصح الكلام، كما أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لا يرشِّح هذا التأويل، فينبغي أن يُردَّ بدلالة السياق. وقد ردَّه السَّمين من وجه آخر فقال: «وأبْعدَ مَنْ زَعَم أنَّ جملةَ قولِه «ونحنُ نسبِّح» داخلةٌ في حَيِّزِ استفهامٍ مقدرٍ تقديرُه: وأنحن نسبِّح أم نتغيَّر؟ واستحسنه ابن عطية مع القولِ بالاستفهام المحضِ في قولهم: «أتجعلُ»، وهذا يَأْباه الجمهورُ؛ أعني حَذْفَ همزةِ الاستفهام مِنْ غيرِ ذِكْر «أم» المعادِلةِ وهو رأيُ الأخفش»[2].

وهذا الوجه الذي ردَّه به مجابٌ عنه بما سبق تحريرُه من جواز هذا الحذف

(١) تفسير ابن عطية (١/ ١١٨).
(٢) الدر المصون (١/ ٢٥٨).

ووقوعه في فصيح الكلام من غير وجود (أم) المعادلة إن أُمِن اللبس .

وإنما يكون ردُّه بما ذكرناه. والحاصل أنَّه لا تقدير للاستفهام في هذه الآية. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤].

يحتمل قول إبراهيم: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ معنيين: أحدهما: أنَّه طمع في الإمامة لذريته، فسأل اللهَ ﷻ ذلك لهم. والثاني: أنه قال ذلك استخبارًا عن حالهم: هل يكونون أهل طاعة فيصيروا أئمة؟ فأخبره الله ﷻ أنَّ فيهم عاصيًا وظالـمًا لا يستحقُّ الإمامة[١].

فعلىٰ الوجه الأول تكون مسألةً من إبراهيم ربَّه سأله إياها؛ كأنه قال: ربِّ؛ ومن ذريتي فاجعل أئمة يُقتدىٰ بهم، كما جعلتني إمامًا يُقتدىٰ به[٢].

وعلىٰ الثاني: يكون قوله علىٰ جهة الاستفهام عنهم، أي: ومن ذريتي يا رب؛ ماذا يكون؟ علىٰ تقدير ابن عطية[٣]، وقال السمين: «ولو قدَّره قبل ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ لكان أولىٰ؛ لأن ما في حيِّز الاستفهام لا يتقدَّم عليه»[٤]. وقال أبو حيان: «وأما من قدَّر: وتجعل، وجاعل؛ فهو استفهام علىٰ حذف الاستفهام، إذ معناه: أجاعلٌ أنت يا ربّ؟ أو: أتجعل يا ربِّ من ذريتي؟ والاستفهام يؤول معناه إلىٰ السؤال، ولا يجوز أن يكون المقدَّر من قولهم: وجاعل، أو تجعل من ذريتي إمامًا خبراً؛ لأنه خبر من نبيٍّ، وإذا كان خبراً من نبيٍّ كان صدقًا ضرورة. ولم يتقدم من الله ﷻ إعلامٌ لإبراهيم بذلك، إنما أعلمه أنه يجعله للناس إمامًا، فمن أين يخبر بذلك؟ ومن يخاطب

(١) تفسير الماوردي (١/ ١٨٥).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٥١٠)، وتفسير الثعلبي (١/ ٢٦٩)، والهداية إلىٰ بلوغ النهاية (١/ ٤٢٨)، التفسير البسيط للواحدي (٣/ ٢٩٢).

(٣) تفسير ابن عطية (١/ ٢٠٦)، وانظر: تفسير القرطبي (٢/ ١٠٧)، وتفسير ابن جزي (١/ ٩٧)، وتفسير الشوكاني (١/ ١٦٠).

(٤) الدر المصون (٢/ ١٠١).

بـذلك؟ إن كـان الله قـد أعلمـه ذلـك. وإنمـا ذلـك التقـدير علـىٰ سـبيل الاسـتفهام والاستعلام»[1].

وقد يشهد لهذا القول ما روي عن مجاهد قـال: «قـال الله لإبـراهيم: إني مبتليك بأمر، فما هو؟ قال: تجعلني للناس إمامًا. قال: نعم. قال: ومن ذريتي؟ قـال: لا ينـال عهـدي الظـالمين. قـال: تجعـل البيـت مثابـةً للنـاس؟ قـال: نعـم. وأمنًـا؟ قـال: نعـم. وتجعلنا مسلمين لك، ومن ذريتنا أمة مسلمة لك؟ قال: نعم. وترينا مناسكنا وتتوب علينا؟ قال: نعـم. قـال: وتجعـل هـذا البلـد آمنًـا؟ قـال: نعـم. قـال: وتـرزق أهلـه مـن الثمرات من آمن منهم؟ قال: نعم»[2].

والخلاصة: أنَّ تقدير الاستفهام في قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ مُحتملٌ. والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

نقل ابن عطية عن الجرجاني صاحب نظم القرآن حكايته عن فريق مـن النـاس: إنَّ الكلام تمَّ علـىٰ قولـه: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾، ثـم ابتـدأ خـبرًا آخـر في وصـف هـذا الخبيث فقال: تُنْفِقُونَ منه وأنتم لا تأخذونـه إلا إذا أغمضـتم أي تساهلتم. قـال ابـن عطيـة: «كـأنَّ هـذا المعنـىٰ عتـابٌ للنـاس وتقريـعٌ، والضـمير في (مِنْـهُ) عائـد علـىٰ (الْخَبِيثَ). قال الجرجاني: وقال فريق آخر: بل الكلام متصل إلىٰ قوله فِيهِ. قـال ابـن عطية: فالضمير في مِنْهُ عائد علىٰ ما كَسَبْتُمْ، ويجيء (تُنْفِقُـونَ) كأنـه في موضـع نصـب علىٰ الحال، وهو كقولك: إنما أخرج أجاهد في سبيل الله»[3].

وتخـريج الكـلام علـىٰ جهـة العتـاب والتقريـع لا يكـون إلا بإضـمار الاسـتفهام الاستنكاري، وبه صرّح الرازي؛ قال: «فاعلم أنَّ في كيفية نظم الآيـة وجهـين؛ الأول:

(١) البحر المحيط (١/ ٦٠٤).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٥٠١).

(٣) تفسير ابن عطية (١/ ٣٦٢)، وانظر: تفسير القرطبي (٣/ ٣٢٦).

أنه تمَّ الكلام عند قوله: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ ﴾، ثم ابتدأ، فقال: ﴿ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ﴾، فقوله: "منه تنفقون" استفهام علىٰ سبيل الإنكار، والمعنىٰ: أمنه تنفقون؛ مع أنكم لستم بآخذيه إلا مع الإغماض؟! والثاني: أنَّ الكلام إنما يتم عند قوله: ﴿ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ﴾ ويكون (الذي) مُضمرًا، والتقدير: ولا تيمموا الخبيث منه الذي تنفقونه ولستم بآخذيه إلا بالإغماض فيه»[1].

وحكىٰ أبو السعود وجه الاستفهام الإنكاريّ؛ قال: «وقيل: تم الكلامُ عند قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ ﴾ ثم استُؤنف فقيل علىٰ طريقة التوبيخ والتقريع: "منه تنفِقون؟! والحالُ أنكم لاتأخذونه إلا إذا أغمَضْتم فيه" ومآلُه الاستفهامُ الإنكاريُّ، فكأنه قيل: أمِنْه تنفقون؟»[2].

وهو ضعيف لا يساعد عليه نظم الآية، والظاهر أنها مُتّصلة سواءً عادت الهاء في (منه) علىٰ (ما كسبتم)، وتكون جملة (تنفقون) حالًا لفاعل (ولا تيمموا)، أو عادت علىٰ (الخبيث)، ويكون الجار والمجرور متعلّقًا بـ(تنفقون) والجملة (منه تنفقون) في محلّ نصب حالٍ .

واستبعده الألوسيّ بقوله: «ومن البعيد في الآية ما قيل: إن الكلام تم عند قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ ﴾ ثم استؤنف فقيل علىٰ طريقة التوبيخ والتفريع : "منه تنفقون؟! والحال أنكم لا تأخذونه إلا إن أغمضتم فيه" ومآله الاستفهام الإنكارىٰ؛ فكأنه قيل : أمنه تنفقون الخ، وهو - علىٰ بُعده - خلاف التفاسير المأثورة عن السلف الصالح ﷺ »[3].

الموضع الرابع: قوله تعالىٰ: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩].

(١) تفسير الرازي (٧/ ٥٤-٥٥).
(٢) تفسير أبي السعود (١/ ٣٦١).
(٣) تفسير الألوسي (٣/ ٣٩).

تعلَّق بهذه الآية بعضُ أهل الأهواء والملاحدة، وادَّعىٰ بعضهم فيها التناقضَ؛ بين إثبات أنَّ الحسنة والسيئة كلتيهما من عند الله في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ ﴾ [النساء: ٧٨]، ثمَّ في الآية الثانية قال: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ ﴾ [النساء: ٧٩].

وتعلّق بها القدرية، قالوا: نفىٰ الله ﷻ السيئة عن نفسه، ونسبها إلىٰ العبد؛ قال الثعلبي: «تعلَّقَ أهل القدر بهذه الآية وقالوا: نفىٰ الله السيئة عن نفسه بقوله: ﴿ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ ﴾ ونسبها إلىٰ العبد»[1]. فذهبوا إلىٰ أنَّ المراد هنا بالحسنة والسيئة حسنة الكسب؛ أي: الطاعة، وسيئة الكسب أو المعصية، وادَّعوا أنَّ الله ﷻ قد نسب الأولىٰ لنفسه ونسب الثانية للعبد.

وعامة المفسرين علىٰ أنَّ المراد بالحسنة والسيئة – ها هنا – النعمة والمصيبة، أي: ما يصيبك من رخاءٍ ونعمة وعافية وسلامة؛ فمن فضل الله عليك يتفضل به إحسانًا منه إليك. وأما ما أصابك من شدة ومشقة وأذىٰ ومكروه؛ فمن نفسك، يعني: بذنبٍ استوجبتها به اكتسبتْه نفسك[2].

ولو كانت الآية علىٰ ما يقول أهل القدر لقال: ما أصبتَ، ولم يقل: ما أصابك؛ لأن العادة جرت بقول الناس: أصابني بلاءٌ ومكروهٌ، وأصابني فرح ومحبوب، ولا يكاد يسمع: أصابني الصلاة والزكاة، والطاعة والمعصية، فالحسنة والسيئة في هذه الآية ماستان مصيبتان، لا ممسوستان مُصابتان، وإذا كانتا بهذه الصفة لم يكن بيننا وبين أهل القدر خلاف أنهما تكونان من فعل الله ﷻ وخلقه، كالخصب والجدب، والنصر والهزيمة[3].

وحاول بعضهم توجيهَ ما ظنَّه تناقضًا، وردَّ ما ظنَّه حُجَّة للقدرية، فلجأت طائفة لادّعاء الإضمار؛ حتّىٰ يكون الكلام من مقول المنافقين لا من مقول الله ﷻ،

(١) تفسير الثعلبي (٣/ ٣٤٨).
(٢) ينظر: تفسير الطبري (٧/ ٢٤١)، وتفسير الثعلبي (٣/ ٣٤٨).
(٣) التفسير البسيط للواحدي (٦/ ٦١٧).

وادَّعت طائفة أخرىٰ إرادة الاستفهام علىٰ جهة الإنكار؛ قال ابن عطية: «وقالت طائفة: معنىٰ الآية كمعنىٰ التي قبلها في قوله: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] علىٰ تقدير حذف (يقولون)، فتقديره: فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا: يقولون: ما أصابك من حسنة[1]، ويجيء القطع علىٰ هذا القول من قوله: (وَأَرْسَلْنَاكَ)، وقالت طائفة: بل القطع في الآية من أولها، والآية مضمَّنة الإخبار أنَّ الحسنة من الله وبفضله، وتقدير ما بعده: وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ؟! علىٰ جهة الإنكار والتقرير، فعلىٰ هذه المقالة ألفُ الاستفهام محذوفة من الكلام»[2].

وإضمار الاستفهام حكاه بعضهم عن ابن الأنباري؛ قال ابن الجوزي: «وذكر فيه ابن الأنباري وجهًا آخر، فقال: المعنىٰ: أفمن نفسك؟ فأضمرت ألف الاستفهام»[3] .

وقال القرطبي: «وقيل: إنَّ ألف الاستفهام مضمرة، والمعنىٰ: أفمن نفسك؟»[4].

وذكر بعضهم قراءات شاذَّة تُعضِّد هذا التوجيه، قال أبو حيان: وقرأت عائشة رضي الله عنها: فمَن نفسُك؟ بفتح الميم ورفع السين: (فمَن) استفهام معناه الإنكار أي: فمَن نفسُك حتىٰ يُنسب إليها فعلٌ؟! والمعنىٰ ما للنفس في الشيء فِعلٌ[5]. وقال

(١) قال الباقلاني: «ومتىٰ لم يقدر هذا الحذف بطل الكلام ومعناه»؛ ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٣٥٩-٣٦٠)، تفسير الثعلبي (٣/ ٣٤٨)، وتفسير السمعاني (١/ ٤٥١)، وزاد المسير (١/ ٤٣٦).

(٢) تفسير ابن عطية (٢/ ٨٢).

(٣) زاد المسير (١/ ٤٣٥). وينظر: الهداية إلىٰ بلوغ النهاية (٢/ ١٣٩٢-١٣٩٤)، وتفسير الرازاي (١٠/ ١٤٨)، والبحر المحيط (٣/ ٧١٩-٧٢٠)، والدر المصون (٤/ ٤٨)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٥٦٥)، والانتصار في الردّ علىٰ المعتزلة (٢/ ٥٢٥-٥٢٦).

(٤) ينظر: تفسير القرطبي (٥/ ٢٨٥)، والبحر المحيط (٣/ ٧١٩-٧٢٠)، والدر المصون (٤/ ٤٨)، وتفسير الشوكاني (١/ ٥٦٥).

(٥) البحر المحيط (٣/ ٧٢١). والدر المصون (٤/ ٤٨). والقراءة في إعراب القراءات الشواذ بغير نسبة؛ قال: يُقرأ بفتح الميم، وضمِّ السين (١/ ٣٩٧)، وكذا في مختصر ابن خالويه (ص٣٣-٣٤).

ابن خالويه: فمَنْ نَفْسُك؟ حكاه الكسائي عن بعضهم، وقد حُكيَ: "أفمِن نفسِك؟"[1].

وردَّ ابن تيمية كلَّ ذلك؛ فقال: «ليس المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعة والمعاصي، كما يظنه كثيرٌ من الناس؛ حتىٰ يُحرِّف بعضهم القرآن ويقرأ: «فمَنْ نَفْسُكَ؟». ومعلوم أنَّ معنىٰ هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة، وحتىٰ يُضمر بعضهم القول علىٰ وجه الإنكار له، وهو قول الله الحق، فيجعل قولَ اللهِ الصدقَ - الذي يُحمد ويُرضىٰ - قولًا للكفار يُكذَّب به ويُذمُّ ويُسخَط؛ بالإضمارِ البَاطِلِ الذي يدعيه؛ من غير أن يكون في السياق ما يدل عليه. ثم إنَّ مِن جهلِ هؤلاء ظنّهم أنَّ في هذه الآية حجة للقدرية، واحتجاج بعض القدرية بها، وذلك أنه لا خلاف بين الناس في أنَّ الطاعات والمعاصي سواءٌ من جهة القدر. فمن قال: إنَّ العبد هو الموجد لفعله دون الله، أو هو الخالق لفعله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد؛ فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية. ومَن أثبت خلق الأفعال وأثبت الجبر أو نفاه أو أمسك عن نفيه وإثباته مطلقًا، وفصَّل المعنىٰ أو لم يفصله: فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية»[2].

وقال ابن تيمية: «وقد ظن بعض المتأخرين أن معنىٰ قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ أي: فمَنْ نَفْسُك؟ وأنه استفهام علىٰ سبيل الإنكار. ومعنىٰ كلامه: إنَّ الحسنات والسيئات كلها من الله لا من نفسك. وهذا القول يباين معنىٰ الآية؛ فإن الآية بيَّنَتْ أن السيئات من نفس الإنسان. وهؤلاء يقولون: ليست السيئات من نفسه....قلتُ: وإضمار الاستفهام - إذا دلَّ عليه الكلام - لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة؛ فإنَّ هذا يناقض المقصود. ويستلزم أنَّ كل مَن أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينقيه، بأن يُقدِّر في خبره استفهامًا، ويجعله استفهام إنكار. وهذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم في قول إبراهيم عليه السلام: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ أهذا ربي؟ قال الأنباري: هذا قول شاذ؛ لأنَّ حرف الاستفهام لا يضمر

(١) مختصر ابن خالويه في شواذ القرآن (ص٣٣-٣٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٢٠٥-٢٠٦).

إذا كان فارقًا بين الإخبار والاستخبار....وهؤلاء مقصودهم أن النفس لا تأثير لها في وجود السيئات وليست سببًا فيها. بل قد يقولون: إنَّ المعاصي علامة محضة علىٰ العقوبة لاقترانها بها؛ لا أنها سبب لها. وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وللعقل»[١].

والخلاصة: إنَّ القول بتقدير الاستفهام في هذه الآية بعيدٌ، ويمكن تخريج الكلام علىٰ معانٍ مستقيمةٍ دون الحاجة إلىٰ تقدير الاستفهام. والله أعلم.

الموضع الخامس: قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٥-٧٨].

ذهب المفسّرون في الاعتذار لقول إبراهيم ﷺ ﴿ هَٰذَا رَبِّيۖ ﴾ مذاهبَ علىٰ كَوْنه كان في مقام نظرٍ أو مقام مُناظَرة، فذهب ابن جرير إلىٰ الأول بناءً علىٰ أثرٍ يرويه عن ابن عبّاس، وذهب عامة المفسّرين إلىٰ الثاني، وهو الصحيح الذي يشهد له سياق الآيات[٢].

ثم خرّجوا قوله ﴿ هَٰذَا رَبِّيۖ ﴾ علىٰ وجوه؛ فقيل: إنما قال ذلك في صِغره قبل أن يبلغ أو يصير نبيًّا[٣]. وقيل: إنما قال ذلك في حال الحِجاج والاستدلال؛ فلم يضرَّه هذا القول؛ كأنه قاله تنزُّلًا مع المُجادلين من قومه، فهو قولُ مَن يُنصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي قوله كما هو غير متعصِّب لمذهبه؛ لأنّ ذلك أدعىٰ إلىٰ الحق وأنجىٰ من الشغب، ثم يكرّ عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة[٤].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ٤٢١-٤٢٥)؛ باختصار، والحسنة والسيئة (ص١٥٩)، وانظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر (ص١٥٩) فما بعدها.

(٢) يُنظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٦١)، والتحرير والتنوير (٧/ ٣١٩).

(٣) ينظر: تفسير الثعلبي (٤/ ١٦٤).

(٤) تفسير الزمخشري (٢/ ٤٠)، وتفسير النسفي (١/ ٥١٦)، والتحرير والتنوير (٧/ ٣١٩).

وذهب الزّجّاج إلىٰ أنَّه قال لهم: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾؛ أي في زعمكم؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، فأضافهم إلىٰ نفسه حكاية لقولهم[1]. وجوَّز أن يكون علىٰ إضمار القول؛ كأنه قال: تَقُولُون هذا ربي، أي أنتم تقولون هذا رَبي. ثمَّ اختار أنه قال لهم: تقُولونَ هذا رَبي، أيْ: هذا يُدَبرني؛ لأنه فيما يُرْوَىٰ أنهم كانوا أصحاب نجوم، فاحتج عليهم بأنَّ الذي تزعمون أنه مُدَبِّرٌ إنما يُرىٰ فيه أثر مُدَبَّر لا غير[2].

وذهب آخرون إلىٰ أنَّ إبراهيم ﷺ قد قال ما قاله علىٰ إضمار الاستفهام الإنكاري؛ أي: "أهذا ربي؟!" نسب السمعاني هذا القول إلىٰ قطرب[3]، وقال ابن الأنباري: «وهذا القول شاذٌّ؛ لأن حرف الاستفهام لا يضمر إذ كان فارقًا بين الإخبار والاستخبار»[4].

وحكىٰ هذا الوجهَ أبو جعفر وردَّه؛ قال: «وقال آخرون منهم: وإنما معنىٰ الكلام: "أهذا ربي؟!" علىٰ وجه الإنكار والتوبيخ، أي: ليس هذا ربي. وقالوا: قد تفعل العرب مثل ذلك، فتحذف الألف التي تدل علىٰ معنىٰ الاستفهام»[5].

وضعَّفه – كذلك – مَكِّيٌّ؛ قال: «وقيل: معنىٰ الكلام الاستفهام الذي في معنىٰ الإنكار، والمعنىٰ: أهذا ربي؟، قاله قطرب وغيره، وهو قول ضعيف؛ لأن الألف إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها نحو " أم " ونحوها»[6].

وردَّه ابن المظفر الرازي؛ بقول جيّد؛ قال: «لو كان استفهامًا منه لما كان تبرِّيه موقوفًا علىٰ الأفول؛ بل تبرأ في الحال، وإنه ما تبرأ إلا بعد الأفول، والأفول الغيبة، ولا نقص في الغيبة فلا حجة فيها؛ لأن استفهام الإنكار يكون نفيًا، فيكون نافيًا في

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢٦٦).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٦٧).
(٣) تفسير السمعاني (٢/ ١١٩).
(٤) زاد المسير (٢/ ٤٨)، والبحر المحيط (٤/ ٥٦٥)، والدر المصون (٥/ ١٣).
(٥) تفسير الطبري (٩/ ٣٥٦).
(٦) الهداية في بلوغ النهاية (٣/ ٢٠٨٣).

الحال، والله أخبر أنه إنما نفىٰ بعد الأفول»[١].

وأورد جلُّ المفسرين هذا القول كأحد الأوجه المحتملة في الآية بدون ترجيح ولا ردٍّ[٢]، ورجّحه ابن جزي؛ فقال: «ويحتمل أن يكون جرىٰ له ذلك بعد بلوغه وتكليفه، وأنه قال ذلك لقومه علىٰ وجه الردّ عليهم والتوبيخ لهم، وهذا أرجح؛ لقوله بعد ذلك: إني بريء مما تشركون»[٣].

وصحّحه الشنقيطيّ فقال: قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ في المواضع الثلاثة محتمل لأنه كان يظن ذلك، كما روي عن ابن عباس وغيره، ومحتمل لأنه جازم بعدم ربوبية غير الله. ومراده: هذا ربي في زعمكم الباطل، أو أنه حذف أداة استفهام الإنكار، والقرآن يبين بطلان الأول، وصحة الثاني[٤]. ونصره بقوله: «وعلىٰ هذا القول فقرينةُ الاستفهام المحذوف: علوُّ مقام إبراهيم عن ظنّ ربوبية غير الله، وشهادةُ القرآن له بالبراءة من ذلك»[٥].

والذي نُرجّحه أنَّ إبراهيم كان في مقام مُناظرة، وأنَّ الذي قاله كان تنزُّلًا منه مع مُجادله، وأنَّه قال ما قال غيرَ شاكٍّ، وإنما هو – كما قال الزمخشري وغيره – قول مَن ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي قوله كما هو غير متعصب لمذهبه؛ لأنّ ذلك أدعىٰ إلىٰ الحق وأنجىٰ من الشغب، ثم يكرّ عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة.

ولا حاجة لتقدير الاستفهام، ويشهد لذلك أنّه حكىٰ القول كالـمُسلِّم به، ثم تبرّأ بعد الأفول، ولو كان استفهامًا منه لما كان تبرِّيه موقوفًا علىٰ الأفول؛ بل لَتبرَّأَ في الحال. والله أعلم.

---

(١) مباحث التفسير (ص١٢٤).

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي (٤/ ١٦٤-١٦٥)، وتفسير الماوردي (٢/ ١٣٧)، وتفسير السمرقندي (١/ ٤٦٢)، وتفسير البغوي (٢/ ١٣٩)، وتفسير ابن عطية (٢/ ٣١٣)، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (١/ ٤٧٣)، وتفسير القرطبي (٧/ ٣٧)، وتفسير النسفي (١/ ٥١٦)، وتفسير الخازن (٢/ ١٢٨)، وتفسير الشوكاني (٢/ ١٥٢).

(٣) تفسير ابن جزي (١/ ٢٦٧).

(٤) أضواء البيان (٢/ ٢٣٦).

(٥) دفع إيهام الاضطراب (ص٦٠-٦٢).

الموضع السادس: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

استشكل بعضُهم وصف الأصنام بأوصاف العاقلين، فيقول (الذين)، ويصفها بأنها (عباد)؟ قال الواحدي: «قال الأخفش: ﴿عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ في التسخير؛ فعلىٰ هذا معنىٰ «عِبَادٌ» أي: مسخرون مذلَّلون لأمر الله، ومنه سُمِّي الرقيق عبدًا؛ لأنه مسخر بذلك، وقال قطرب: مخلوقة أمثالكم. فأما وصفها بأنهم «عِبَادٌ» وهي موات كالحائط والباب والثوب، فقال أبو بكر بن الأنباري: الأصنام - وإن كانت مواتًا - تجري مجرىٰ الباب والثوب والحائط في أنها غير حيوان، فإن المشركين لما ادَّعوا أنها تعقل وتُميّز، وتضر وتنفع؛ أُجريتْ مجرىٰ الناس، ولذلك قال: ﴿فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ ﴾، ولم يقل: فادعوهن فليستجبن، ولهذا أيضًا قال: «إِنَّ الَّذِينَ» ولم يقل: التي... فإذا صُيّرت الأصنام كالناس فأوقع عليها «الَّذِينَ» وقيل في جمعها: فليفعلوا؛ صلح أن يقال لها «عِبَادٌ»، وامتنع ذلك في الأبواب والحيطان والثياب، إذ كانت هذه الأنواع ما وُصِفت قَطُّ بما يوصف به الناس من العقل والتمييز... وسلك صاحب النظم طريقة أخرىٰ؛ فقال: تأويل قوله: «إِنَّ الَّذِينَ»: (أئنَّ)؛ علىٰ استفهام، وفي الاستفهام طرف من الإنكار كقوله: ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦]؛ إلا أنه استُثقل همزتان فاقتُصر علىٰ إحداهما، وقد تستفهم العرب بغير الألف، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ٢٢] بمعنىٰ: أَوَتلك؟! علىٰ الإنكار، ولا يجوز أن يكون هذا خبرًا؛ لأن تعبيده بني إسرائيل لم يكن منّة عليه... وإنما قال ﷻ منكرًا عليهم أن تكون الأصنام عبادًا أمثالهم؛ لقصورها عن أن تكون مثل العباد في الفهم والسمع والبصر، فحقَّرها وضعَّفها بهذا الخبر عن أن تبلغ مبلغ العباد، فكيف مبلغ الآلهة؟!»[1].

وقد يتعضَّد القول بتقدير الاستفهام بالقراءة الشاذة عن سعيد بن جبير أنَّه قرأ

(١) البسيط للواحدي (٩/ ٥٢٩- ٥٣١).

(إنْ) مخفَّفة مكسورة النون لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادًا أمثالَكم)، أي: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، بل هي حجارة وخشب، فأنتم تعبدون ما أنتم أشرف منه[1].

وردَّ النحاس هذه القراءة؛ قال: «وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: أحدها: أنها مخالفة للسواد. والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنىٰ (ما)، فيقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّ عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها فهي أضعف منها. والثالثة: أنَّ الكسائي زعم أنَّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنىٰ(ما)، إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال ﷻ: إن الكافرون إلا في غرور»[2].

والقول بأنَّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنىٰ (ما)، إلا أن يكون بعدها إيجاب؛ مردودٌ بقوله تعالىٰ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأنبياء: ١١١]. والأمثلة عليه كثيرة[3].

ونقل ابن هشام أنَّ الفرّاء والكسائي قد أجازا عملَها عملَ (ليس) إذا دخلت علىٰ الجملة الاسمية، وسُمع: إنْ ذلكَ نافعَك ولا ضارَّك[4].

وتعقّب أبو حيّان كلام النحّاس بأنها قراءة مروية عن تابعيٍّ جليل ولها وجه في العربية، وأما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جدًّا لا يضرّ، ولعلّه كتب المنصوب علىٰ لغة ربيعة في الوقف علىٰ المنوَّن المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حُكي عن سيبويه؛ فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في

(١) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢٧٠)، وتفسير القرطبي (٧/ ٣٤٢)

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٣٦)، وينظر: معاني القرآن للنحاس (٣/ ١١٧)، والتبيان في إعراب القرآن للعُكبري (١/ ٣٩٨)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٥٧٩-٥٨٠)، وتفسير القرطبي (٧/ ٣٤٣).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٣٢).

(٤) مغني اللبيب (١/ ٣٤).

(إن)، وأما ما حكاه عن الكسائي؛ فالنقل عن الكسائي أنه حكىٰ إعمالها وليس بعدها إيجاب. ولكنَّ أبا حيان ردَّ التوجيه بأنَّ (إنْ) في هذه القراءة نافية؛ لأن قراءة الجمهور تدل علىٰ إثبات كون الأصنام عبادًا أمثال عابديها، وهذا التخريج يدل علىٰ نفي ذلك، فيؤدي إلىٰ عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلىٰ الله تعالىٰ، ثمَّ اقترح أن تكون (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، وهذا جائز وله شواهد[1].

فلم يلجأ أبو حيّان في جمعه بين القراءتين إلىٰ ادّعاء تقدير الاستفهام في قراءة الجماعة، وكذا ابن جنّي؛ مع كَوْنه لم يذكر إلا أنَّ (إنْ) نافية؛ فقال: «فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾؟ فكيف يُثبت في هذه ما نفاه في هذه؟ قيل: يكون تقديره أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عبادًا علىٰ تشبيههم في خلقهم بالناس، كما قال: ﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦]، وكما قال: ﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ أي: تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه»[2].

قلتُ: ويُمكن أن يقال: إنَّ غالب حال الكفَّار أنَّهم كانوا – وما زالوا – يُصوِّرون أصنامَهم علىٰ صُور أناسٍ أفذاذٍ من أقوامهم، كما ثبت عن ابن عباس – رضي الله عنهما – في وَدٍّ وسواعٍ ويغوثَ ويعوقَ ونَسرٍ؛ أنَّهم رجالٌ صالحون؛ قال: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ: أما ودٌّ كانت لِكَلْبٍ بدومة الجندل، وأما سُواعٌ كانت لهُذَيل، وأمَّا يَغُوثُ فكانت لمراد، ثم لبني غُطَيف بالجوف عند سبإ، وأما يَعوقُ فكانت لهَمْدان، وأما نَسْرٌ فكانت لحِمَير لآل ذي الكَلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحىٰ الشيطان إلىٰ قومهم: أن انصبوا إلىٰ مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبد، حتىٰ إذا هلك أولئك، وتَنَسَّخَ العلمُ عُبِدتْ»[3].

(١) ينظر: البحر المحيط (٥/ ٢٥٠-٢٥١).
(٢) المحتسب (١/ ٢٧٠).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (ح٤٩٢٠).

فلما كان للقراءة – علىٰ شذوذها – توجيهاتٌ أخرىٰ أقوىٰ من جعل (إنْ) نافية، فقد ضعفتْ القرينة اللفظية التي كان يمكن الارتفاق عليها لتصويب ادّعاء إضمار الاستفهام في قراءة الجماعة؛ ومع ما أجيب به عن وصف الأصنام بالعباد من أنَّها مُسخَّرة أو مملوكةٌ مربوبةٌ، أو أنّ الأصنام أُجريت مجرىٰ أولي العلم بناءً علىٰ اعتقادهم فيها، وتسميتهم إياها آلهةً، أو أنَّهم يصوِّرونها علىٰ صورة عظماء البشر من أقوامهم، أو أنَّه استهزاءٌ بهم؛ أي قصارىٰ أمرهم أن يكونوا أحياء عقلاء[1] = فقد سقط كذلك ما كان يمكن الاتّكاء عليه من شبهة معنوية. ويبقىٰ الأَوْلىٰ والأظهر عدم ادّعاء إضمار الاستفهام في هذا الموضع. والله أعلم.

الموضع السابع: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

لخَّص ابنُ عاشور مذاهب المفسّرين في اللام من قوله ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾ فقال: «وقد تردَّد المفسرون في محل اللام ... والذي سلكه أهل التدقيق منهم أنَّ اللام لامُ العاقبة. ونقل ذلك عن نحاة البصرة: الخليل وسيبويه والأخفش وأصحابهما؛ علىٰ نحو اللام في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فاللام الموضوعة للتعليل مستعارة لمعنىٰ الترتب والتعقيب الموضوع له فاء التعقيب؛ علىٰ طريقة الاستعارة التبعية في متعلَّق معنىٰ الحرف، فشبَّهَ ترتُّب الشيء علىٰ شيء آخر ليس علةً فيه بترتب المعلول علىٰ العلة؛ للمبالغة في قوة الترتُّب؛ حتىٰ صار كأنه مقصود لمن ظهر عنده أثره، فالمعنىٰ: إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالًا فضلُّوا بذلك وأضلُّوا.

وللمفسرين وجوهٌ خمسة أخرىٰ؛ أحدها: أن تكون للتعليل، وأن المعنىٰ: إنك فعلتَ ذلك استدراجًا لهم، ونسب إلىٰ الفراء، وفسر به الطبري. الثاني: أنّ الكلام

(١) ينظر: تفسير الزمخشري (٢/ ١٨٨-١٨٩)، وتفسير الرازي (١٥/ ٤٣١-٤٣٢).

علىٰ حذف حرف، والتقدير: لئلا يضلوا عن سبيلك أي فضلُّوا. حكاه الفخر. الثالث: أن اللام لام الدعاء. رُوي هذا عن الحسن، واقتصر عليه في «الكشاف»، وقاله ابن الأنباري. وهو أبعد الوجوه وأثقلها. الرابع: أن يكون علىٰ حذف همزة الاستفهام. والتقدير: أليضلوا عن سبيلك آتيناهم زينة وأموالًا؟! تقريرًا للشنعة عليهم، قاله ابن عطية. ويكون الاستفهام مستعملًا في التعجب، قاله الفخر. الخامس: تأويل معنىٰ الضلال بأنه الهلاك، قاله الفخر. وهي وجوه ضعيفة متفاوتة الضعف فلا نطيل بتقريرها»[1].

والذي يُهمُّنا من هذه الوجوه هو وجهُ الاستفهام، وأول مَن وقفتُ علىٰ حكايته له الكرماني؛ قال: «قيل: اللام لام (كي)، والاستفهام مُقدر في أول الكلام»[2]. وقال ابن عطية: «ويحتمل أن يكون المعنىٰ علىٰ جهة الاستفهام؛ أي: ربنا ليضلوا فعلتَ ذلك؟ وفي هذا تقرير الشنعة عليهم»[3].

وقال الرازي: «أن يكون موسىٰ ﷺ ذكر ذلك علىٰ سبيل التعجُّب المقرون بالإنكار. والتقدير: كأنك آتيتهم ذلك لغرضٍ، فإنهم لا ينفقون هذه الأموال إلا فيه. وكأنه قال: آتيتهم زينةً وأموالًا لأجل أن يضلوا عن سبيل الله، ثم حذف حرف الاستفهام»[4].

والذي يظهر لي أنَّ الرازي يقصد أنَّه إنكارٌ من موسىٰ علىٰ فرعونَ ومَلَئِه؛ إذ ليس يليق بمؤمنٍ – فضلًا عن نبيٍّ من أولي العزم من الرسل – أن يُنكر علىٰ ربِّه، وإنما هو علىٰ التعجُّب؛ لخفاء وجهِ الحكمة فيه؛ مع اليقين بوجودها؛ كما استفهمت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

(١) التحرير والتنوير (١١/ ٢٦٩).
(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٤٩٢)، وانظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ٤٠٢)، وباهر البرهان (١/ ٦٤٥).
(٣) تفسير ابن عطية (٣/ ١٣٩).
(٤) تفسير الرازي (١٧/ ٢٩٢).

ويتعضَّد هذا المذهب بقراءة شاذّة؛ قال الزمخشري: «وقرأ الفضل الرقاشي: أإنك آتيت؟ علىٰ الاستفهام»[1]. ولا يتنافىٰ ذلك مع كَوْن اللام للعاقبة؛ بل يُمكن أن يستقيم كَونُها للعاقبة مع تقدير الاستفهام التعجُّبيّ، وهو الأظهر؛ لأنَّ وقوع ذلك مما يُتعجَّب منه طبعًا، والمتكلِّمُ به لا يلقيه بشعور المحايدِ العريّ عن الدهشة والعجب، وهذا يؤدَّىٰ بالاستفهام لا بالخبر المحضِ، فيبقىٰ لهذا القول حظُّه من احتمال تقدير الاستفهام. والله أعلم.

الموضع الثامن: قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ﴾ [هود: ١٢].

لا يخفىٰ أنَّ (لعلَّ) للترجي، وهو - وإن اقتضىٰ التوقُّع - فإنه لا يلزم من توقع الشيء وقوعُه، ولا ترجُّحُ وقوعِه؛ لوجود ما يمنع منه. وقد يخرج الكلام في ظاهره كأنَّه يُتوقَّع وقوعه من المخاطَب؛ مع الجزم بأنَّ المخاطب لا يقع منه ذلك، والمقصود تحريض المخاطَب علىٰ المبالغة في تركه، وتهييج داعيته إلىٰ ذلك. ويجوز أن يقدَّر فيها معنىٰ الاستفهام، وقد أثبت الكوفيون لـ(لعلَّ) معنىٰ الاستفهام[2].

قال ابن عاشور: «والتوقع المستفاد من (لعل) مستعملٌ في تحذير مَن شأنُه التبليغ. ويجوز أن يُقدَّر استفهام حُذِفت أداته. والتقدير: ألعلك تاركٌ؟ ويكون الاستفهام مستعملًا في النفي للتحذير، وذلك نظير قوله تعالىٰ: ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٣]. والاستفهام كناية عن بلوغ الحالة حدًّا يُوجب توقُّع الأمر المستفهم عنه؛ حتىٰ إن المتكلم يستفهم عن حصوله. وهذا أسلوب يقصد به التحريك من همة المخاطب وإلهابها؛ لدفع الفتور عنه، فليس في هذا تجويزُ ترك النبي ﷺ تبليغ بعض ما يوحىٰ إليه... والمعنىٰ تحذيره من التأثر بعنادهم وتكذيبهم

(١) تفسير الزمخشري (٢/ ٣٦٦)، وانظر: البحر المحيط (٦/ ٩٩).

(٢) ينظر: الجنىٰ الداني (ص٥٨٠)، ومغني اللبيب (ص٣٨٧).

واستهزائهم، ويستتبع ذلك تأييس المشركين من تركه ذكرَ البعث والإنذار بالعذاب، فالخطاب مستعمل في حقيقته، ومراد منه مع ذلك علمُ السامعين بمضمونه»[1].

الموضع التاسع: قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠].

استشكل بعضهم قولَ مُؤذّن يوسف لهم: ﴿إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾ وهم لم يسرقوا. وأُجيبَ عليه بأجوبة؛ منها: أنَّ المنادي إنما فعله عن أمر يوسف، وقد أذِنَ الله له في ذلك؛ بدليل قوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦][2]. وهذه الآية تجبُّ قول مَن قال: إنها كانت هفوةً من يوسف ﷺ. وإن قيل: هل يُصرِّح الله ﷻ له في الكذب؟ يقال: لم يكن كذِبًا، وإنما هي توريةٌ؛ يعرِّض بسرقتهم إيَّاه، وذلك أنَّهم احتالوا لتغييبه عن أبيه، فكأنهم سرقوه[3].

ولا يمنع أنَّه حين آوىٰ إليه أخاه وأخبره أنَّه أخوه؛ أسرَّ إليه برغبته في أن يستبقيه بجواره، وأنَّه لا سبيل إلىٰ ذلك إلا بهذه الحيلة، فرضيَ أخوه أن يقال في حقِّه ذلك، ولم يتألَّم قلبه بالتُّهمة، فخرج عن كونه ذنبًا[4].

وقيل: إنَّ المنادي لم يعلم ما صنع يوسف ﷺ حين وضع السقاية في رحل أخيه، ولعلَّ سبب تخيُّره للسقايةِ - غير أنها كانت ذات قيمةٍ - أنَّها مما لا يكاد يُستغنىٰ عن طلبه الفينة بعد الفينةِ، فاكتشاف فقدها مؤكّد؛ بخلاف فَقْدِ غيرها إن لم يكن مُتداولًا، وإن كان أنفس منها قيمةً. وعلىٰ هذا الوجه يكون المنادي قد قاله علىٰ غلبة الظن، ولم يتعمَّد الكذبَ، ويوسف لا علم له، فيكون التقدير: إنكم لسارقون في غلبة ظنوننا[5].

---

(١) التحرير والتنوير (١٢/ ١٦). وينظر: تفسير القرطبي (٩/ ١٢)، وحاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي (٥/ ٧٧-٧٨)، وتفسير الشوكاني (٢/ ٥٥١)، وتفسير الألوسي (٦/ ٧٩).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٣/ ٢٦٣).

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري (٢/ ٤٩٢).

(٤) ينظر: تفسير الرازي (١٨/ ٤٨٦).

(٥) ينظر: الهداية إلىٰ بلوغ النهاية (٥/ ٣٦٠٢-٣٦٠٣)، وتفسير الماوردي (٣/ ٦١-٦٢)، والتفسير =

وقال قومٌ: هو علىٰ إضمار الاستفهام كأنهم قالوا: أئنكم لسارقون؟[١] قال الماتريدي: «لا يحتمل أن يكون يوسف ﷺ يأمر رسوله أن يقول لهم: ﴿ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ﴾، وقد علم أنهم ليسوا بسارقين، ولكن قال لهم ذلك المنادي الذي ناداه - والله أعلم - ﴿ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ﴾ من نفسه، وهو مِن بعض مَن يتولىٰ كيل الطعام علىٰ الناس، وأمثاله لا يبالون الكذب، أو قال لهم ذلك قوم كانوا بحضرتهم: ﴿ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ﴾، أو أن يكون علىٰ الاستفهام والتقرير. فإن كان هذا فهو يُحتمل من يوسف، وأما غيره فلا؛ لأنَّه كذب»[٢].

ولا مناص من أن يكون الاستفهام المقدَّر استفهامًا محضًا علىٰ معنىٰ الاستخبار والاستعلام، والسائغ في الذّوْق في مثل هذا الاستفهام أنَّه لا يؤكَّد؛ وإنما يتسلَّط التوكيد علىٰ المعاني المجازية للاستفهام؛ كالاستنكار والتوبيخ والتعجُّب، فلما كان قولهم: ﴿ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ﴾ مؤكَّدًا بـ(إنَّ) واللام؛ كان القولُ بأنَّ الاستفهامَ المحضَ مرادٌ مرجوحًا، ومع ما أُجيب به علىٰ استشكال كَذِبِ يوسف ﷺ لا يبقىٰ لتقدير الاستفهام فيها ما يُعضِّده من المعنىٰ واللفظ. والله أعلم.

الموضع العاشر: قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [يوسف: ٧٥].

ذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلىٰ أنَّ تقدير الكلام: قالوا: جزاؤه؟ مَن وُجِدَ في رحله فهو جزاؤه، قال: فلا شكَّ أن تنغيم جملة: قالوا جزاؤه؟ بنغمة الاستفهام وجملة من وجد في رحله فهو جزاؤه بنغمة التقرير سيقرب معنىٰ الآيات إلىٰ

=

البسيط للواحدي (١٢/ ١٨١)، تفسير البغوي (٢/ ٥٠٤)، وزاد المسير (٢/ ٤٥٧)، وتفسير القرطبي (٩/ ٢٣٠-٢٣١).

(١) ينظر: الجواهر للباقولي (١/ ٣٥٣) المطبوع باسم: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وتفسير القرطبي (٩/ ٢٣١).

(٢) تفسير الماتريدي (٦/ ٢٦٧).

الأذهان، ويكشف عن مضمونها[1].

ولم أقف علىٰ أحدٍ من المفسّرين أشار إلىٰ إضمار الاستفهام في هذا الموضع، والمعنىٰ لا لبس فيه، ولا إشكال يقتضي هذا الإضمار. فهو علىٰ ظاهره من الخبر. والله أعلم.

الموضع الحادي عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧].

قال القرطبي: «والرزق الحسن: ما أحلَّه الله من ثمرتيهما. وقيل: إن قوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ خبرٌ معناه الاستفهام بمعنىٰ الإنكار، أي أتتخذون منه سكرًا، وتَدَعُون رزقًا حسنًا الخلَّ والزبيبَ والتمرَ، كقوله: ﴿فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤][2]؛ أيَّ: أفهم الخالدون؟ والله أعلم»[3].

ولعلَّ الذي حمل القائلين به علىٰ ادِّعاء تقدير الاستفهام ما ثبت من تحريم الخمر، وظاهر الكلام – ها هنا – يقتضي إباحة الخمر، فيكون هناك تناقض. وجوابه أنَّ الخمر إنما حُرِّمت تدرُّجًا، وإنما كان هذا في ابتداء الأمر؛ كما هو معلومٌ بإجماع الأمة. وكانت المرحلة الأخيرة من تحريمها بالمدينة؛ بقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]. وقيل: إنَّ في هذه الآية في سورة (النحل) إشارةً إلىٰ أنَّ الخمر ليستْ برزقٍ حسنٍ، إذا قيل إنَّ العطف بالواو يقتضي المغايرة، وقد قال لهم: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ وهم أرباب فصاحةٍ، فعلِمَ الموفَّقون منهم أنَّ السَّكَر ليس رزقًا حسنًا، فكان حاديًا لهم علىٰ السؤال عن حُكمه، فنزلت الآية الثانية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ

---

(١) علم الدلالة (ص١٣).

(٢) سبق التنبيه علىٰ أنَّ الاستشهاد بهذه الآية وأمثالها علىٰ جواز حذف همزة الاستفهام بدون قرينة لفظية غير دقيق.

(٣) تفسير القرطبي (١٠/ ١٢٨)، وانظر: تفسير الألوسي (٢/ ١١٣).

وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

وعليه؛ فالآية علىٰ ظاهرها من الإخبار، ولا يساعد السياق علىٰ تقدير الاستفهام، فهذا قول ضعيفٌ مرجوحٌ، ولعلّه من أغرب ما وقع في هذا الباب. والله أعلم.

الموضع الثاني عشر، والموضع الثالث عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف: ٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٣].

تقدَّم نظير ذلك في سورة (هود). قال ابن الجوزي: «فإن قيل: كيف قال: (فلعلَّك) والغالب عليها الشكُّ، والله عالم بالأشياء قبل كونها؟ فالجواب: أنها ليست بشك، إنما هي مُقدرة تقدير الاستفهام الذي يعنىٰ به التقرير، فالمعنىٰ: هل أنت قاتل نفسك؟! لا ينبغي أن يطول أساك علىٰ إعراضهم، فإنَّ مَنْ حكمْنا عليه بالشِّقوة لا تُجدي عليه الحسرة؛ ذكره ابن الأنباري»[(١)].

الموضع الرابع عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢١].

قال الواحدي: «قال المفضل: لفظ الآية استفهام ومعناه جحدٌ. وعلىٰ هذا معنىٰ الآية: لم يتخذوا آلهةً تقدر علىٰ الإحياء، وإن شئت جعلت هذا الاستفهام الذي معناه الإنكار والجحد واقعًا علىٰ الإنشار في المعنىٰ، وإن كان في الظاهر علىٰ الاتخاذ؛ علىٰ تقدير: أينشر آلهتُهم التي اتخذوها؟ أي: ليست لها هذه الصفة، كما تقول: أزيدًا نضرب؟ توقع الاستفهام علىٰ زيد، والمراد الاستفهام عن الضرب»[(٢)].

وقال عبد الكريم الخطيب: «وقوله تعالىٰ: ﴿ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ يمكن أن يكون استفهامًا؛ تقديره: أهم ينشرون؟ أي: أهؤلاء الآلهة الذين اتخذوهم من الأرض ينشرون الأموات ويبعثونهم من قبورهم كما يفعل الله؟ والاستفهام هنا إنكاري.

(١) زاد المسير (٣/ ٦٤).

(٢) التفسير البسيط للواحدي (١٥/ ٤٦).

ويمكن أن يكون جملة خبرية، هي صفة للآلهة، وتكون الآية كلها مبنية علىٰ الاستفهام الإنكاري، ويدخل فيها إنكار الجملة الخبرية كذلك»[1].

قلتُ: فعلىٰ القول بتقدير حرف استفهامٍ محذوفٍ يجمل الوقف علىٰ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ ثم يستانف: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ بنغمة الاستفهام.

وممَّن ذهب إلىٰ ذلك الشيخ العثيمين؛ قال: « والجملة الخبرية تأتي بمعني الاستفهام كثيرًا؛ قال الله ﷻ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]. فجملة: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ جملة استفهامية حُذفت منها همزة الاستفهام، والتقدير: "أَهُم ينشرون حتىٰ يتخذوهم آلهة؟! ولهذا ينبغي للقارئ ألا يصل قوله: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ بقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، حتىٰ يتبيَّن المعنىٰ؛ لأنَّك لو وصلت لظنَّ السامع أنها صفة لـ(آلهة)» [2].

الموضع الخامس عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[الأنبياء: ٨٣].

أراد بعضهم أنَّ يُنزِّه أيوب ﷺ عن الشكاية في قوله ﴿مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾، فادَّعىٰ إضمار الاستفهام؛ قال الماوردي: «وفي مخرج قوله: ﴿مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾ أربعة أوجه: أحدها: أنه خارجٌ مخرج الاستفهام، وتقديره: أيمسني الضر وأنت أرحم الراحمين؟ الثاني: أنت أرحم بي أن يمسني الضر. الثالث: أنه قال ذلك استقالة من ذنبه ورغبة إلىٰ ربه. الرابع: أنه شكا ضعفه وضره؛ استعطافًا لرحمته، فكشف بلاءه»[3].

وقال القشيري: «ويقال: همزة الاستفهام فيه مضمرة، ومعناه: أيمسني الضرّ وأنت أرحم الراحمين؟ كما قال: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ﴾ [الشعراء: ٢٢]؛ أي: أتلك نعمة تمنها عليّ أن عبدت بنىٰ إسرائيل؟»[4].

---

(١) التفسير القرآني للقرآن (٩/ ٨٦٠).

(٢) شرح الأربعين للعثيمين (ص٢٩٧).

(٣) تفسير الماوردي (٣/ ٤٦٣).

(٤) لطائف الإشارات للقشيري (٢/ ٥١٥).

وهذا بعيد؛ إذ هو سياق إخبارٍ وتأكيد؛ لا استفهام، وفيه دعاءٌ، فقد وصفَ ربَّه ﷻ بأنَّه أرحم الراحمين، بعدما ذكر من خبر نفسه، واكتفىٰ بذلك عن عرض المطلوب لطفًا في السؤال[١]، واحتماله لمعنىٰ الدُّعاء في الخبر أكثر من احتماله إذا قدّر الاستفهام؛ قال الثعلبي: «وسمعتُ أستاذنا أبا القاسم بن حبيب يقول: حضرت مجلسًا غاصًّا بالفقهاء والأدباء في دار سلطان، فسُئلتُ عن هذه الآية- بعد إجماعهم علىٰ أنّ قول أيوب: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ شكاية، وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، فقلتُ: ليس هذا شكاية وإنما هو دعاء، بيانه قوله سبحانه: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، والإجابة تعقب الدعاء لا الاشتكاء، فاستحسنوه وارتضوه»[٢].

علىٰ أنَّ الجزع إنما هو الشكوىٰ إلىٰ الخلق، فأمَّا مَن اشتكىٰ إلىٰ اللهﷻ بلواه فلا يسمىٰ جازعًا؛ بل هو مُثاب علىٰ ذلك إذا كان فزعه إلىٰ الله، والجازع مذموم، وقول يعقوب ﷺ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] لا يحمل علىٰ الجزع، والدعاء لا ينافي الصبر والرضا[٣].

وعليه؛ فلا حاجة لتقدير الاستفهام في هذه الآية، وهو مما لا يُساعد عليه اللفظ. والله أعلم.

الموضع السادس عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

اختلف أهل التأويل في قوله تعالىٰ: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾؛ فقال بعضهم معناه: فظنَّ أن لن نعاقبه بالتضييق عليه، فهو من قولهم: قدرتُ علىٰ فلان: إذا ضيَّق عليه؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]،

(١) ينظر: تفسير البيضاوي (٤/ ٥٨)، وتفسير ابن جزي (٢/ ٢٧)، والبحر المحيط (٧/ ٤٦٠).
(٢) تفسير الثعلبي (٦/ ٢٩٨).
(٣) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (١٥/ ١٤٨)، وتفسير القرطبي (١١/ ٣٢٣-٣٢٦).

وقوله: ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [الفجر: ١٦]، وقال آخرون: بل معنىٰ ذلك: فظنَّ أنه يُعجز ربّه فلا يقدر عليه، وهذا القول منسوب إلىٰ الحسن وغيره. وقال ابن زيد: هذا استفهام، علىٰ تقدير: أفظنَّ أن لن نقدر عليه؟[1].

ولا يجوز أن تتأول في قوله تعالىٰ: ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ ﴾ أنه من القدرة عليه، وأنه يفوت الله، فأنبياء الله ورسله أعلمُ بالله من ذلك[2]. قال الزجاج: «وتأويل قول الحسن أنه هرب من عذاب رَبِّه، لا أن يُونُسَ ظنَّ أن الهرب ينجيه من الله ﷻ وَلَا مِنْ قَدَرِه»[3].

وجمهور المفسرين علىٰ القول الأول، واختاره الطبري، وردَّ القولين الآخَرين؛ قال: «وأولىٰ هذه الأقوال في تأويل ذلك عندي بالصواب: قول مَن قال: عنىٰ به: فظنَّ يونس أن لن نحبسه، ونضيق عليه؛ عقوبةً له علىٰ مغاضبته ربه. وإنما قلنا ذلك أولىٰ بتأويل الكلمة؛ لأنه لا يجوز أن ينسب إلىٰ الكفر وقد اختاره لنبوته، ووصفه بأنه ظنَّ أنَّ ربه يعجز عما أراد به، ولا يقدر عليه؛ وصفٌ له بأنه جهل قدرة الله، وذلك وصفٌ له بالكفر، وغير جائز لأحد وصفه بذلك. وأما ما قاله ابن زيد، فإنه قول لو كان في الكلام دليل علىٰ أنه استفهامٌ؛ حَسُنَ، ولكنه لا دلالة فيه علىٰ أن ذلك كذلك. والعرب لا تحذف من الكلام شيئًا لهم إليه حاجة؛ إلا وقد أبقت دليلًا علىٰ أنه مراد في الكلام، فإذا لم يكن في قوله: ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ ﴾ دلالة علىٰ أنَّ المراد به الاستفهام كما قال ابن زيد، كان معلومًا أنه ليس به. وإذ فسد هذان الوجهان صحَّ الثالث»[4].

وحكىٰ سعيد بن منذر أنَّ بعضهم قرأ (أفظنَّ) بهمزة الاستفهام[5]، فإن صحَّت هذه النسبة تكون تلك القراءة مُعضِّدة للقول بإضمار الاستفهام، ويبقىٰ وجهًا

(١) ينظر في تفصيل هذا الأقوال ونسبتها: تفسير الطبري (١٦/ ٣٧٨-٣٨٢).
(٢) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية (٧/ ٤٨٠١).
(٣) معاني القرآن للزجاج (٣/ ٤٠٢).
(٤) تفسير الطبري (١٦/ ٣٨١-٣٨٢)، وانظر البسيط للواحدي (١٥/ ١٦٣-١٦٦).
(٥) ينظر: تفسير ابن عطية (٤/ ٩٧)، وتفسير القرطبي (١١/ ٣٣٢).

محتملًا. والله أعلم.

وأضاف ابن عاشور وجهين آخرين؛ الأول: أنَّ ظنَّه هذا كان وهو في جوف الحوت، فظنَّ أن الله غير مخلِّصه؛ لأنه رأىٰ ذلك مستحيلًا عادةً، وعلىٰ هذا يكون التعقيب بحسب الواقعة، أي ظنَّ بعد أن ابتلعه الحوت. والثاني: أنه ظنَّ بحسب الأسباب المعتادة أنه يهاجر من دار قومه، ولم يظنَّ أنَّ الله ﷻ يعوقه عن ذلك؛ إذ لم يسبق إليه وحي من الله[١]. والوجه الثاني يَعود بصورة ما إلىٰ قول الجمهور، ويبقىٰ القول بأنَّ ظنَّه هذا كان وهو في بطن الحوتِ قولًا مُعتبرًا ووجيهًا. والله أعلم.

الموضع السابع عشر: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥].

جعل بعضهم جملة: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ من مقول الله ﷻ يُنكر علىٰ الكفار، ونسب الزمخشريّ هذا القول إلىٰ الحسن؛ قال: «وعن الحسن: أنه قول الله سبحانه يُكذِّبهم. وإنما يستقيم أن لو فُتحت الهمزة للاستفهام الذي في معنىٰ الإنكار... وحقُّ الحسن أن يقف علىٰ الأولين»[٢].

وللرازي نظرٌ آخر؛ قال: «قال الحسن: قوله: ﴿فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ كلام الله ذَكَرَه جوابًا عن قولهم؛ كأنه تعالىٰ قال: إنّ هذه الآيات تُملىٰ عليه بالوحي حالًا بعد حال، فكيف يُنسب إلىٰ أنه أساطير الأولين»[٣]، فعلىٰ نظر الزمخشري يكون صدر ردّ الله ﷻ عليهم قوله: (أَكتتبها؟) ويكون الوقف علىٰ ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، وعلىٰ نظر الرازي يكون صدره: ﴿فَهِيَ تُمۡلَىٰ﴾ ولا حاجة لتقدير الاستفهام فيه، ويكون الوقف علىٰ ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ وهي آخر قولهم.

وعلىٰ كلٍّ؛ فهذا تقدير بعيدٌ ولا حاجة إليه، وقد ردَّه الرازي بكلام جيد؛ فقال: «وأما جمهور المفسرين فقد اتفقوا علىٰ أنَّ ذلك من كلام القوم، وأرادوا به أن أهل

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير (١٧/ ١٢٢).

(٢) تفسير الزمخشري (٣/ ٢٦٤)، وانظر المحيط (٨/ ٨٣)، والدر المصون (٨/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٣) تفسير الرازي (٢٤/ ٤٣٤).

الكتاب أملوا عليه في هذه الأوقات هذه الأشياء، ولا شك أن هذا القول أقرب لوجوه؛ أحدها: شدة تعلق هذا الكلام بما قبله، فكأنهم قالوا: اكتتب أساطير الأولين فهي تملىٰ عليه، وثانيها: أن هذا هو المراد بقولهم: وأعانه عليه قوم آخرون، وثالثها: أنه تعالىٰ أجاب بعد ذلك عن كلامهم بقوله: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الفرقان: ٦]»[1].

فالظاهر أنَّ الجملة من تتمة قول الكفار، فهي كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾ [النحل: ١٠٣]، ويؤيد هذا أنَّ الاستدراك عليهم جاء بعد تمام قولهم؛ فقال: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الفرقان: ٦]. والله أعلم.

الموضع الثامن عشر: قوله تعالىٰ علىٰ لسان موسىٰ ﷺ مخاطبًا فرعون﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ٢٢].

ذهب كثيرٌ من المفسرين إلىٰ أنَّ قول موسىٰ لفرعون: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ مما قُدِّر فيه الاستفهام، وهذا مرويٌّ عن قتادة؛ قال: «قال موسىٰ لفرعون: أتمنُّ عليَّ يا فرعون؛ بأن اتخذت قومي عبيدًا وكانوا أحرارًا فقهرتَهم؟!»[2]، وفي رواية؛ قال: «يقول موسىٰ لفرعون: أتمنُّ عليَّ أن اتخذتَ بني إسرائيل عبيدًا؟!»[3] .

ونُسبت إلىٰ الضحّاك قراءة: «وتلك نعمة ما لك أن تمنَّها»، وهذه قراءة تؤيد هذا التأويل[4].

وقال الأخفش: «﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ﴾ فيقال هذا استفهام؛ كأنّه قال: "أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تُمنُّها" ثم فسَّر فقال ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ وجعله بدلًا من النعمة»[5].

(١) تفسير الرازي (٢٤/ ٤٣٤).
(٢) تفسير يحيىٰ بن سلام (٢/ ٥٠٠).
(٣) تفسير عبد الرزاق (٢/ ٤٦١).
(٤) ينظر: تفسير ابن عطية (٤/ ٢٢٨).
(٥) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٦١).

وذهب الفرّاء والطبري واستحسنه النحاس إلىٰ أنَّ الكلام من موسىٰ ﷺ علىٰ الإقرار؛ يقول: هي –لَعمري– نعمة؛ إذ ربيتني ولم تستعبدني؛ كاستعبادك بني إسرائيل، ففي الكلام محذوف، ومثله في الكلام أن تترك أحد عَبْديكَ أن تضربه وتضرب الآخر فيقول المتروك: هذه نعمة عليَّ أن ضربت فلانًا وتركتني. ثم يحذف (وتركتني)، والمعنىٰ قائم مفهوم[١].

ولم يُجوّز النحاس إضمار الاستفهام؛ وحجّته أنَّ الاستفهام إذا حذفت منه الهمزة زال المعنىٰ؛ إلا أن يكون في الكلام (أم) وما أشبهها[٢].

والشواهد الكثيرة التي سلفت في صدر البحث تردُّ علىٰ النحّاس في جواز حذفها إذا أُمِنَ اللبس. وخفاء المعنىٰ بحذفها مأمونٌ إلىٰ حدٍّ كبيرٍ.

ورجَّح الزجّاج جانب الإنكار، وإن كان أخرجه علىٰ تأويل آخرَ؛ قال: «أخرجه المفسرون علىٰ جهة الإنكار أنْ تكون تلك نِعْمة، كأنَّه قال فأيَّةُ نعمةٍ لك عليَّ في أَنْ عَبَّدْتَ بني إسرائيل. واللفظ لفظ خبر، والمعنىٰ يخرج علىٰ ما قالوا علىٰ أنَّ لفظه لفظ الخبر، وفيه تبكيتٌ للمخاطب كأنَّه قال له: هذه نعمة أَن اتخذت بني إسرائيل عبيدًا؛ علىٰ جهة التبكيت لِفِرْعَوْنَ، واللفظ يوجب أن موسىٰ ﷺ قال: هذه نِعْمَة؛ لأنك اتخذت بني إسرائيل عبيدًا ولم تتخذني عَبْدًا»[٣].

وعدَّ الواحدي القول بالإنكار هو مذهب المفسّرين، قال: «ومذهب المفسرين: الإنكار. وما حكينا من أقوالهم يدلُّ علىٰ الإنكار»[٤].

ولم يحْكِ الزمخشري غير الإنكار؛ قال: «ثم كرَّ علىٰ امتنانه عليه بالتربية، فأبطله من أصله، واستأصله من سنخه، وأبىٰ أن يسمي نعمته إلا نقمة؛ حيث بيَّن أن حقيقة إنعامه عليه تعبيد بني إسرائيل؛ لأنّ تعبيدهم وقصدهم بذبح أبنائهم هو

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٧٩)، وتفسير الطبري (١٧/ ٥٥٩-٥٦٠)، ومعاني القرآن للنحاس (٥/ ٧٢-٧٣).

(٢) معاني القرآن (٥/ ٧٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٨٦-٨٧)، وينظر: التفسير البسيط للواحدي (١٧/ ٤٠-٤٢).

(٤) التفسير البسيط للواحدي (١٧/ ٤٢)

السبب في حصوله عنده وتربيته، فكأنه امتنَّ عليه بتعبيد قومه إذا حقّقت، وتعبيدهم: تذليلهم واتخاذهم عبيدًا»[1].

وكذا ابن عاشور؛ قال: «وكلام موسىٰ علىٰ التقادير الثلاثة نقض لامتنان فرعون بقلب النعمة نقمة بتذكيره أنَّ نعمة تربيته ما كانت إلا بسبب إذلال بني إسرائيل؛ إذ أمر فرعون باستئصال أطفال بني إسرائيل الذي تسبب عليه إلقاء أم موسىٰ بطفلها في اليم، حيث عثرت عليه امرأة فرعون ومن معها من حاشيتها، وكانوا قد علموا أنه من أطفال إسرائيل بسمات وجهه، ولون جلده، ولذلك قالت امرأة فرعون: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [القصص: ٩]، وفيه أنَّ الإحسان إليه مع الإساءة إلىٰ قومه لا يزيد إحسانًا ولا مِنَّة»[2].

والخلاصة أنَّ القولَ بأنَّ في الكلام استفهامًا مقدرًا قولٌ وجيهٌ معتبَرٌ، قال به كثيرٌ من المتكلِّمين في معنىٰ الآية، وهي من أصلح المواضع للتمثيل علىٰ وقوع إضمار الاستفهام في القرآن الكريم، ولذا أكثَر المفسِّرون من التمثيل بها لغيرها من المواضع التي قيل فيها بإضمار الاستفهام .

الموضع التاسع عشر: قوله تعالىٰ: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

هذه الآية من الآيات التي كثُر فيها اختلاف القرّاء والمفسِّرين، فقُرئ (بلْ أَدْرَكَ) بقطع الهمزة مفتوحة، وسكون الدال، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر من العشرة، وقرئ ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾ بوصل الهمزة ويلزم منه كسرة لام (بل) في الوصل للتخلص من التقاء الساكنين، وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها، وهي قراءة الباقين من العشرة[3].

(١) تفسير الزمخشري (٣/ ٣٠٦).
(٢) التحرير والتنوير (١٩/ ١١٦).
(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٥٤).

وفيها قراءات شاذّة كثيرة، بلّغها بعضهم عشر قراءات[١]، فقرئ: أم تَدارَك؛ وقرئ: آدَّارَكَ، وقرئ: بل آدْركَ..وغير ذلك .

فهذه قراءات صريحة في أنَّه استفهام، ومعناه الإنكار؛ أي: لم يُدرك، وقراءتا العشرة ظاهرهما الإثبات، فهل هو مما قُدِّر فيه الاستفهام؟ وما المعنىٰ علىٰ كلٍّ؟

فأمّا علىٰ قراءتي العشرة؛ فمعنىٰ (أدْركَ) و(ادَّارَكَ) واحدٌ، ومعنىٰ أدرك: بلغ ولحق، تقول: فلان أدرك الجيش إذا لحق بهم، وتقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلَغه. وأما (ادَّارك)، فأصله تدارك، فأدغمت التاء في الدال لكونها من مخرجها، ولمجانستها لها[٢].

وقيل: المعنىٰ فيه الإنكار؛ أي أنّهم لم يدركوا علم الآخرة؛ أي لم يقطعوا بحدوثها، كما دلَّ عليه الإضراب بعده: بل هم في شكٍّ منها، بل هم منها عمون. و(في) ليست ظرفية، وإنما تقديرها في شأن الآخرة، أو هي سببية؛ أي بسبب الآخرة، أو هي بمعنىٰ الباء؛ كما في قول زيد الخير:

ويركب يوم الرَّوع منَّا فوارسٌ ** بصيرون في طعن الأباهر والكُلىٰ

وعلىٰ هذا التأويل إمّا أن يكون ممَّا حقيقته الخبر، ولكن أريد به التهكُّم للمبالغة في نفي العلم، وإمَّا أن يكون مما قدِّر فيه الاستفهام الإنكاري، وهو يؤول للمعنىٰ الأول، وتشهد له القراءات الأخرىٰ الشاذّة التي صُرِّح فيها بهذا الاستفهام. وعلىٰ هذا القول يكون وجهُ الترقِّي في الإضرابِ الانتقالَ من نفي شعورهم بوقت بعثهم إلىٰ نفي تحقُّقهم من البعث ذاته، فالعلم بوقت وقوع الكائن فرعٌ عن إثبات الكينونةِ؛ فكأنَّه تَرقٍّ من نفي علمهم بوقت الحدوث إلىٰ اضطرابهم في أصل الحدوث، ثم إثبات شكِّهم فيه، ثم إثبات أنَّهم عَمُون غافلون عنها بالكليَّة. قال الزمخشري: «فإن قلتَ: هذه الاضرابات الثلاث ما معناها؟ قلتُ: ما هي إلا تنزيل

(١) يُنظر: المحتسب (٢/ ١٤٢-١٤٣)، والكشاف (٣/ ٣٧٩)، وتفسير ابن عطية (٤/ ٢٦٨)، إعراب القراءات الشواذ (٢/ ٢٤٣-٢٤٤)، والبحر المحيط (٨/ ٢٦١-٢٦٢).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٥/ ٤٠٠-٤٠٢).

لأحوالهم: وصفهم أولًا بأنهم لا يشعرون بوقت البعث، ثم بأنهم لا يعلمون أن القيامة كائنة، ثم بأنهم يخبطون في شكٍّ ومرية، فلا يزيلونه والإزالة مستطاعة. ألا ترىٰ أنَّ مَن لم يسمع اختلاف المذاهب وتضليل أربابها بعضهم لبعض؛ كان أمره أهون ممن سمع بها وهو جاثم لا يشخص به طلب التمييز بين الحق والباطل، ثم بما هو أسوأ حالًا وهو العمىٰ، وأن يكون مثل البهيمة، قد عكف همه علىٰ بطنه وفرجه، لا يخطر بباله حقٌّ ولا باطلٌ، ولا يفكر في عاقبة»[1].

وذهب آخرون إلىٰ أنَّ (في) ظرفية؛ والمعنىٰ أنَّه حصل لهم العلم الكامل بشأن الآخرة لـمَّا وقعت وعاينوها، فيكون الفعل الماضي مُرادًا به الاستقبال المتحقِّق. ويكون الكلام علىٰ ظاهره من الإخبار، ولا تقدير فيه للاستفهام أو النفي التهكّميّ، ولكن ربَّما خفي فيه وجه الترقّي في الإضراب[2].

وذهب ابن عاشور إلىٰ أنَّ معنىٰ التدارك هو أنَّ علم بعضهم لَحِقَ علم بعضٍ في أمر الآخرة؛ لأنَّ العلم لما أُضيف إلىٰ ضمير الجماعة حصل من معناه علوم عديدة بعدد أصناف الجماعات التي هي مدلول الضمير فصار المعنىٰ: تداركت علومهم بعضها بعضًا. وذلك صالح لمعنيين: أولهما: أن يكون التدارك، وهو التلاحق الذي هو استعمال مجازي يساوي الحقيقة، أي تداركت علوم الحاضرين مع علوم أسلافهم؛ أي تلاحقت وتتابعت، فتلقَّىٰ الخلَف عن السلَف علمهم في الآخرة، وتقلدوها عن غير بصيرة ولا نظر، وذلك أنهم أنكروا البعث، ويشعر بذلك قوله تعالىٰ عقبه: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ ۝٦٧ لَقَدۡ وُعِدۡنَا هَٰذَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [النمل: ٦٧ – ٦٨] .

والوجه الثاني: أن يكون التدارك مجازًا في الاختلاط والاضطراب؛ لأن التدارك والتلاحق يلزمه التداخل كما إذا لحقت جماعةٌ من الناس جماعةً أخرىٰ. وهُم لم يرسوا علىٰ أمرٍ، واختلفت أقوالهم اختلافًا يؤذن بتناقضها، فهم ينفون البعث، ثم

(١) تفسير الزمخشري (٣/ ٣٨٠).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٢٠/ ٢١-٢٢).

يزعمون أن الأصنام شفعاؤهم عند الله من العذاب، وهذا يقتضي إثبات البعث ولكنهم لا يعذَّبون، ثم يتزودون تارة للآخرة ببعض أعمالهم التي منها: أنهم كانوا يحبسون الراحلة علىٰ قبر صاحبها، ويتركونها لا تأكل ولا تشرب حتىٰ تموت، فيزعمون أن صاحبها يركبها، ويسمونها البلية، فذلك من اضطراب أمرهم في الآخرة.

والفعل الماضي علىٰ هذين الوجهين علىٰ أصله؛ يراد به الماضي، وحرف (في) علىٰ هذين الوجهين في تفسيرها علىٰ قراءة الجمهور مستعمل في السببية، أي بسبب الآخرة[1].

وترتيب هذه الإضرابات الثلاثة ترتيبٌ لتنزيل أحوالهم، فوصفوا أولًا بأنهم لا يشعرون بوقت البعث، ثم بأنهم تلقفوا في شأن الآخرة - التي من شئونها البعثُ - علمًا مضطربًا أو جهلًا فخبطوا في شكٍّ ومرية، فأعقبهم عمىٰ وضلالة، فهذه الانتقالات مندرجة متصاعدة حتىٰ لو قيل: بل ادَّارك علمهم في الآخرة، فهم في شك منها، فهم منها عمون؛ لحصل المراد. ولكن جاءت طريقة التدرج بالإضراب الانتقالي أجزل وأبهج وأروع وأدلَّ علىٰ أن كلًّا من هذه الأحوال المترتبة جدير بأن يعتبر فيه المعتبر باستقلاله، لا بكونه متفرعًا علىٰ ما قبله[2].

وبعد؛ فالقولان كلاهما معتبرٌ، ومسلك التأسيس يقتضي اعتبارهما، ومسلك التوكيد يقتضي تقدير الاستفهام إعمالًا للقراءات الشاذة الصريحة في الاستفهام، وهي مما يرجع إليها إذا اشتبه المقام؛ علىٰ حدِّ تعبير القاسميّ[3].

الموضع العشرون: قوله تعالىٰ: ﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾ [محمد: ١٥].

(١) التحرير والتنوير (٢٠/ ٢١).

(٢) التحرير والتنوير (٢٠/ ٢٣).

(٣) تفسير القاسمي (٧/ ٥٠٣).

قوله تعالىٰ: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ﴾ مما قُدِّر فيه الاستفهام؛ قال الفراء: «لم يقل: أمن كان في هذا كمن هو خالد في النار؟ ولكنه فيه ذلك المعنىٰ فبُني عليه»[1].

والزجاج يجعلها بدلًا من قوله ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد: ١٤]؛ يعني: أفمن كان علىٰ بينة من ربه، وأُعطي الجنة التي هذه صفتها كمن زين له سوء عمله وهو خالدٌ في النار؟[2] وحاصل المعنىٰ واحدٌ.

وقال الطبري: «يقول تعالىٰ ذكره: أمَّن هو في هذه الجنة التي صفتها ما وصفنا، كمن هو خالد في النار وابتدئ الكلام بصفة الجنة، فقيل: مثل الجنة التي وعد المتقون، ولم يقل: أمَّن هو في الجنة، ثم قيل بعد انقضاء الخبر عن الجنة وصفتها ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ﴾، وإنما قيل ذلك كذلك؛ استغناءً بمعرفة السامع معنىٰ الكلام، ولدلالة قوله: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ﴾ علىٰ معنىٰ قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾»[3].

وقال الزمخشري: «هو كلام في صورة الإثبات ومعنىٰ النفي والإنكار؛ لانطوائه تحت حكم كلام مصدّر بحرف الإنكار، ودخوله في حيزه، وانخراطه في سلكه، وهو قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾؛ فكأنه قيل: أمثل الجنة كمن هو خالد في النار، أي: كمثل جزاء مَن هو خالد في النار؟! فإن قلتَ: فلم عرَّىٰ في حرف الإنكار؟ وما فائدة التعرية؟ قلتُ: تعريته من حرف الإنكار فيها زيادة تصوير لمكابرة مَن يسوّىٰ بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه، وأنه بمنزلة مَن يثبت التسوية بين الجنة التي تجرىٰ فيها تلك الأنهار، وبين النار التي يُسقىٰ أهلها الحميم. ونظيره قول القائل[4]:

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ٦٠)، وانظر: معاني القرآن للنحاس (٦/ ٤٧٢)، وإعراب القرآن له (٤/ ١٢١).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٠)، والتفسير البسيط للواحدي (٢٠/ ٢٣٧). وألمح إلىٰ هذا المعنىٰ ابن عاشور؛ ينظر: التحرير والتنوير (٢٦/ ٩٥).

(٣) تفسير الطبري (٢١/ ٢٠٢)، وتفسير الثعلبي (٩/ ٣٣)، والهداية إلىٰ بلوغ النهاية (١١/ ٦٨٩٩)، وتفسير ابن زمنين (٤/ ٢٤٠)، وتفسير ابن كثير (٧/ ٣١٤).

(٤) هو حضرمي بن عامر، وقد تقدَّم.

أَفـــرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكِـــرامَ وأَنْ ** أُورَثَ ذَوْدًا شَصائصًـــــا نُـــــبَلَا

هو كلام منكر للفرح برزية الكرام ووراثة الذَّوْد، مع تَعرِّيه عن حرف الإنكار؛ لانطوائه تحت حكم قول مَن قال: أتفرح بموت أخيك وبوراثة إبله؟! والذي طرح لأجله حرف الإنكار إرادة أن يُصوِّر قبح ما أُزِنَّ به[1]، فكأنه قال له: نعم مثلي يفرح بمرزاة الكرام، وبأن يستبدل منهم ذودًا يقل طائله، وهو من التسليم الذي تحته كل إنكار، ومثل الجنة: صفة الجنة العجيبة الشأن، وهو مبتدأ، وخبره: كمن هو خالد»[2].

وقال ابن عطية:« ففي قوله: كَمَنْ هُوَ خالِدٌ حذف تقديره: أساكن هذه، أو تقديره: أهؤلاء إشارة إلىٰ المتقين، ويحتمل عندي أيضًا أن يكون الحذف في صدر الآية. كأنه قال: أمثل أهل الجنة كَمَنْ هُوَ خالِدٌ، ويكون قوله: مَثَلُ مستفهمًا عنه بغير ألف الاستفهام، فالمعنىٰ: أمثل أهل الجنة، وهي بهذه الأوصاف كَمَنْ هُوَ خالِدٌ فِي النَّارِ فتكون الكاف في قوله: كَمَنْ مؤكدة في التشبيه»[3].

ويكون في الآية ما يشبه الاحتباك، تقديره: أَمَثَلُ الجنة الموصوفة كمثل النار، ومَن هو خالدٌ في هذه يُنعَّم بكذا وكذا، كمن هو خالدٌ في تلك، يُسقىٰ كذا وكذا؟ فحذف من الأول مَن هو خالدٌ في الجنة، ومن الثاني ذكر النار ووصفها[4] .

والخلاصة: أنَّ القول بإضمار الاستفهام في هذه الآية قولٌ قويٌّ. وهي من أظهر المواضع التي يُحتمل فيها تقدير الاستفهام، بالقرينة المعنوية. والله أعلم.

الموضع الحادي والعشرون: قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) أُزِنَّ: اتُّـهِمَ.

(٢) تفسير الزمخشري (٤/ ٣٢١)، وانظر: تفسير البيضاوي (٥/ ١٢١)، وتفسير النسفي (٣/ ٣٢٦)، وتفسير ابن جزي (٢/ ٢٨٢)، والبحر المحيط (٩/ ٤٦٦-٤٦٧)، والدر المصون (٩/ ٦٩١)، وتفسير أبي السعود (٨/ ٩٦)، وتفسير القاسمي (٨/ ٤٧١).

(٣) تفسير ابن عطية (٥/ ١١٤).

(٤) ينظر: نظم الدرر للبقاعي (١٨/ ٢٢٥)، والتحرير والتنوير (٢٦/ ٩٥).

الظاهر في قوله تعالىٰ ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ أنَّه حال من فاعل (تتخذوا)[(١)] نعت لـ(أولياء)[(٢)]، ويجوز أن يكون مستأنفًا[(٣)] .

والحال والصفة قيدٌ، والنهي عن اتخاذهم أولياء مطلقٌ، والتقييد يدل علىٰ أنه يجوز أن يتخذوا أولياء إذا لم يكونوا في حال إلقاء المودة، أو إذا لم يكن الأولياء متصفين بهذا الوصف، وليس ذلك بمرادٍ؛ بل هو من القيد الذي ليس له مفهوم مخالفة[(٤)]. ولعلَّ احتمال وقوع هذا التوهُّم هو ما دفع البعض أن يقول بأنَّ جملة ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم ﴾ مستأنفة علىٰ تقدير الاستفهام الإنكاريّ؛ أي: أتلقون إليهم بالمودة؟ فحذف الهمزة[(٥)]. قال الباقولي: «بل الكلام تمَّ عند قوله ﴿ أَوْلِيَآءَ ﴾ ثم قال: ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم ﴾ علىٰ تقدير: "أتلقون إليهم؟!" فحذف الهمزة؛ كما تقدَّم في قوله: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ من أنَّ التقدير: أوتلك نعمة؟!»[(٦)].

وعلىٰ هذا التقدير يكون الوقف علىٰ قوله (أولياء).

الموضع الثاني والعشرون: قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ﴾ [التحريم: ١].

قوله تعالىٰ ﴿ تَبْتَغِي ﴾ حال من الضمير في (تحرِّم) ويجوز أن يكون مستأنفًا[(٧)]. والتقييد بتلك الحال لا مفهوم له؛ إذ إنَّ تحريم الحلال لغير ابتغاء مرضاتهن حرامٌ أيضًا، كما سبق القول في آية (الممتحنة)، وقد يتوهَّم أنَّ مفهوم المخالفة مرادٌ، فلذا لجأ البعض إلىٰ تقدير الاستئناف الإنكاري ويكون الوقف علىٰ (لك)؛ وقد رمز له

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٤٥).
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١٤٩)، مشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٢٨)، والتفسير البسيط (٢١/ ٤٠٣).
(٣) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (٢١/ ٤٠٣)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٤٥).
(٤) ينظر: البحر المحيط (١٠/ ١٥٢).
(٥) إعراب القرآن للباقولي (١/ ٣٥٢)، وغرائب التفسير (٢/ ١٢٠٣).
(٦) كشف المشكلات للباقولي (٢/ ١٣٣٨-١٣٣٩).
(٧) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٥١).

السجاوندي بالجائز (ج)؛ قال: «أحل الله لك (ج)؛ لأنَّ (تبتغي) يحتمل حالًا للضمير في (تحرم)، والأجوز أنه مستفهم بحذف الحرف؛ أي: أتبتغي؛ لأنَّ تحريم الحلال لغير ابتغاء مرضاتهنَّ أيضًا حرام»[(١)] .

واستغربه الكرماني؛ قال: «(تبتغي): حال؛ أي: مُبتغيًا، الغريب: استفهام، أي: أتبتغي»[(٢)].

الموضع الثالث والعشرون: قوله تعالىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبأ: ١-٣].

في تأويل (النبأ العظيم) أربعة أقاويل؛ أحدها: أنَّه القرآن، والثاني: يوم القيامة، والثالث: البعث بعد الموت، الرابع: أمر النبي ﷺ[(٣)] .

ومهما يكن معناها؛ فالاستفهام ليس للاستخبار إلا علىٰ سبيل التفخيم؛ كما تقول: أيُّ شيءٍ زيدٌ؟ والظاهر أنَّه للاستنكار والتعجيب، وقيل جوابه: عن النبإ العظيم الذي هم فيه مختلفون، ويحتمل أن يكون قد أمعن في التعجيب فأدخل الوصف في حيِّز الاستفهام، فوصف النبأ بالعظيم، ثمَّ ذكر اختلافهم فيه، فيكون كلُّ ذلك داخلًا في حيِّز الاستفهام، فكأنه قال: عمَّ يتساءلون؟ أيتساءلون عن النبإ العظيم الذي هم فيه مختلفون؟! ويُحسِّن هذا القول موقع (كَلَّا) الزاجرة لهم عن تشكيكهم فيه واختلافهم حوله. ومجيء (كلا) بعد سياق الاستفهام أشبه بمعناها.

وإلىٰ هذا ذهب بعض المفسرين؛ قال الواحدي: «ويحتمل أيضًا أن يكون معنىٰ قوله: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ استفهامًا علىٰ تأويل: أعن النبأ العظيم الذي هم فيه مختلفون؟! إلا أنه اقتصر علىٰ ما قبله من الاستفهام؛ إذ هو متصل به، وكالترجمة والبيان»[(٤)].

---

(١) علل الوقوف (٣/ ١٠٢٦).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ١٢٢٥)

(٣) ينظر: تفسير الماوردي (٦/ ١٨٢).

(٤) التفسير البسيط للواحدي (٢٣/ ١١١)، وينظر: تفسير الرازي (٣١/ ٧).

وقال القرطبي: «وذكر بعض أهل العلم أنَّ الاستفهام في قوله: (عن) مكرّر إلا أنه مضمر، كأنه قال: عمَّ يتساءلون؟ أعن النبأ العظيم؟ فعلىٰ هذا يكون متصلًا بالآية الأولىٰ»[1].

وقال الرازي: «في كيفية اتصال هذه الآية بما قبلها وجوه: أحدها – وهو قول البصريين – أنَّ قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ كلام تامٌّ، ثم قال: ﴿عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾، والتقدير: يتساءلون عن النبإ العظيم، إلا أنه حذف (يتساءلون) في الآية الثانية؛ لأن حصوله في الآية الأولىٰ يدل عليه. وثانيها: أن يكون قوله: ﴿عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ استفهامًا متصلًا بما قبله، والتقدير: (عم يتساءلون؟ أعن النبإ العظيم الذي هم فيه مختلفون؟) إلا أنه اقتصر علىٰ ما قبله من الاستفهام؛ إذ هو متصل به، وكالترجمة والبيان له؛ كما قرئ في قوله: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦] بكسر الألف من غير استفهام؛ لأن إنكارهم إنما كان للبعث، ولكنه لما ظهر الاستفهام في أول الكلام اقتصر عليه، فكذا هاهنا. وثالثها – وهو اختيار الكوفيين – أنَّ الآية الثانية متصلة بالأولىٰ علىٰ تقدير: لأيِّ شيء يتساءلون عن النبإ العظيم؟ و(عمَّ) كأنها في المعنىٰ (لأيِّ شيء)، وهذا قول الفراء»[2].

وعلىٰ الوجه الثالث فإنَّ الاستفهام كان حقه أن يكون باللام (لم) بدل عن (عمَّ)، فلما كان الداخل علىٰ الاستفهام (عن) كان سؤالًا عن كُنهِ المسئول عنه؛ لتعدي السؤال بـ(عن) فخرج علىٰ أصله، والسؤال عليه يُبهمه، ولما قلنا إنه لا إجابة كُنه قبل (كلَّا) كان تقدير استفهام جديد أولىٰ؛ كأنه قيل: أعن النبأ العظيم؟! ولما كان فيه ما فيه من التعجيب؛ حسُنَ موقع (كلا) الزاجرة بعدها. والخلاصة أنَّ القول بتقدير استفهام ثان: (أعن النبإ العظيم الذي هم فيه مختلفون؟) هو قولٌ مُعتبرٌ. والله أعلم .

(١) تفسير القرطبي (١٩/ ١٧٠)، وانظر تفسير أبي السعود (٩/ ٨٥)، وتفسير الشوكاني (٥/ ٤٣٨).
(٢) تفسير الرازي (٣١/ ٧).

الموضع الرابع والعشرون: قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾ [البلد: ١١].

اختلف المفسّرون وأصحاب المعاني في توجيه قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾ ، فقالت طائفة: معناها (فلم يقتحم)، أو: (فما اقتحم)[١]. قالوا: وإذا كانت «لَا» بمعنىٰ «لَمْ» لم يلزم تكريرها، كما لا يلزم التكرير مع «لَمْ»، فإن تكررت في موضع نحو: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١]، فهو كتكرير (لم) في نحو: ﴿ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ ﴾ [الفرقان: ٦٧][٢] .

وقيل: هي علىٰ بابها؛ مع أنَّ العرب لا تكاد تُفردها في مثل هذا الموضع من الكلام؛ ولكن يتكرَّر النفي بها؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١]، وإنما فعل ذلك في هذا الموضع؛ استغناءً بدلالة آخر الكلام علىٰ معناه، من إعادتها مرة أخرىٰ، وذلك إذ فَسَّر اقتحام العقبة، فقال: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ ﴾ [البلد: ١٣-١٧] ، ففسَّر ذلك بأشياء ثلاثة، فكان كأنه في أول الكلام قال: فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا[٣].

وذهب آخرون إلىٰ أنَّ في الكلام استفهامًا مقدَّرًا، والمعنىٰ: أفلا اقتحم العقبة؟ علىٰ التحضيض؛ ولا يحتاج إلىٰ تقدير ـ(لا) المكرّرة، والمنفيّ بها؛ قال الطبري: «وتأول ذلك ابن زيد، بمعنىٰ: أفلا، ومن تأوله كذلك لم يكن به حاجة إلىٰ أن يزعم أن في الكلام متروكًا. قال ابن زيد: أفلا سلك الطريق التي منها النجاة والخير»؟![٤] كأنَّه يقول: فهلا أنفق ماله في فكِّ الرقاب، وإطعام اليتيم والمسكين؛ ليتجاوز تلك العقبة؟ !

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/ ٥٧٩)، وتفسير ابن زمنين (٥/ ١٣٤)، والهداية إلىٰ بلوغ النهاية (١٢/ ٨٢٧٩)، وتفسير ابن عطية (٥/ ٤٨٥)، والبحر المحيط (١٠/ ٤٨٢).

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (٦/ ٤١٥)، والتفسير البسيط للواحدي (٢٤/ ٢٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٦٤-٢٦٥)، وتفسير الطبري (٢٤/ ٤٢١)، ومعاني القرآن للزجاج (٥/ ٣٢٩)، وتفسير الزمخشري (٤/ ٧٥٦)، ونظم الدرر للبقاعي (٢٢/ ٦٧).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٤٢١)، وتفسير الثعلبي (١٠/ ٢١٠)، وتفسير البغوي (٥/ ٢٥٦)، وتفسير القرطبي (٢٠/ ٦٥)، وتفسير ابن كثير (٨/ ٤٠٦)، والتحرير والتنوير (٣٠/ ٣٥٥-٣٥٦).

الموضع الخامس والعشرون: قوله تعالىٰ: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٣].

قال ابن عاشور: «وجملة: يحسب أن ماله أخلده: يجوز أن تكون حالًا من (هُمَزة)؛ فيكون مستعملًا في التهكُّم عليه في حرصه علىٰ جمع المال وتعديده؛ لأنه لا يوجد من يحسب أن ماله يخلده، فيكون الكلام من قبيل التمثيل، أو تكون الحال مرادًا بها التشبيه، وهو تشبيه بليغ. ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة والخبر مستعملًا في الإنكار، أو علىٰ تقدير همزة استفهام محذوفة مستعملًا في التهكم أو التعجيب. وجيء بصيغة المضي في (أخلده)؛ لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لتحققه عنده، وذلك زيادة في التهكم به بأنه موقن بأن ماله يخلده حتىٰ كأنه حصل إخلاده وثبت»[1].

فالقرينة المعنوية أنَّه لا يوجد مَن يحسب أنَّ ماله مُخلِّدُه؛ بل كلٌّ يعلم أنَّه ميّتٌ، والمسلم والكافر في ذلك سواءٌ، ولكن لـمَّا كان في جمع المال دائبًا وعليه مواظبًا فلم يزد علىٰ حال مَن يوقن أنَّه لو جمع المال لضمن به الخلد في الدنيا. ويعضِّده موقع (كلا) الزاجرة بعده.

❊ ❊ ❊

(١) التحرير والتنوير (٣٠/ ٥٣٩).

المطلب الثاني
ما قيل بتقدير الاستفهام فيه بقرينة معنوية مما وقع في القراءات الشاذة

وذلك في موضع واحدٍ، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قال الباقولي: «ومثله [يعني في حذف همزة الاستفهام] قراءةُ ابن أبي عبلة في قوله: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٌ فِيهِ) بالرفع علىٰ معنىٰ: أقتالٌ فيه؟»[١].

قال القرطبي: «وقرأ الأعرج: "يسألونك عن الشهر الحرام قتالٌ فيه" بالرفع. قال النحاس: وهو غامض في العربية، والمعنىٰ فيه: يسألونك عن الشهر الحرام: أجائزٌ قتالٌ فيه؟ فقوله:" يسئلونك" يدلُّ علىٰ الاستفهام، كما قال امرؤ القيس[٢]:

أصاحِ ترىٰ برقًا أُريكَ وميضَه ** كلمـعِ اليـدينِ في حَبِـيٍّ مُكلَّـل

والمعنىٰ: أترىٰ برقًا؛ فحذف ألف الاستفهام؛ لأنَّ الألف التي في" أصاحِ" تدلُّ عليها، وإن كانت حرف نداء، كما قال الشاعر[٣]:

تروحُ من الحيِّ أمْ تبتكرْ؟

والمعنىٰ: أتروح، فحذف الألف لأن (أم) تدل عليها»[٤].

فالقرينة المعنوية فيه قوله : يسألونك، وما دلَّت عليه من الاستفهام. والله أعلم.

* * *

(١) إعراب القرآن للباقولي (١/ ٣٥٢).

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس، وانظر شرح المعلقات السبع للزوزني (ص٧٣)، وقال: «الحبيُّ: السحاب المتراكم، سُمِّيَ بذلك لأنه حَبَا بعضه إلىٰ بعضٍ فتراكم، وجعله مكلّلًا؛ لانه صار أعلاه كالإكليل لأسفله».

(٣) البيت لامرئ القيس، وعجزه: وماذا يضرّك لو تنتظرْ؟! ينظر: ديوان امرئ القيس (ص١٣٥).

(٤) تفسير القرطبي (٣/ ٤٤-٤٥).

الخاتمة

تناول هذا البحث تقدير الاستفهام في القرآن الكريم، وقد تبدَّت أهمية هذا الموضوع في عدة أمورٍ؛ من أهمها:

- تعلُّقه بالاعتقاد، إذ إنَّ تقدير الاستفهام في كلامٍ ظاهره الإخبار يمكن أن يقلب معناه إلىٰ النقيضِ. ولا تخفىٰ خطورة ذلك فيما ينبني عليه اعتقادٌ يؤثر علىٰ صحَّة الإيمان.
- ومنها أنَّ الوقوف علىٰ المواضع التي يصحُّ فيها القولُ بتقدير الاستفهام فيه فائدةٌ لمَن رام إتقان الأداء والمهارة بالقرآن الكريم، فنغمة الصوت من أصلح القرائن في الحوار المسموع علىٰ إرادة الاستفهام مما ظاهره الخبر.
- وفضلًا عمَّا سبق؛ فإنَّ اختلاف التأويل علىٰ تقدير الاستفهام قد يترتَّب عليه اختلافٌ في الوقف والابتداء المناسبَينِ، ومعرفة ذلك مما يجدر بالقارئ الماهر الـمُتقن.
- ومنها أنَّ تقدير الاستفهام فيما ظاهره الخبر قد يساعد في إدراك المراد من كلام الله ﷻ، وفهمه علىٰ وجهٍ صحيحٍ.

ويمكن تلخيص أهمّ النتائج التي تحصلَّت من البحث فيما يأتي:

- يجوز تقدير الاستفهام فيما ظاهره الخبر إذا كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية.
- تقدير الاستفهام فيما ظاهره الخبر خلافُ الأصل، ومهما أمكن تخريج الكلام علىٰ وجهٍ مُعتبرٍ بدونه؛ فالأَوْلىٰ عدم اللجوء إلىٰ التقدير.
- من القرائن اللفظية لتقدير الاستفهام: وجودُ (أم) المعادلة، وتعيُّن معنىٰ الاستفهام لـ(أم) المنقطعة المقدَّرة بـ(بل) وهمزة الاستفهام، وقرينة الدخول في حيِّز استفهامٍ هو في معنىٰ المتسلِّط علىٰ ما قُدِّر فيه الاستفهام، وقرينة القراءة الأخرىٰ فيما اختلفت فيه القراءة بالإخبار والاستفهام، وقرينة التنغيم. وقد تجتمع قرينتان أو أكثر منها فيقوىٰ القول بتقدير الاستفهام فيما ظاهره الإخبار.

• وأما القرينة المعنوية: فهي دلالة المعنىٰ والسياق؛ كأن يكون في ظاهر الكلام تناقضٌ لا يدفعه إلا تقدير الاستفهام. وقد يكون التناقض داخليًّا؛ كأن يكون أوَّل الكلام في ظاهره القريب يناقض آخره، أو أن يكون هناك نوع فسادٍ في المعنىٰ إن حُمِل علىٰ ظاهره، وقد يكون خارجيًّا؛ كأنْ يناقِض ظاهر الكلام ما ثبت بأدلة الوحيين القطعيّة الأخرىٰ، وأكثر ما يقع هذا النوع مما ينافي – ظاهريًّا – عصمة الأنبياء والملائكة ونحو ذلك.

• تتبّع البحثُ المواضعَ التي قيل فيها بتقدير الاستفهام، بالقرائن المختلفة، وبالقرينة المعنوية، وقد بلغ عدد المواضع التي قيل فيها بتقدير الاستفهام بقرينة المعنىٰ نحو خمسة وعشرين موضعًا. وقد رجَّح البحثُ أنَّ بعضها لا يصحُّ حمله علىٰ تقدير الاستفهام، وبعضها يحتمل فيه القول بذلك، وبعضها يرجح فيه جانب تقدير الاستفهام.

• وتبقىٰ الآيات التي يرجح فيها القول بتقدير الاستفهام من أصلح المواضع لبيان أثر التنغيم أثناء قراءة القرآن الكريم، وهو مما يُميِّزُ الماهر بالقرآن عن غيره.

التوصيات:

١. إنَّ أسلوب الاستفهام من أثرىٰ الأساليب القرآنية وأحراها بالبحثِ، وهو – علىٰ كثرة ما كُتبَ فيه – ما زال بحاجة لمزيد من الأبحاث المعمَّقة التي تسبر أغوار جزئياته، وتضمُّ النظير إلىٰ النظير، وتُمهِّد طرائق تذوُّقه، وتكشف عن قواعده الجامعة، فلعلَّ الله ﷻ يقيِّض مَن يضطلع بذلك.

٢. أشار البحث إلىٰ بعض مسالك التأسيس الدقيقة في الجمع بين القراءات القرآنية، وبعضها – في حدود علمي واطّلاعي – مما لم يُطرقْ تأصيلًا وتطبيقًا، وأرىٰ أنَّها حقيقة ببحث مُفردٍ.

٣. من المفيد – بإذن الله – تقريب خلاصة البحث للقرّاء والمقرئين من خلال المحاضرات أو الدورات العلمية؛ لتوقيفهم علىٰ بعض ما تحصل به المهارة بالقرآن الكريم.

وفي الختام، أحمد الله ﷻ علىٰ ما أنعم به وأكرمَ، وهدىٰ وعلَّم، وأستغفره لما كان من خطأٍ غير مقصودٍ، وقولٍ غير محمودٍ، وأدعوه دعاءَ من أثقله الوَجل، وأطمَعَهُ الأمَل، أن يكتب لنا القبولَ والإخلاصَ والتوفيق في القول والعَمل، والثبات علىٰ الحقّ، وحسن الخاتمة. وصلىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمد، وسلامٌ علىٰ المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين.

❊ ❊ ❊

المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢. الإتقان في علوم القرآن، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

٣. أساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم، إنجا إبراهيم يحيىٰ اليماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرىٰ، المملكة السعودية، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين المختار الجنكيّ الشنقيطيّ (ت١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد، بإشراف الشيخ بكر أبي زيد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥. إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٦. إعراب القراءات الشواذّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦)، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٧. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٦٣م، وهو – علىٰ الصحيح – كتاب "الجواهر" لجامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ).

٨. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٩. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
١٠. باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابورىّ (ت بعد ٥٥٣هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
١١. البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
١٢. بديع القرآن؛ عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع المصري (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: حنفي محمد شرف، دار نهضة مصر، القاهرة.
١٣. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: د.يوسف المرعشلي- جمال الذهبي- إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، ط١؛ ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
١٤. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
١٥. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦)، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
١٦. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
١٧. تفسير ابن أبي زمنين = فسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: حسين عكاشة – محمد مصطفى الكنز، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
١٨. تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي (ت٨٠٣هـ)، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١؛ ٢٠٠٨م.

١٩. تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
٢٠. تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، ط٢؛ ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
٢١. تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفىٰ (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٢. تفسير الآلوسي = روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١؛ ١٤١٥هـ.
٢٣. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في خمس عشرة رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، أشرفت علىٰ نشره عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١؛ ١٤٣٠هـ.
٢٤. تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١؛ ١٤١٨ هـ.
٢٥. تفسير الثعلبي = الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١؛ ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.
٢٦. تفسير الخازن، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد الشيحي المعروف بالخازن (ت٧٤١هـ)، اعتناء: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١؛ ١٤١٥هـ.

٢٧. التفسير الرازي = التفسير الكبير، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، المطبعة البهية المصرية، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.
٢٨. تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
٢٩. تفسير السمرقندي = بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: علىٰ معوّض- عادل عبد الموجود – د.زكريا التوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١؛ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
٣٠. تفسير السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هــ)، ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ط١؛ ١٤١٨هــ = ١٩٩٧م.
٣١. تفسير الشوكاني = فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١؛ ١٤١٤هـ.
٣٢. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
٣٣. تفسير القاسمي = محاسن التأويل ، محمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١؛ ١٤١٨هـ.
٣٤. التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة.
٣٥. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن

أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣٦. تفسير الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١؛ ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٣٧. تفسير النسفيّ، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١؛ ١٤١٩هـ =١٩٩٨م.

٣٨. تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٩. تفسير يحيىٰ بن سلام، يحيىٰ بن سلام بن أبي ثعلبة (ت ٢٠٠هـ)، تحقيق: دة: هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٤٠. التمهيد في معرفة التجويد، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.

٤١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٤٢. الجنىٰ الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٤٣. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٢٠هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٤. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت

٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط١؛ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٥. الحذف والتقدير في النحو العربي، د.علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٤٦. الحسنة والسيئة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٤٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١؛ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٥٠. دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، محمد الأمين المختار الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥١. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٥٢. ديوان الأسود بن يعفر، صنعة د.نوري حمودي القيسي، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٥٣. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٤. ديوان امرئ القيس، عناية: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٥٥. ديوان عمرو بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت.
٥٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.
٥٧. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٥٨. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢؛ ١٣٩٩هـ.
٥٩. السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، عناية: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٣.
٦٠. السنن، محمد بن عيسىٰ الترمذي (ت٢٧٩هـ)، عناية: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض؛ ط١.
٦١. شرح ابن الناظم علىٰ الألفية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.
٦٢. شرح الأربعين النووية، محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، المملكة السعودية، ط٣، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
٦٣. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
٦٤. شرح المعلّقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزنيّ (ت٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
٦٥. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي

(ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٦٦. شرح شواهد المغني، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تعليق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

٦٧. شعر الخوارج، جمع وتقديم د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

٦٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د.طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.

٦٩. الصاحبي في فقه اللغة العربية، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٧٠. صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار ابن كثير؛ دمشق – بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٧١. صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة ط١؛ ١٤١٢=١٩٩١.

٧٢. علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: د.محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٧٣. علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٨.

٧٤. غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

٧٥. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط١؛ ١٤١٤هـ.

٧٦. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٧٧. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٧٨. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٧٩. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د.محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.

٨٠. لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣.

٨١. اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

٨٢. مباحث التفسير، أحمد بن محمد بن أحمد المظفر الرازيّ (ت بعد ٦٣٠هـ)، تحقيق: حاتم بن عابد القرشي، كنوز إشبيليا، المملكة السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٨٣. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٨٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف – عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة،

١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٨٥. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد ابن مَازَةَ البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٨٦. المسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٨٧. معانىٰ القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١؛ ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

٨٨. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، ط١؛ ١٤٠٨هـ = ١٩٩٨م.

٨٩. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٩٠. معاني القرآن، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٩١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.صلاح عبد العزيز السيد، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٩٢. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٩٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسىٰ

الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين وأصحابه، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٩٤. المقرِّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٩٥. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٩٦. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١٥.

٩٧. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦.

٩٨. نظم الدرر في تناسب الآيات والسُّور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٩٩. الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي؛ جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية؛ جامعة الشارقة، ط١؛ ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

١٠٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

❊ ❊ ❊